الإفتتاحية

مـدن قابلـة للعيـش

المدن، قضاياها ومشـكلاتها وتحدياتها، وكل ما يرتبط باسـتدامتها وجعلها قابلة للعيش ... هي التي تحتل الصدارة والاهتمام من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بشؤون المدن والساكنين.

ومدننـا العربيـة هي جزء من هذا العالم، وقضاياها مطروحـة في مؤتمراتنا وندواتنا وأوراش عملنا. ومهمتنا تبـادل الآراء والأفـكار في الإجابـة علـى العديد من الأسـئلة: كيف نختـار الطريق الأفضل؟ وكيف نحسـن من المدن كي يبقى الناس فيها ليشعروا بالأمن والأمان والطمأنينة وفرص العيش اللائق والكريم؟

أن التقدم البشري يتحقق من خلال القرب وتبادل الخبرات وبناء العلاقات. كما أن التحضر يُشكل فرصة عظيمة لبناء المدن ومعالجة قضاياها بدل الحديث عن السلبيات، والعزف على وتر ضعف الإمكانات...

ذلـك أن جمع الناس يعني وضع القواعد والمعايير التي تنظم أوضاعهم وأسـاليب حياتهم ومعاشـهم. وهذا ينسـحب بطبيعة الحال على السياسـات المعتمـدة والنظم الاقتصادية المبنية علـى الإحصاءات والبيانات والأرقام.

أن التحضـر السـليم والجيـد .. في أحد جوانبه عملية سياسـية لها متطلبـات فنية وقرارات سـليمة. ومنظمة المـدن العربيـة والمؤسسـات التابعة لهـا لا تنفك عن تنويـر قادة المـدن والبلديات العربية، بـكل ما هو جديد ومميز يتعلق باستدامة المدن في مجالات النقل والتنظيم والبيئة والشراكات. فلدينا اليوم مدناً عربية سجلت قفـزات مشـهودة في عمليـة التحضـر والتنمية المسـتدامة. وشـركاؤنا الإقليميـون والدوليـون يدركون حـجم الأعباء والمسؤوليات الملقاة على منظمات المدن في إعادة البناء والتعمير للمدن العربية المتضررة بفعل تبعات ما يسمى بـ "الربيع العربي" وخاصة ما يتصل بالسلطات المحلية التي تبوأت مواقعها صدفة والتي وجدت نفسها عاجزة عن تلبية احتياجات الساكنين في مدنها والمناطق المحيطة بها.

ونحـن لم نتوقف عن الاتصال بقادة المدن ورؤسـاء البلديات في دول ما يسـمى بـ"الربيـع العربي"، وندعوهم للمشـاركة والاسـتفادة مـن المؤتمـرات والنـدوات الإقليمية والدوليـة، بما في ذلك الأنشـطة التـي تنظمها مؤسسـات المنظمـة، كـي يتسـنى لهـؤلاء فرصـة الاتصـال واكتسـاب الخـبرات وطـرح المشـاكل والتحديات والاستفادة من التجارب الناجحـة في المدن القريبة والبعيدة عن منطقتنا.

أن التحضـر السـليم لـه ركائـز ومبادئ ولا شـيء يمنـع مدننا المتضـررة بفعل الأحـداث الأخيرة مـن الاقتباس والاسـتفادة مـن خطـط وبرامـج مدن أخـرى. إنها عمليـة لا تتم بالصدفـة وإنما بالتعـاون والتنظيـم مع توفر الموارد المالية اللازمة لعملية البناء والاستدامة التنموية.

الأمين العام

برج المدن العربية – 2
في الكويت
تحفة معمارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة

المَدينة العربيَّة

العدد 164 - يوليو - أغسطس - سبتمبر 2014

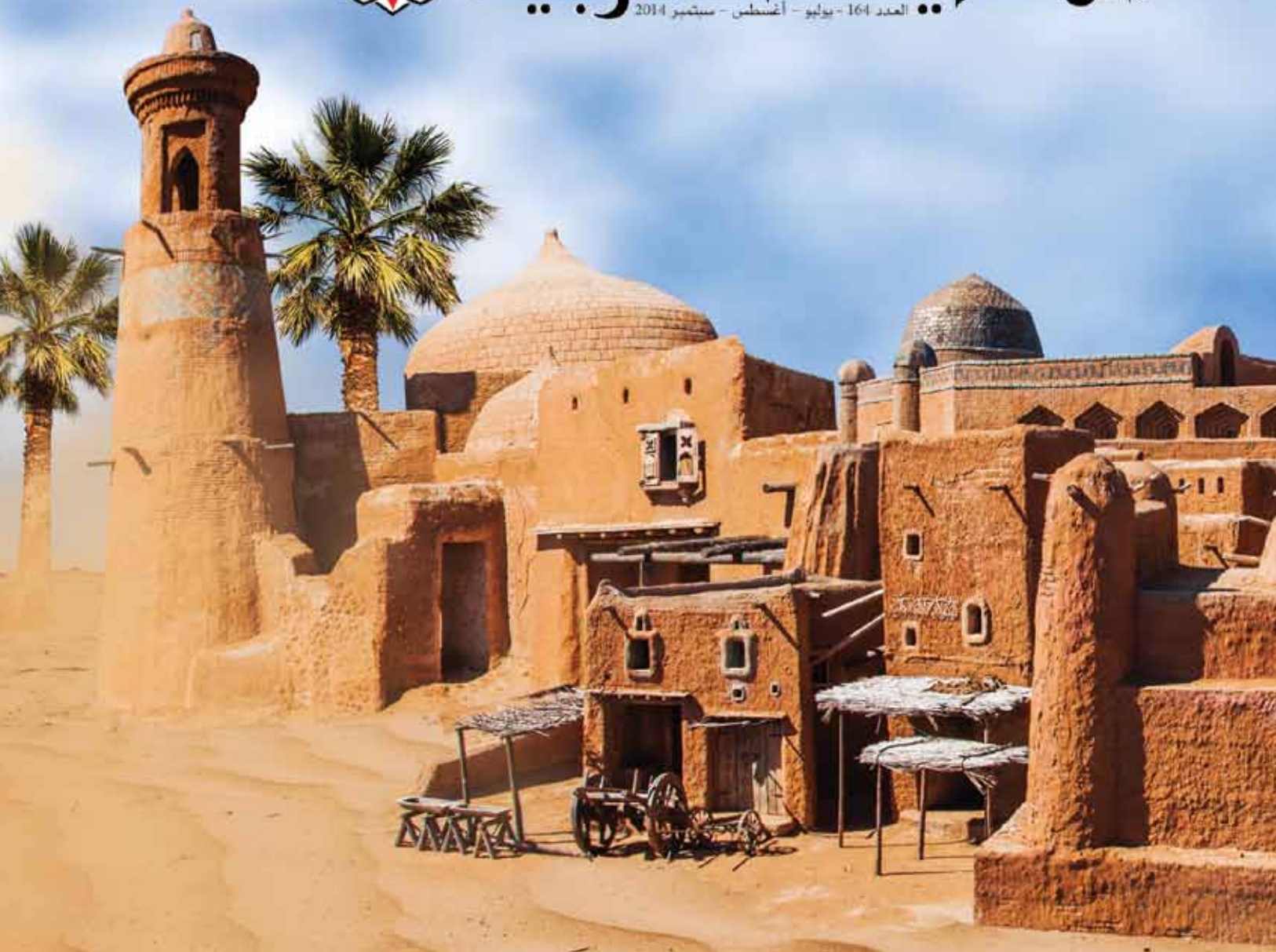

- "المدينة العربية الخضراء" جائزة جديدة اطلقتها المنظمة
- أهداف التنمية المستدامة OWG 12 جدول أعمال ما بعد 2015
- إدارة الخدمات المحلية في المدن الكبرى "تجربة الرياض"
- البيئات القانونية ومدى استيعابها لخصخصة الخدمات

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

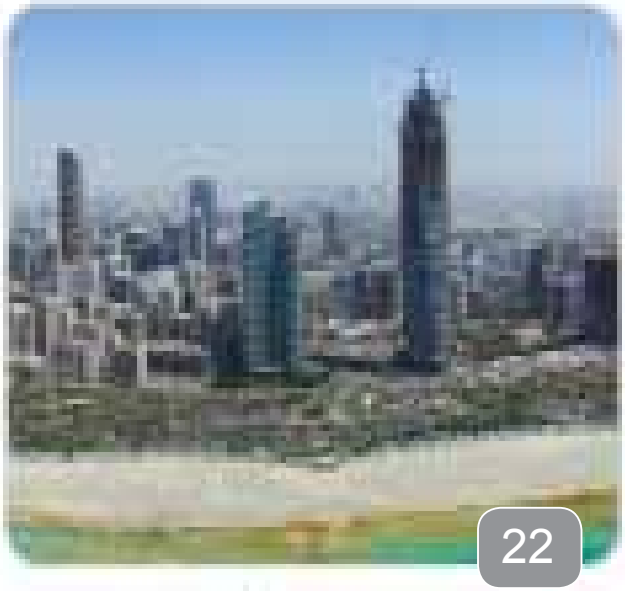

رئيس التحرير
م. أحمد محمد صالح العدساني
الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير
غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير
مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

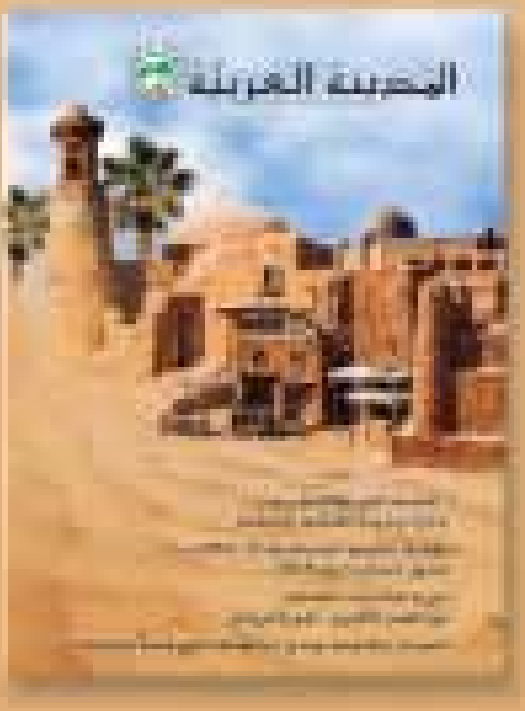

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة

4 الأمين العام يستقبل مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
5 زيارة وفد الأمانة العامة إلى محافظ الأحمدي
6 الأمين العام المساعد يستقبل رئيس بلدية حلحول
7 اجتماع مؤسسات منظمة المدن العربية
9 القمة العالمية للاقتصاد الأخضر
12 المنتدى الحضري العالمي السابع
18 المؤتمر الدولي حول الشباب وفرص العمل
21 مؤتمر العمل البلدي الخليجي الثامن
23 المناظرة الدولية حول الإعمار وسياسات المدن
27 المنتدى الأول للمدن الصينية العربية
29 اجتماع المجلس التنفيذي لـ UCLG

• من أنشطة المؤسسات

33 ندوة تنسيق الحدائق والشوارع بالمناطق الحضرية
35 المؤتمر التدريبي السنوي السابع
36 قمة الشرق الأوسط الثانية للإسكان الميسر
37 زيارة نائب المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن لمركز البيئة
38 دورة التخطيط المالي الاستراتيجي
39 الدورة التدريبية للبلديات
40 توزيع شهادات دورة الإدارة الحديثة

• أبحاث

41 إدارة الخدمات المحلية في المدن الكبرى
52 تطوير الصيغ التعاقدية
72 تطوير الخدمات البلدية والمرافق العامة

• استطلاع

78 إقليم التفاح / لبنان

• تقرير

81 الاحتباس الحراري والسرد المشوش
85 بيانات ضخمة لطلاب الفقراء

88 • إصدارات
92 • متابعات
94 • ندوات ومؤتمرات
96 • مدن حول العالم
97 • من أخبار المدن العربية
100 • الأخيرة

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريد الإلكتروني : ato@ato.net

من أنشطة المنظمة

الأمين العام يستقبل مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن

معالي الأمين العام ومعالي الأمين العام المساعد مع وفد المعهد العربي لإنماء المدن

استقبل الأمين العام لمنظمة المدن العربية عبد العزيز يوسف العدساني مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن المهندس أحمد السلوم ومدير برنامج الأطفال و الشباب الدكتور عبد السلام السليمان في مقر الأمانة العامة. تم البحث خلال الاجتماع جملة من القضايا تتصل بأنشطة المعهد العربي لإنماء المدن باعتباره إحدى المؤسسات التابعة للمنظمة والتي تتخذ من الرياض مقراً لها.

حضر اللقاء الأمين العام المساعد المهندس أحمد محمد صالح العدساني وأعضاء اللجنة العليا.

وفد الأمانة العامة يزور محافظ الأحمدي

قام وفد من الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية برئاسة الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية المهندس أحمد محمد صالح العدساني بزيارة محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الحمد الصباح في مكتبه بديوان عام المحافظة حيث قدم لسعادته التهانئ بمناسبة توليه منصبه الجديد. كما بحث الوفد الذي ضم مدير المكتب الفني المهندس عبد الرحمن الدعيج ورئيس قطاع الشؤون المالية خالد إبراهيم البديوي علاقات التعاون بين المنظمة والمدن الكويتية الأعضاء ومن بينها مدينة الأحمدي.

من جانبه أكد الشيخ فواز الخالد الحمد الصباح حرصه على تحقيق المزيد من المساهمة الإيجابية لمحافظة الأحمدي في خطط وبرامج المنظمة.

محافظ الأحمدي في استقبال وفد الأمانة العامة للمنظمة

من أنشطة المنظمة

الأمين العام المساعد يستقبل رئيس بلدية حلحول

استقبل الأمين العام المساعد المهندس أحمد محمد صالح العدساني رئيس بلدية حلحول الدكتور وجدي ملحم وعضو المجلس البلدي لبلدية حلحول الدكتور محمد الوحوش في مقر الأمانة العامة وذلك بمناسبة زيارتهما إلى الكويت. تم خلال الاجتماع بحث جملة من القضايا تتصل بتطور المدن كما بحثا علاقات التعاون بين المدن العربية والمدن الفلسطينية من أجل تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتنمية المدن وخدمة الساكنين

حضر اللقاء أعضاء اللجنة العليا في المنظمة.

الأمين العام المساعد يتوسط الضيوف مع أعضاء اللجنة العليا

اجتماع مؤسسات منظمة المدن العربية:
اطلاق جائزة المدينة العربية الخضراء وتطوير نظام معلومات الكتروني متكامل

عقد رؤساء مجالس الأمناء والمدراء العامون للمؤسسات التابعة لمنظمة المدن العربية اجتماعاً في الكويت تم خلاله استعراض أوراق العمل المقدمة من الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات حول تقييم الجوائز التي تمنحها المنظمة من خلال مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية واطلاق جوائز جديدة تواكب عصر المدن وتحفز التنافس من اجل الأفضل.

شارك في الاجتماع المعهد العربي لإنماء المدن، ومؤسسة الجائزة، ومركز البيئة للمدن العربية، والمنتدى العربي لنظم المعلومات، ومؤسسة التراث للمدن التاريخية العربية، فضلاً عن مدير عام بلدية المنامة و الأمانة العامة للمنظمة.

وبعد مناقشات وحوارات هادفة أوصى المجتمعون بإطلاق جائزة جديدة تحمل عنوان "المدينة العربية الخضراء" وذلك تنفيذاً لقرار المؤتمر العام الذي عقدته منظمة المدن العربية في مايو 2013 في الدوحة، كما أوصى المجتمعون بتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتقييم الجوائز الحالية "المعمارية والبيئية وتجميل وتخضير المدن وتقنية المعلومات" وتعديل الشروط والأحكام التي تؤهل المدن لدخول المنافسة والفوز بجائزة أو أكثر من هذه الجوائز.

كما بحث المشاركون في تركيبة مجالس أمناء المؤسسات وأوصوا بضرورة تحقيق التوازن الجغرافي في عملية الترشح للعضوية. كذلك تم البحث في تعاون المؤسسات مع الأمانة العامة للمنظمة لإطلاق مشروع نظام معلومات الكتروني متكامل يضم من خلاله تبادل المعلومات والوثائق ويكون مرجعاً موحداً بين المدن العربية ومنصة تفاعلية وتشاركية.

الأمين العام المساعد يتوسط رؤساء المؤسسات

من أنشطة المنظمة

لقطة جماعية

جانب من الاجتماع

منظمة المدن العربية تشارك في أعمال القمة العالمية للاقتصاد الأخضر
دبي 15 – 16 أبريل 2014

الامين العام المساعد يتوسط مدير عام مركز البيئة ومستشار الأمين العام والدكتور نضال محمد

شاركت منظمة المدن العربية في القمة العالمية للاقتصاد الأخضر التي انطلقت تحت عنوان "شراكات عالمية لمستقبل مستدام" في دبي خلال الفترة 15-16 أبريل 2014 تحت رعاية نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، و المجلس الأعلى للطاقة وهيئة كهرباء ومياه دبي وبحضور الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي، وبمشاركة واسعة من خبراء القطاع الدوليين والمحليين.

ألقى نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي، رئيس القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2014 وعضو مجلس الإدارة المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد الطاير كلمة أكد فيها أن مدينة دبي تتطلع إلى تعزيز حضورها في الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال خطة استراتيجية لتعزيز الاستثمارات والشراكات الخضراء، فضلا عن إقامة سوق عالمية للمنتجات والتقنيات والخدمات الخضراء، حيث تسعى مدينة دبي لتجسيد مكانتها كعاصمة للاقتصاد الأخضر في العالم تماشيا مع رؤية الإمارات 2021. وأشار إلى أن القمة ستساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها تشكل خطوة مهمة نحو دفع عجلة التقدم في دولة الإمارات نحو اقتصاد أخضر.

الأمين العام المساعد ومستشار الأمين العام في المؤتمر

من جانبه أكد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) ومقرها أبو ظبي، عدنان أمين أن الأهمية القصوى للحد من الارتفاع في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة وتجنب تغير مناخي قد ينطوي على نتائج كارثي، ودعا المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل حازم ، لافتا إلى أن الطاقة المتجددة إذا اقترن استخدامها مع كفاءة في استخدام الطاقة بشكل عام ،تعتبر أفضل السبل المجربة تكنولوجياً والميسورة التكلفة من الناحية الاقتصادية لتحقيق ذلك التحول الطاقي المنشود.

وقال أمين أن التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) يؤكد أن تجنب العواقب الكارثية لتغير المناخ أمر ممكن إذا تحرك العالم اليوم مشيرا إلى أن تسريع عمليات استخدام مصادر الطاقة المتجددة يسهم في التقليل بشكل كبير من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

تضمنت القمة على عدد من الجلسات العلمية التي شارك فيها مجموعة من الخبراء والمتخصصين، وشهدت نقاشا واسع المستوى تمحور حول العلاقة بين رؤية دبي للاقتصاد الأخضر والأهداف الدولية للحد من انبعاثات الكربون، والشراكة الخضراء بين القطاع العام والخاص والتمويل الخاص للاقتصاد الأخضر ودبي عام 2020 وإنشاء مكان لسوق الاقتصاد الأخضر.

وفي جلسة ركزت على كيفية الوصول إلى الاقتصاد الأخضر وتسهيل رؤية دبي في أن تصبح "المدينة الذكية"، ناقش المتحدثون أهمية تكنولوجيا المعلومات في البنية التحتية مثل "الشبكة الذكية" في الدفع بالاقتصاد الأخضر من خلال تحسين الكفاءة داخل المدينة.

اختتمت فعاليات القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2014 بتوصيات "إعلان دبي"، الذي أكد التزام دبي بمواصلة الارتقاء بالقمة العالمية للاقتصاد الأخضر للترويج للاقتصاد والأعمال الخضراء، استعدادا لمعرض إكسبو 2020، و تحقيقًا لرؤية الإمارات 2021، وتعزيزا لمكانة دبي عاصمة للاقتصاد الأخضر.

وعلى هامش القمة أقيم معرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة "WETEX 2014" الذي عرض أحدث التقنيات في مجال الاقتصاد الأخضر.

الجدير بالذكر أن القمة العالمية للاقتصاد الأخضر هي الأولى من نوعها في العالم العربي وتم تنظيمها كتمهيد لمعرض دبي العالمي 2020.

جانب من التكريم

من حفل الافتتاح

من أنشطة المنظمة

المنتدى الحضري العالمي السابع
ميدلين – كولومبيا 5-11 أبريل 2014

شاركت منظمة المدن العربية في المنتدى الحضري العالمي السابع في مدينة ميدلين في كولومبيا في الفترة من 5-11 أبريل 2014 .

عقد المنتدى تحت عنوان (العدالة في التنمية الحضرية – مدن من أجل الحياة).

يعتبر المنتدى أبرز المؤتمرات الدولية المختصة بشؤون المدن والذي يتم تنظيمه مرة كل عامين ويشكل منصة دولية تبحث في أبرز القضايا المتصلة بالمستوطنات البشرية التي تواجه عالمنا في الوقت الحاضر.

لقد شكلت الوتيرة المتسارعة للنمو الحضري مساحة واسعة للحوار والمناقشة بين المشاركين حيث تواجه المدن عامة،والمدن العربية، تحديات متعددة الجوانب من النواحي المكانية والاقتصادية والاجتماعية ونظم الإدارة والبيئة وغير ذلك من التحديات.

ركزت فعاليات المنتدى على تشجيع المشاركة الفاعلة لمختلف الشركاء في أجندة الموئل بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المعنية والعاملة في البرامج الدولية والجهات المانحة في تحديد القضايا الجديدة وتبادل الدروس والتجارب والتعرف على افضل الممارسات والسياسات الناجحة. وقد استقطب المنتدى طائفة واسعة من الخبراء في شتى مناحي الحياة مما أسهم في إثراء حلقات النقاش بين ممثلي الحكومات الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمختصين في المجال الحضري.

تواجه مدننا العربية تحديات متعددة الجوانب وهي تحديات ناجمة عن أسباب متعددة بعضها يرتبط بالسياق القانوني والمؤسسي الذي يحكم تخطيط المستوطنات البشرية وغياب التكامل والتنسيق بين هيئات التخطيط والتمويل المختلفة مما أسهم في مضاعفة الجهود والرؤى المشوهة التي تتصل بالتنمية وكذلك غياب الدعم القانوني والمالي لتنفيذ مخرجات التخطيط الاستراتيجي.

الرئيس الكولومبي في الافتتاح

ويشكل غياب الخطط المتكاملة بين المستويات القومية والإقليمية والمحلية، والحاجة إلى سياسات التوسع العمراني الكفؤة .. يشكل تحديات مكانية تحتاج إلى معالجة. زد على ذلك أن بعض المدن في منطقتنا العربية، وفي العالم تواجه مشاكل تتعلق بنوعية الهواء والآثار السلبية لتغير المناخ. وعلى هذا الأساس شكلت مدينة ميدلين، الحائزة على جائزة أفضل تصميم،

مختبراً حضرياً خلال انعقاد فعاليات الدورة وذلك باعتبار هذه المدينة الكولومبية مثالاً للتحول الحضري، من خلال عمليات التحضر الاجتماعي وتميز المدينة بتحديد أولوياتها بالنسبة للشرائح الضعيفة على المستويين المادي والمؤسسي، عبر طرح الحلول المناسبة لتيسير فرص التنقل والإدارة الشمولية، وضمان جودة التعليم، إلى جانب الحفاظ على المساحات الخضراء والأماكن العامة في شتى أنحاء العالم.

وفي اليوم الذي سبق الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كانت هناك جلسة عامة حول المدن وتغير المناخ وتحدث فيها كل من، نائب أمين عام الأمم المتحدة المكلف بقضايا التغير المناخي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تم التركيز على دور المدن في الحد من الملوثات المناخية وذلك من أجل إقامة مدن نظيفة وقابلة للعيش. وشدد المتحدثون على أهمية الدخول في شراكات مع البلديات والقطاع الخاص لاستخدام مخرجات التكنولوجيا للحد من الملوثات وتغير المناخ. وكان واضحا التركيز على شراكات المدن مع الشركات الكبرى مثل، مايكروسوفت، وسيمنز في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة والنقل المستدام ودور الساحات الكبرى (Public Space) للحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية وهناك من طرح فكرة أن تشكل هذه المساحات ما نسبته 50 % من المدن الجديدة.

مدير هبيتات جون كلوس أشار إلى أنه يتم حالياً رصد مدن مختارة من الجو لمعرفة حركة المرور وحجم الساحات العامة وقياس نسبة النمو والتحضر. وحدد مدير البرنامج خمسة مؤشرات من أجل تسهيل المعرفة والرصد وعقد المقارنات.. ومن تلك المؤشرات الساحات العامة والحدائق التي تشجع الناس على الخروج والمشي والاستمتاع بالحياة. وأضاف جون كلوس أن ثمة مدن سجلت بعض التقدم في التعامل مع التغيرات المناخية في حين أن مدناً أخرى لم تقم باي شيء .. مشيراً إلى أن ما سوف يتمخض عنه المنتدى الحضري العالمي السابع سوف يمهد لمؤتمر هبيتات الثالث في 2016.

ولفت كلوس إلى أن ثلاثة من خمسة يعيشون في المدن، غير أن هذه النسبة سوف تتغير مع النمو الديموغرافي في العالم.

ازدهار المدن والتنمية العمرانية العادلة

شهد المنتدى فعاليات عربية جانبية ومن بينها ورقة عمل المنظمة العامة لتخطيط

من الجلسات النقاشية

المعرض المصاحب للمنتدى الحضري العالمي السابع

التغيرات والتحديات التي تواجه التخطيط العمراني وتخطيط الاستخدام الأمثل للأراضي وتنفيذه في المدن العربية

استخدام الأراضي "مصر" ووكالة التخطيط العمراني "ليبيا" بعنوان" التغيرات والتحديات التي تواجه التخطيط العمراني وتخطيط الاستخدام الأمثل للأراضي وتنفيذه في المدن العربية".

ركزت ورقة العمل على مفهوم قياس ازدهار المدن عن طريق تحديد موقع المدن في البلدان النامية في الوقت الحاضر وفقاً لأبعاد ومؤشرات عديدة، ونوع الجهود التي يتم بذلها لإحداث تقدم في مسار الازدهار لضمان عملية تنمية عمرانية عادلة. كما سلطت الورقة الضوء على أهمية الشوارع باعتبارها أماكن عامة وعناصر دافعة لتعزيز الازدهار.

كما ركزت ورقة العمل على خبرة جمهورية مصر العربية في تطبيق وتحديد سياق مؤشر التكيف مع الحاجات والأولويات المختلفة على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المدن. إضافة إلى ذلك ركزت على التحديات الأساسية التي اعترضت المدن خلال المراحل المختلفة لتطوير المؤشر، سيما خلال تقدير المؤشر، وإعداد التشخيص وخطط العمل على مستوى المدينة والمستويات الإقليمية، واختيار وتضمين الممارسات والسياسات الجيدة.

وفي المعرض المصاحب كانت هناك أجنحة لدول ومدن و وكالات عربية من مصر والسودان والإمارات والمغرب وفلسطين فضلاً عن دول و وكالات تنمية عالمية.

المنظمة العامة لتخطيط استخدام الأراضي ، مصر ووكالة التخطيط العمراني ، ليبيا

تواجه المدن في المنطقة العربية تحديات متعددة الجوانب من النواحي المكانية والاقتصادية الاجتماعية ونظم الإدارة والبيئة وغير ذلك من التحديات التي نتجت من الظروف والجوانب التي يعاني منها قاطنو العديد من المدن العربية من حيث الظلم الذي انعكس بشكل واضح على حياتهم مثل انتشار مستوطنات السكن العشوائية. ويتم تسليط الضوء على هذه التحديات في الإطار القانوني والمؤسسي الحالي الذي يحكم تخطيط المستوطنات البشرية ويديرها ضمن المنطقة العربية، وغياب التكامل والتنسيق بين هيئات التخطيط والتمويل المختلفة مما يؤدي إلى مضاعفة الجهود والرؤى المشوهة المتعلقة بالتنمية وغياب الدعم القانوني والمالي لتنفيذ مخرجات التخطيط الاستراتيجي. كما يشكل غياب الخطط المتكاملة بين المستويات القومية والإقليمية والمحلية والحاجة

مع الوفد السوداني المشارك في المنتدى

إلى سياسات التوسع العمراني الكفوءة تحديات مكانية رئيسة تحتاج إلى معالجة، إضافة إلى القدرات المحدودة للإدارات المحلية وشركائها بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، المؤسسات البحثية، وشركات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات لتوضيح الخطط وتنفيذها. زد على ذلك أن بعض المدن في أنحاء المنطقة العربية تواجه مشاكل تتعلق بنوعية الهواء والآثار السلبية لتغير المناخ، وتعد مدن أخرى ضعيفة في مواجهة أخطار الكوارث مثل تسونامي ولذلك تحتاج إلى تعزيز استعداداتها.

تتيح مناسبة التشبيك للعلاقات فرصاً لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية التخطيط في المدن العربية على المستويات المركزية والمحلية لعرض ومناقشة القضايا ذات الصلة بالقدرات الاقتصادية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية المحلية، فضلاً عن القدرات الوظيفية والمؤسسية لتحسين عمليات تخطيط الاستخدام الأمثل للأراضي في المنطقة العربية. كما نشجع أصحاب المصلحة المعنيين على زيادة تطوير قدراتهم من خلال مشاركة الدروس المستفادة والخبرات المشتركة.

جانب من المعرض

مدن صالحة للحياة

المدن الملائمة للعيش تتطلب التخطيط .. وفي غياب التخطيط والاستثمار الحكومي في البنية الأساسية والنقل العام وتوفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي.. تصبح المدن غير قابلة للسكن.

جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، الأستاذ في جامعة كولومبيا كتب مقالا نشرته دورية "بروجيكت سنديكيت" وترجمته "جريدة الجريدة"، تناول فيه المنتدى الحضري العالمي السابع في ميدلين.

يقول الكاتب:

المدن الملائمة للعيش تتطلب التخطيط، وهي الرسالة المتناقضة مع المواقف السائدة في الكثير من بلدان العالم، لكن في غياب التخطيط والاستثمار الحكومي في البنية الأساسية والنقل العام والحدائق وتوفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، تصبح المدن غير قابلة للسكن، والفقراء هم الأكثر معاناة حتماً من غياب هذه المنافع العامة.

في الشهر الماضي، استضافت مدينة ميدلين في كولومبيا في أبريل 2014 تجمعاً غير عادي، فقد اجتمع نحو 22 ألف شخص لحضور المنتدى الحضري العالمي ومناقشة مستقبل المدن، وكان التركيز على إنشاء "مدن من أجل الحياة"؛ تشجيع التنمية العادلة في البيئات الحَضَرية حيث تعيش أغلبية مواطني العالم بالفعل، وحيث من المتوقع أن يقيم ثلثاهم بحلول عام 2050. وكان موقع إقامة المنتدى في حد ذاته رمزياً: ذلك أن ميدلين التي كانت ذات يوم مدينة سيئة السمعة بسبب عصابات المخدرات، تتمتع الآن بسمعة طيبة مستحقة عن جدارة باعتبارها واحدة من أكثر المدن إبداعاً في العالم، والواقع أن قصة تحول هذه المدينة تحمل في طياتها دروساً مهمة للمناطق الحضرية في كل مكان.

في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، كان زعماء عصابات تجارة المخدرات من أمثال سيئ السمعة بابلو أسكوبار يحكمون شوارع ميدلين ويسيطرون على سياستها، ولم يكن مصدر قوة أسكوبار نابعاً فقط من تجارة الكوكايين الدولية المربحة (التي كانت تتغذى على الطلب في الولايات المتحدة)، بل أيضاً من التفاوت المفرط بين الناس في ميدلين وكولومبيا، فعلى سفوح جبال الأنديز الوعرة عند الوادي الذي يحتضن المدينة، كانت الأحياء الفقيرة الشاسعة التي تخلت عنها الحكومة عملياً توفر للعصابات مَدداً من المجندين، وفي غياب الخدمات العامة، فاز أسكوبار بقلوب وعقول أفقر سكان ميدلين بسخائه، حتى رغم ترويعه للمدينة.

واليوم يكاد المرء لا يتعرف على تلك الأحياء الفقيرة، ففي حي سانتو دومينغو الفقير، تعمل شبكة المترو المعلق الجديدة في المدينة، والتي تتألف من ثلاثة خطوط، على خدمة السكان ونقلهم مئات الأقدام على المنحدر الجبلي، لتنهي بذلك عزلتهم عن وسط المدينة. والآن لا تتجاوز مدة الرحلة دقائق، وأصبحت الحواجز الاجتماعية والاقتصادية بين المستوطنات غير الرسمية وبقية المدينة في طريقها إلى الزوال.

صحيح أن المشاكل التي تعانيها أحياء المدينة الفقيرة لم تنمحِ، لكن الفوائد التي جلبها تحسن البنية الأساسية واضحة بجلاء في البيوت النظيفة المرتبة، والجداريات، وملاعب كرة القدم التي تقع بالقرب من محطات المترو المعلق. وتُعَد العربات المعلقة المشروع الأكثر شهرة بين المشاريع التي استحقت ميدلين بفضلها في العام الماضي "جائزة فيرونيكا رودج غرين للتصميم العمراني" التي تمنحها جامعة هارفارد، وهي أكثر الجوائز أهمية واعتباراً في هذا المجال.

بدءاً من ولاية رئيس المدينة سيرجيو فاجاردو (الذي يشغل حالياً منصب حاكم مقاطعة أنتيوكيا) الذي تولى منصبه في عام 2004، بذلت المدينة جهوداً كبرى لتحويل أحيائها الفقيرة، وتحسين التعليم، وتعزيز التنمية. (أكَّد رئيس المدينة الحالي أنيبال جافيريا على التزامه بمواصلة السير على خُطى فاجاردو).

أقامت مدينة ميدلين بنايات عامة طليعية في مناطق كانت الأسوأ حالاً على الإطلاق، فوفرت طلاء المساكن للمواطنين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ونظفت وجملت الشوارع - وكل هذا انطلاقاً من اعتقاد مفاده أن معاملة الناس على النحو الذي يحفظ لهم كرامتهم من شأنه أن يحملهم على تقدير قيمة محيطهم والفخر بمجتمعاتهم. وكان هذا الاعتقاد صادقاً وفي محله بالفعل.

في أنحاء العالم المختلفة، تشكل المدن موضوع ومحور المناقشات الرئيسية في المجتمع، والسبب وراء هذا الاهتمام وجيه، فعندما يعيش الأفراد في أحياء مزدحمة يفقدون القدرة على الإفلات من المشاكل المجتمعية الكبرى: اتساع فجوة التفاوت بين الناس، والتدهور البيئي، ونقص الاستثمارات العامة.

وقد ذَكَّر المنتدى المشاركين بأن المدن الملائمة للعيش تتطلب التخطيط - وهي الرسالة المتناقضة مع المواقف السائدة في الكثير من بلدان العالم، ولكن في غياب التخطيط والاستثمار الحكومي في البنية الأساسية والنقل العام والحدائق وتوفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، تصبح المدن غير قابلة للسكن، والفقراء هم الأكثر معاناة حتماً من غياب هذه المنافع العامة.

وتحمل ميدلين بعض الدروس لأميركا أيضاً، فقد أظهر بحث حديث كيف أدى التخطيط غير الملائم إلى تغذية العزل الاقتصادي في الولايات المتحدة، وكيف تشكلت فخاخ الفقر في المدن التي تفتقر إلى وسائل النقل العام نظراً لنقص الوظائف التي يمكن الوصول إليها.

وقد ذهب المؤتمر إلى ما هو أبعد من هذا، فشدد على أن "المدن القابلة للسكن" ليست كافية، فنحن في احتياج إلى خلق مناطق حضرية، حيث يصبح بوسع الأفراد أن يزدهروا ويبدعوا، وليس من قبيل المصادفة أن ينطلق التنوير - الذي أدى بدوره إلى أسرع الزيادات وأكبرها في مستويات المعيشة في تاريخ البشرية - من المدن، فالفكر الجديد نتاج طبيعي للكثافة السكانية المرتفعة، شريطة توافر الظروف السليمة؛ الظروف التي تشمل المساحات العامة، حيث يستطيع الناس أن يتفاعلوا وحيث تزدهر الثقافة والروح الديمقراطية التي ترحب بالمشاركة العامة وتشجعها.

كان أحد المواضيع الأساسية في المنتدى الإجماع الناشئ حول الحاجة إلى التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، والواقع أن كل جوانب الاستدامة هذه تتشابك وتتكامل، وتوفر المدن السياق الذي يسمح بتجلي هذا في أوضح صوره.

واحدة من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق الاستدامة تتمثل بالتفاوت وعدم المساواة بين الناس، والواقع أن اقتصاداتنا وديمقراطياتنا ومجتمعاتنا تدفع ثمناً باهظاً لهذه الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، ولعل الجانب الأكثر قُبحاً وإزعاجاً لهذه الفجوة المتزايدة الاتساع في الدخل والثروة في العديد من البلدان أنها تعمل على تعميق عدم المساواة في الفرص.

وقد أظهرت بعض المدن أن هذه الأنماط الملحوظة على نطاق واسع ليست نتيجة لقوانين اقتصادية غير قابلة للتغيير، فحتى في البلد المتقدم الذي يتسم بأعظم قدر من التفاوت وعدم المساواة - الولايات المتحدة - تضاهي بعض المدن مثل سان فرانسيسكو وسان خوسيه أفضل الاقتصادات أداءً من حيث تكافؤ الفرص.

وفي ظل الجمود السياسي الذي يبتلي العديد من الحكومات الوطنية في أنحاء العالم المختلفة، أصبحت المدن التقدمية منارة للأمل، وقد تبدو الولايات المتحدة غير قادرة على معالجة مشكلة اتساع فجوة التفاوت المزعجة، ولكن في مدينة نيويورك انتُخِب العمدة بِل دي بلاسيو على وعد بالقيام بشيء حيال ذلك.

ورغم الحدود التي تقيد ما يمكن القيام به على المستوى المحلي - الضرائب الوطنية على سبيل المثال أكثر أهمية من الضرائب البلدية - فإن المدن قادرة على المساعدة في ضمان توافر الإسكان بأسعار معقولة، وهي تتحمل مسؤولية خاصة عن توفير التعليم العام العالي الجودة والمرافق العامة للجميع، بصرف النظر عن الدخل.

وقد أثبتت ميدلين والمنتدى الحضري العالمي أن هذا ليس مجرد أضغاث أحلام، فالحياة في عالم آخر جديد أمر ممكن؛ ولا نحتاج إلا إلى الإرادة السياسية للسعي إلى تحقيق هذه الغاية.

المؤتمر الدولي حول الشباب وفرص العمل
إسطنبول 8 – 9 مايو 2014

عقد في إسطنبول يومي 8-9 مايو 2014 مؤتمر دولي بعنوان " حلول لتوظيف الشباب" شارك فيه خبراء وباحثون وعمداء مدن وفمنظمات وهيئات مجتمع مدني من العالم العربي والعالم..وكانت قضايا الشباب وما يرتبط بها من مهارات وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتعليمية محور نقاشات وحوارات موسعة سلطت الضوء على المشكلات والتحديات التي تواجه الحكومات والمدن في توفير العمل للشباب وتأمين الحماية الاجتماعية للساكنين.

شارك في تنظيم المؤتمر المعهد العربي لإنماء المدن والبنك الدولي ممثلاً بقسم الحماية الاجتماعية وشركاء عالميين أخرين حيث أكدت الكلمات الافتتاحية على الحاجة إلى التغيير وتوفير الوظائف في خضم مشاكل مختلفة وغير متجانسة ولعل الأقرب الينا أن ما يسمى "بالربيع العربي" قد كشف عن مشكلات وقضايا لم نكن نعرفها.

وقد تناولت مداخلة البنك الدولي الشراكة مع المعهد العربي لإنماء المدن،وإشادة به،كمؤسسة عربية تعمل من اجل النهوض بالشباب العربي.. شباب مليء بالطاقة و بالحافز. وأكد البنك أن السؤال المطروح اليوم:كيف نجد الحلول للشباب وماذا سيكون عليه الوضع بعد عشرين عاماً؟

ففي العام 2030 سيكون النمو السكاني اكبر من التطور الاقتصادي في كثير من الدول ..أنها أهداف علينا جميعا أن نعمل من اجل تحقيقها.

"البنك الدولي"

في الهند ستة ملايين يد خلون سوق العمل شهريا وفي أفريقيا 70 % من الاقتصاد غير منتظم وفي الشرق الأوسط 29.1% عاطلون عن العمل في العام 2013.وعالميا 600 مليون وظيفة على مدى 15 عامل ستكون مطلوبة.

استذكر المتحدثون ومن بينهم منظمة العمل الدولية (ILO) الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 بعد انهيار بنك Lehman and brother في الولايات المتحدة وكانت صدمة كبيرة حيث ارتفعت نسبة البطالة بشكل مخيف إلى 6 % و 5 % على مستوى العالم.

إحدى ورش العمل

كيف نحقق النقطة الخضراء ؟

متحدثون من قطر وجنوب أفريقيا وفيتنام والبرازيل وتركيا والأردن ولبنان ومصر وتونس والولايات المتحدة وغيرها تناولوا مشكلة البطالة وكيفية القضاء عليها، وأجمعوا على أن النمو الاقتصادي يجب أن يتزامن مع النمو الوظيفي.. والعملية في الأساس تتصل بشراكات وطنية ومحلية وهيئات مجتمع مدني .. يجب أن يكون هؤلاء جميعاً جزء من الحوار، وشركاء في بناء المستقبل. الجميع "شباب وشابات ورواد بهواتفهم الذكية" عليهم أن يتحركوا وأن يعملوا لبناء الجسور وسد الفجوات، والحصول على التدريب في سبيل التغيير . الكل يجب أن يكون جزءً لا يتجزأ من تشكيل السياسات و وضع البرامج.

خلال عشر سنوات، 73 مليون فرصة عمل ستكون متوفرة.. والسؤال هنا. ما هي استعداداتنا ؟ كيف نُمكّن الشباب من الحصول على المهارات ؟ هل هي مهارات حياتية.. أم مهارات تعليمية وجامعية ؟

الإحصائيات في أميركا تشير إلى أن كثيرين قد غيروا أعمالهم عدة مرات. أنها رحلة من مكان لآخر، ومن عمل إلى آخر .. بمعنى أن المسألة تتصل بقابلية الشباب للتعلم من خلال الدورات التدريبية والكورسات التعليمية من أجل اكتساب المهارات و ولوج سوق العمل. والسؤال هنا: من الذي سيوفر هذه المهارات ويعمل على تقويتها لدى الشباب ؟ هل ننتظر الحكومات ؟ الجواب: بالطبع لا .

هنا يبرز دور الجامعات ومرحلة ما بعد الجامعة. يجب أن تكون هناك مقاربات بين فرص العمل، ومهارات الشباب، واستعدادهم للعمل واستثمار هذه المهارات. هنا تبرز أهمية التدريب والإعداد الجيد.

وفي راي الخبراء أنها لعبة كبيرة، واللاعبون الاساسيون فيها كثر. أن علينا أن نعمل من أجل التغيير وبشراكات محلية و وطنية، مع الاستفادة من تجارب ناجحة خارج الحدود.

قصة نجاح

في جلسة العمل الثالثة تم استعراض التجربة الفيتنامية. ففي العام 1980 كانت فيتنام دولة فقيرة جداً. واليوم أصبحت " قصة نجاح" في انعاش الاقتصاد، ومكافحة الفقر.. لقد تحولت فيتنام من اقتصاد كان يعتمد اعتماداً كلياً عل إنتاج الأرز إلى اقتصاد أصبح ينتج الإلكترونيات.. وهذا كله بفضل انتهاج سياسات تعليمية محكمة من عمر 16 – 24 عاماً. والمسألة هنا تتطلب مراجعة دائمة للمناهج التعليمية لتوفير المهارات التي يحتاجها النمو المستدام تبعاً لكل مرحلة.

في فيتنام 54 مجموعة عرقية تتحدث لغات مختلفة، وكان على هذه المجموعات أن تتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي.. وكان لابد من اعتماد اللغة الفيتنامية لغة واحدة في التعليم:

"نحن نحب التعليم ..وكل فيتنامي يريد أن يتعلم" – قال المحاضر- لذلك وضعت الدولة الفيتنامية "التعليم" هدفاً استراتيجياً وخصصت 20% من الميزانية العامة للتعليم.

وطرح المتحدث الفيتنامي النقاط التالية:

- لقد جعلنا مرحلة الروضات خمس سنوات.. باعتبار أن التعليم في رياض الأطفال أهم كثيراً من كون الروضات مكاناً لتجمع الأطفال.
- نركز الاهتمام على محتوى المناهج الدراسية.. وتركنا للطلاب اختيار ما يريدون، وأن يتعلموا بالطريقة التي يحبون.. وبدورنا نقوم بتقييم الدورات والكورسات بما يتلاءم ورغبات الطلاب.

برنامج المعهد العربي لإنماء المدن

شارك المعهد العربي لإنماء المدن في فعاليتين تناولتا نتائج مسح مجتمعي سريع للشباب في كل من حلب وتونس واتحاد بلديات الفيحاء لبنان.

لقد ركزت نتائج المسوحات المجتمعية للشباب في المدن العربية الثلاث، على التحديات الكثيرة التي تواجه الشباب في الانتقال الناجح إلى مرحلة النضج والرشد والحياة العملية وسلطت النتائج الضوء على أولويات السياسات الرئيسة التي تتعامل مع هذه التحديات، حتى تكون نقطة انطلاق لصياغة خطط عمل مجتمعية أكثر تفصيلاً، بهدف تعبيد الطريق نحو الحياة العملية في المدن الثلاث. ويشير تدني مستويات رأس المال البشري بين الشباب إلى الحاجة إلى منحهم " فرصة ثانية للتعليم"، يتم تصميمها على نحو يعوض الشباب عن ما فاتهم من التعليم، ويمدهم بمهارات الحياة والعلم اللازمة لإبعادهم عن شبح البطالة، وتدني مستوى جودة الوظائف. ففي حلب لم تتجاوز نسبة الشباب الحاصلين على شهادات التعليم الثانوي أو الأعلى 13 %، فيما تبلغ النسبة المقابلة في كل من اتحاد بلديات الفيحاء وتونس، 61 % و 35 % على التوالي. وتتذرع نسب كبيرة من الشباب بعدم كفاية المهارات.

يشير التصور الذي يعتقده الشباب، بتدني مستوى ملائمة التعليم والتدريب لمتطلبات الحياة العملية في المدن العربية الثلاث، إلى وجود ضرورة ملحة إلى إجراء إصلاحات واسعة تهدف إلى تحقيق المواءمة بين التعليم والتدريب، وبين متطلبات سوق العمل على نحو أوثق.

وفي مداخلة المعهد العربي لإنماء المدن حول تقييم سوق العمل لبحث وتعزيز فرص التوظيف لأطفال الشوارع، أحد الملخص التنفيذي للدراسة التي قام بها خبراء المعهد بالتعاون مع جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في مصر، أن مشكلة أطفال الشارع تعتبر من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة.. كما أنها دليل قاطع على إهدار حقوق بعض الفئات من الأطفال التي يمكن أن تمثل ثروة بشرية واقتصادية إذا أحسن التعامل معها وتوظيفها على الوجه الأمثل. ولا تنتمي مشكلة أطفال الشارع في مصر إلى سبب منفرد ولكنها مشكلة متعددة الأبعاد، حيث يدفع مزيج من العوامل الأطفال للجوء إلى الشارع، مثل الإساءات الموجهة للطفل من جانب أسرته، وضعف الترابط الأسري، والهجرة العشوائية من الريف إلى المدينة، وعدم التكيف مع نظام التعليم الرسمي مما يؤدي إلى التسرب من المدارس.

اعتمدت الدراسة على أدوات كمية وكيفية لجمع البيانات، واهتمت ببحث السوق من منظور القطاع الخاص باعتباره الشريك الذي لديه فرص التوظيف أو الطلب على أطفال الشارع. كما رصدت خصائص الأطفال واتجاهاتهم ومهاراتهم وتطلعاتهم باعتبارهم الطرف الآخر في السوق الذي يمثل العرض Supply.

أن الدراسات والأبحاث التي تقوم بها منظمة المدن العربية، من خلال جهازها العلمي والفني، المعهد العربي لإنماء المدن، وبالتعاون مع مدن مصرية وسورية ولبنانية وتونسية وبتمويل من مؤسسات دولية وإقليمية مانحة .. هذه الدراسات هدفها تمكين المدن والبلديات العربية من الوقوف على المشكلات والتحديات التي تتصل بقضايا الشباب وفرص العمل ومعالجة ظاهرة التسرب المدرسي وأطفال الشوارع، وتقديم تقارير علمية، إحصائية تساعد قادة المدن والبلديات في اعتماد البرامج والسياسات المتصلة بالحلول والمعالجات الناجعة.

جانب من ورش العمل

منظمة المدن العربية تشارك في مؤتمر ومعرض العمل البلدي الخليجي الثامن
أبو ظبي 8 – 9 أبريل 2014

شاركت منظمة المدن العربية في مؤتمر ومعرض العمل البلدي الخليجي الثامن الذي عقد تحت عنوان " خدمات بلدية مستدامة لتعزيز جودة الحياة " في أبو ظبي خلال الفترة 8 – 9 أبريل 2014 ، تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، وبمشاركة كبيرة من الخبراء والمتخصصين من مختلف دول الخليج العربي والعالم من القطاعين العام والخاص.

ركز المؤتمر على عدة محاور سلطت الضوء على المشروعات والرؤى والاستراتيجيات التي تدعم جهود الارتقاء بآلية العمل البلدي وتطوير الممارسات والإجراءات الكفيلة بمواصلة مسيرة التقدم والبناء وتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي.
ألقى وزير البيئة والمياه بدولة الإمارات الدكتور راشد أحمد بن فهد كلمة أكد فيها على أهمية تعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتطوير الخدمات البلدية في دولهم والوصول بها إلى مستويات عالمية. وقال أن تطوير الخدمات البلدية في الإمارات على سبيل المثال حظي باهتمام كبير من قبل الجهات المعنية حيث كثفت السلطات البلدية جهودها للارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها كما ونوعا، وأن الخدمات البلدية تشكل جزءاً مهماً من حزمة الخدمات الحكومية، نظراً لكونها الأكثر طلباً ولارتباطها المباشر بمصالح السكان الاجتماعية والاقتصادية.

وأضاف قائلا: أن البلدية تستند في خطتها لتطوير خدماتها إلى ما تضمنته (رؤية الإمارات 2021) التي أكدت أهمية إنشاء بنية تحتية عالمية توفر أعلى مستويات الجودة مدعومة بخطط استراتيجية حكومية فعالة تركز على تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية وتقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تفوق احتياجات المتعاملين وتعلي من قيم التميز والشفافية والحوكمة.

وأشار إلى أن بلاده تركز في جهودها خلال السنوات القليلة الماضية على تطوير حزمة خدماتها البلدية وتوسيع نطاق الاستفادة منها وفق أعلى معايير الجودة وأفضل الممارسات في هذا المجال.

ولفت وزير البيئة والمياه الإماراتي إلى "مشروع تصنيف مراكز خدمة المتعاملين" (نظام النجوم) الذي أطلقه نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، ضمن برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة كتجربة حكومية جديدة تعد الأولى على مستوى المنطقة لإعادة صياغة مفهوم تقديم الخدمات في القطاع العام وفق معايير أعلى وكفاءة في العمليات تضاهي القطاع الخاص خاصة قطاع الضيافة.
وقال: تم توثيق برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة وإصداره كمواصفة قياسية

إماراتية كما تم اعتمادها مؤخراً أيضاً كمواصفة قياسية عربية. وحالياً نسعى للدفع باتجاه اعتمادها كمواصفة عالمية.

من جانبه، قال رئيس دائرة الشؤون البلدية في أبوظبي، سعيد عيد الغفلي: ننطلق في النظام البلدي بإمارة أبوظبي وبلديات الدولة، من مبادئ توجيهية راسخة تتمثل في رؤية 2030 لإمارة أبوظبي ورؤية الإمارات 2021، التي تؤكد أن تطوير الخدمات الحكومية هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع متطور واقتصاد متنوع قادر على التنافس عالمياً، ويرتكز على عدد من الأسس المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع والبيئة والاقتصاد في آنٍ واحد، وفي الوقت نفسه نسعى لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، نظراً للدور الذي تلعبه هذه الشراكة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز جودة الحياة وتحقيق رفاهية الشعوب.

وأشار إلى أن أهمية المؤتمر تكمن في تركيزه على المشروعات والرؤى والاستراتيجيات التي تدعم الجهود نحو الارتقاء بآلية العمل البلدي وتطوير الممارسات والإجراءات الكفيلة بمواصلة مسيرة التقدم والبناء وتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية.

تخلل المؤتمر عقد جلسة عامة حول الاستراتيجيات التي يمكن لبلديات دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمدها لإنشاء مناطق حضرية مستدامة مع الحفاظ على التراث وإنشاء مجتمعات نابضة بالحياة ومدن ملائمة للعيش. كما تضمن المؤتمر جلسة جانبية حول "الحكومة الذكية"، وأخرى حول مسائل إدارة النفايات والحاجة إلى تبنّي "المفهوم الذكي". وجلسة حول "خدمة العملاء والشراكة المجتمعية" وجلسة عن خدمات العملاء الذكية.

المناظرة الدولية حول الإعمار وسياسات المدن
أغادير - المملكة المغربية 17-19 أبريل 2014

شاركت منظمة المدن العربية في المناظرة الدولية حول الإعمار وسياسات المدن في مدينة أغادير بالمملكة المغربية خلال الفترة 17-19 أبريل 2014 .

تم تنظيم المناظرة في اطار الاهتمام بقضايا الإعمار وتسليط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه المدن على المستويات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تكتسب أهمية في تعزيز التنافسية.

سلطت المناظرة الضوء على مختلف الإشكاليات المرتبطة بسياسات المدن من خلال ورش عمل تناولت عدة مواضيع من أبرزها السكن والتهيئة الحضرية والتدبير البيئي ورهانات التنمية المستدامة والتعمير وتدبير الموارد الطبيعية وإشكالية تمويل التنمية العمرانية في العالم خاصة في الدول النامية وكذلك إشكالية الحكامة بالمدن الكبرى إضافة إلى استراتيجية الإنتاج الأنظف كمدخل لتفعيل التنمية المستدامة في البلدان العربية ودور الأطر التشريعية في ضبط النمو العمراني.

ألقى ممثل والي جهة سوس ماسة درعة كلمة قال فيها أن المملكة المغربية اعتمدت الجهوية الموسعة لتكون قاطرة للتنمية في البلاد المغربية وأضاف أن التنوع الجهوي هو نقطة في جذب استثمارية للإعمار وإعادة التأهيل وتوفير الوظائف ومحاربة الفقر للأمية والإقصاء.

كما تحدث رئيس بلدية أغادير طارق قباج عن إعادة بناء أغادير بعد زلزال عام 1960.. مشيراً إلى العشوائيات التي أقيمت على أرض هشة وفي منطقة زلزالية وقال أن البلدية تعمل على توفير مساكن بديلة لتلك العشوائيات مع اعتماد برامج للتأهيل الحضري وتحقيق التوازن التنموي في المدينة ومحيطها .

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية الكاتب العام لفدرالية التضامن عن خطط الفدرالية ومن بينها إقامة مناظرة سنوية بهدف اكتساب الخبرات والتجارب الناجحة من مدن عربية وأجنبية.

شارك في المناظرة عدد من الدول العربية من بينها قطر والبحرين والأردن وفلسطين والسودان ومصر والعراق ودول أفريقية و أوروبية.

لقد أصبحت المدن تواجه تحديات كبرى على المستويات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتعد المدن أقطاباً مهمة لتعزيز وربح رهان التنافسية المجالية باعتبارها

الفضاء الأمثل لخلق الثروة وفرص العمل. لكن المدن في نفس الوقت تواجه تحديات مرتبطة بوضعيتها الاقتصادية المتميزة التي ترفع من جاذبيتها الديموغرافية مما يزيد الضغط ويؤدي إلى خلل في المنظومة الحضرية.

ويولي المغرب اهتماماً بالغاً لسياسة المدينة وذلك من خلال بلورة مقاربات تشاركية ومتجددة تهدف إلى تعزيز التنافسية الوطنية وتحقيق

تنمية حضرية مستدامة تقوم على تعزيز المقومات التراثية الوطنية والمحلية وتعبئة الفاعلين في إطار منظومة تقوم على مبدأ الحكامة والتفريع وبما ينسجم مع دستور المملكة لسنة 2011 . وتعد جهة سوس ماسة درعة نموذجاً للتمدن على المستوى الوطني سواء تعلق الأمر بتنوع أنماط التمدين فيها أو بوتيرة التمدين نفسه. وإذا كانت نسبة التمدين على مستوى جهة سوس ماسة درعة ضعيفة مقارنة بالمستوى الوطني فإن دينامية التمدين تظل جد هامة حيث انتقلت نسبة الساكنة الحضرية من 5,1 % سنة 1960 لتتجاوز 42 % حالياً. ونفس الأمر يعكسه معدل الزيادة السنوية للسكان الحضر الذي يسجل 3,5 % مقابل 2,1 % بالنسبة للسكان الحضر على المستوى الوطني.

ويظل أغادير الكبير القطب الحضري الجهوي الأهم والذي يركز 60 % من الساكنة الحضرية بالجهة. من هذا المنطلق، وفي إطار الوعي المتنامي بدور المجتمع المدني في بلورة سياسات عمومية ناجعة جاء تنظيم المناظرة الدولية من قبل فدرالية التضامن الجمعوي لجهة سوس ماسة درعة لمواكبة جهود كافة الفرقاء في تنفيذ سياسات المدينة وذلك من خلال متدخلين وباحثين وعمداء مدن سلطوا الضوء على مختلف الإشكاليات المرتبطة بسياسات المدن.

وقد كان لمنظمة المدن العربية، ومؤسسة جائزة المنظمة مداخلتان تناولتا مسيرة المنظمة ومؤسسة الجائزة في خدمة عملية التنمية وخلق المنافسة بين المدن العربية لجعل المدن مدن آمنة ومستقرة وقابلة للعيش.

وقد استعرضت ورقة المنظمة تجارب وممارسات مدن عربية وأجنبية في مجالات العمل البلدي وقطاعاته المختلفة. ومما جاء في ورقة العمل: لقد تبنى قادة العالم في العام 2000 إعلان الألفية للتنمية الذي وضع أسس تحقيق أهداف تنموية معينة بحلول 2015. ويتكون الإعلان من فقرات تهدف إلى تقليص الفقر وتحقيق التنمية البشرية، غير أن ما تحقق من هذه الأهداف يعتبر ضئيلاً نتيجة ما شهده العالم من حروب إقليمية وكوارث طبيعية وأزمة مالية واقتصادية حادة، وهذا ما دفع الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة بقضايا التنمية والسكان، إلى مراجعة الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية لوضع رؤية عالمية جديدة للفترة التي ستعقب العام 2015.

وقد أصدرت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في نيويورك مسحها السنوي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية تحت عنوان" تحديات التنمية المستدامة 2013" .. حيث أكد المسح أن الاستمرار في استراتيجيات التنمية الحالية لن يكون كافياً

لتحقيق التنمية المستدامة بعد العام 2015 بسبب كثرة الشواهد التي تبرهن على تزايد خطورة التغيرات المناخية واستمرار تهديد الجوع وسوء التغذية وتزايد الفروقات في توزيع الدخل وسرعة انتشار التحضر واستمرار حاجة ملايين المساكن إلى الطاقة.

واعترف المسح بوجود مجموعة مترابطة من تحديات التنمية المستدامة التي تستدعي الاهتمام. وقد اختار المسح ثلاثة عناصر لتأثيرها المباشر:

• المدن المستدامة • ضمان الغذاء والتغذية السليمة • الطاقة

ومن الطبيعي أن تكون هناك اختلافات بين المدن، مما يجعل من الصعب إعطاء نموذج موحد يمكن تطبيقه لتحقيق التنمية المستدامة.. باعتبار أن أولويات المدن وأهدافها ليست واحدة، وإنما يجب تفصيلها لتلائم التحديات والفرص التي يحددها المستفيدون في كل مدينة أو منطقة.

إن سرعة التحضر الذي تشهده المدن فرضت ضغوطات كبيرة على الموارد الأساسية وعلى خدمات القطاع العام. فمنذ العام 2007 يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن... وبحلول 2050 يتوقع أن تكون نسبة الحضر أكثر من 70 % مع ما يستتبع ذلك من موارد مالية ومشاريع بنى تحتية ونقل وطاقة وسكن.

لقد كان موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة يشغل بال جميع المعنيين بعملية التنمية والتحضر. أما اليوم ومع اتساع رقعة التحضر والنمو السريع للمدن.. أصبحت التنمية المستدامة تحمل عنوان "التنمية المتكاملة" التي تبدأ من الريف إلى المدينة والعكس بالعكس. ولعل القاسم المشترك في عملية التنمية هو الأرض واستعمالاتها. أي أن تنمية الريف تنسحب جغرافياً على المدن والمناطق المحيطة بها.

أن الريف والحضر ليسا متضادان وإنما عملية التنمية على المستويين المحلي والوطني يفترض أن تكون متكاملة بغرض تحسين الأساليب الزراعية بالريف.. وهذا يقود إلى تحضر زراعي يسهم في إقامة أسواق صناعية وتسويقية داخل المدن، بمعنى أنه ليس هناك اي تناقض ريفي أو حضري. فالتنمية كما نفهمها تؤدي إلى تطور طبيعي في العلاقة بين الريف والمدينة.

من هنا يمكن القول أن المدن قد أكدت نفسها كعنصر فاعل وأساسي في بلوغ أهداف التنمية الألفية وبالتالي فإن الاستثمار في الخدمات الأساسية ينبغي أن يكون أولوية كونه يقلل من عدم المساواة ويساهم في التنمية " التقرير العالمي الثالث حول اللامركزية والديمقراطية المحلية في القمة العالمية الثالثة".

نحن ندرك أنه على مدى الثلاثين سنة القادمة سوف يحدث نمو ديموغرافي كبير وهو ما يتطلب استيعاب مليار وخمسمائة مليون مواطن جديد، من هنا كان علينا أن نوحد ما بين ما هو ريفي وما هو حضري لنتمكن من تنفيذ عملنا. فالمطلوب: مدن شاملة اجتماعياً.. ومستدامة اقتصادياً وآمنة، وتتوافر فيها المياه النظيفة والهواء النقي. أن المطلوب إعادة بناء الأهداف بمنطق العصر وليس باستخدام أفكار القرن التاسع عشر، ومن هذه الأهداف القضاء

على الفقر، ورفع مستوى العشوائيات، وتأمين السكن المناسب.. الأمر الذي يستدعي استخدام مؤشرات عقلانية تتفق ومعطيات التطور نحو " بيئة منصفة ومواتية".

أن الفرص كبيرة وممكنة .. ويفترض أن يكون هذا هو هدفنا للأعوام القادمة.

التجربة القطرية

لقد كانت "التجربة القطرية في تدوير المخلفات المنزلية" التي قدمها الدكتور فراج الشيخ الفزاري من الموضوعات التي استقطبت اهتمام المشاركين، حيث تناولت الورقة السمات الرئيسية للتجربة القطرية بخصوص معالجة المخلفات وخطة وزارة البلدية والتخطيط العمراني القطرية لإدارة المخلفات الصلبة وإعادة تدويرها وكذلك تقليل نسبة المخلفات المنزلية عند 1.6 كيلو غرام نصيب الفرد في اليوم الواحد وتشجيع المجتمع على الحد من المخلفات وإعادة تدويرها كمسؤولية عامة.

هذا وقد صدر عن المناظرة بيان ختامي أشاد بمنظمة المدن العربية كراعية لقضايا المدن والبلديات والأنشطة و ورش العمل والندوات التي تعقدها المؤسسات التابعة للمنظمة. وتقرر تنظيم مناظرة سنوية من أجل توطيد جسر التواصل والاستفادة من التجارب الناجحة.

المنتدى الأول للمدن الصينية – العربية

شاركت منظمة المدن العربية في المنتدى الأول للمدن الصينية – العربية في مدينة بمدينة تشيوانتشو (مدينة الزيتون) بمقاطعة فوجيان الصينية خلال الفترة 16-19 يونيو 2014.

يأتي انعقاد المنتدى الأول للمدن الصينية العربية في إطار التعاون بين جمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الأجنبية والحكومة الشعبية لمقاطعة فوجيان بجمهورية الصين الشعبية ومنظمة المدن العربية.

انعقد المنتدى تحت عنوان «التعاون الجديد في منطلق طريق الحرير» وتم مناقشة عدد من المحاور من بينها «إقامة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري في القرن الـ21» و«آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين المدن الصينية والعربية» و «التحضر والتنمية المستدامة للمدن وتجارب إدارة المدن».

وأكد المجتمعون على أهمية تعزيز التعاون بين المدن الصينية والعربية والاستفادة من الخبرات والمشاريع التي تعنى بالمدن والتنمية المستدامة.

كلمة الأمين العام لمنظمة المدن العربية

وفيما يلي كلمة أمين عام منظمة المدن العربية في المنتدى الأول للمدن الصينية – العربية:

بداية نتوجه بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم على الدعوة الكريمة والجهد المبذول في تنظيم المنتدى الأول للمدن الصينية العربية. كما نتوجه بأطيب التحيات الرقيقة والتمنيات الجميلة للمدينة المضيفة "مدينة الزيتون"، المدينة التي يرمز اسمها إلى شجرة الزيتون، شجرة السلام والمحبة والوئام.

لقد جئنا إلى مدينة الزيتون لنعزز التواصل والتعاون، وندفع بجهودنا المشتركة على طريق الصداقة وعلاقات التوأمة.

جئنا نضيف جديداً إلى ما بدأناه في مؤتمرنا العام الخامس عشر لمنظمة المدن العربية الذي انعقد في الكويت في العام 2010، لنقيم ونعمل من أجل حياة أفضل ومدن أجمل.

أن ثمار التعاون بروح عملية ومنفتحة تجعل من قطف الثمار واكتساب الخبرة والدروس في التواصل الإنساني.. تحت مظلة التواصل الصيني العربي،

وفد الأمانة العامة مع عمدة مدينة تشيوانتشو والقنصل الكويتي في كوانزو

بمثابة كنز وترجمة أمينة لمعيار مهم من أجل قياس التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المدن والأقاليم والمناطق.

أن انعقاد هذا المنتدى في هذه المدينة الجميلة سوف يؤسس لمنتديات أخرى عربية - صينية تطرح العديد من القضايا البالغة الأهمية بما في ذلك التكيف مع التغيرات المناخية والجهود الرامية إلى تحسين إدارة الموارد، والتوسع الحضري ونشأة المدن الكبرى وزيادة فرص العمل أمام الشباب وتوسيع رأس المال البشري.

وفي اعتقادنا أن الشعار الذي ينعقد تحت مظلته هذا المنتدى وهو الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إنما يندرج في سياق ما نعمل معاً من أجله.. وهو فتح أفاق تعاون اقتصادي وتجاري واستثماري بين المدن الصينية والعربية.

أن التحديات التي تواجهه مدننا العربية لا تختلف عن مثيلاتها في المدن الصينية ومدن العالم. فقبل عشرين عاماً انعقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ولم تكن المدن في ذلك الوقت حاضرة في القمة كما كانت في ريو 20+ ... ومع تزايد معدلات النمو السكاني واتساع رقعة التحضر والتمدن، وسقوط الموانع والحواجز التي كانت تحول دون التواصل والاتصال وتبادل الخبرات والتجارب... أصبحت المدن قاعدة أساسية للعمل التنموي المقرون بالمشاركة والعدالة الاجتماعية.... فلا تنمية مستدامة من غير شراكة حقيقية... ولا تنمية مستدامة من غير عمل جماعي يؤدي لحماية بيئية وإدماج اجتماعي.

من أجل ذلك نحن هنا اليوم، فمنذ العصور القديمة السابقة للميلاد كان الصينيون يجيبون مياه المحيط الهندي، وكانت سفنهم تقوم برحلات طويلة فيما بين الموانئ الصينية وموانئ الهند الغربي. ومثل ذلك كان يفعل العرب، فقد كانت سفنهم تبحر من موانئ الخليج العربي والسواحل اليمنية إلى موانئ الهند الغربية وإلى ساحل جنوب الهند، حيث يلتقون هناك بالتجار الصينين ويحصلون منهم ومن التجار الهنود على بضائع الصين والهند، ويبيعونهم بضائع الجزيرة العربية الثمينة.

أن الحديث عن طريق الحرير وتأثيره الكبير على ازدهار الحضارات القديمة، مثل الصينية والمصرية والهندية والرومانية يجعلنا نستذكر ما نحن عليه اليوم حيث أرست تلك الحضارات القواعد للعصر الحديث. وها نحن اليوم في هذا المنتدى نضيف جديداً إلى ما تركه لنا أجدادنا من أجل إقامة مدن آمنة ومزدهرة وقابلة للعيش.

ليفربول - مناقشات أممية بمشاركة السلطات المحلية: أهداف التنمية المستدامة OWG 12 في جدول أعمال ما بعد 2015

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG والفعاليات و ورش العمل المصاحبة له في ليفربول خلال الفترة 17-19 يونيو 2014.

جاءت اجتماعات ليفربول في سياق المناقشات التي تجريها الأمم المتحدة مع كافة الأطراف حول الأولويات المستقبلية التي يفترض اعتمادها لتكون على جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد 2015.

تناولت المناقشات عدة موضوعات توزعت على النحو التالي:

- تحسين مستقبل المناطق المدنية: الحكومة المدنية وجدول الأعمال العالمي
- جدول أعمال التوطين بعد عام 2015
- أهداف التنمية المستدامة OWG 12 في جدول أعمال ما بعد عام 2015

انعقدت على هامش الاجتماعات قمة لقادة المدن نظمتها بلدية ليفربول بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص حيث أكد المتدخلون ضرورة أن تكون المدن والبلديات قريبة من بعضها البعض من حيث الرؤية المشتركة التي تتصل بعملية النمو المستدام والتطور المتزامن مع حركة المتغيرات المتسارعة التي يفرضها التحضر السريع والنمو الديموغرافي باعتبار أن أكثر من 60 % من تعداد السكان سوف يعيشون في المدن في المستقبل القريب وبالتالي فإن الحكومة المحلية أو المدنية

إحدى ورش العمل

هي إحدى القضايا المركزية التي تستأثر بالاهتمام في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد 2015.

ومن أجل المساهمة في هذه العملية وفي التحضير للمرحلة الثالثة من التوطين Localizing فإن الحكومة المحلية المركزية المدنية تساهم في تصميم الأدوات الهادفة لتقديم بيانات مقارنة من أجل تخطيط حكومة مدنية تحدد الجوانب الإقليمية الأساسية من أجل تحقيق فهم أفضل: كيف تعمل المدن أو كيف لا تعمل ؟

لقد أطلقت مجموعة التنمية للأمم المتحدة مرحلة جديدة من الاستشارات العالمية بشأن وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المستقبل كجزء من الحوار العالمي على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في أبريل 2014. و في إطار عمل هذه المؤتمرات يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية و برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT, بالاشتراك مع فريق العمل

للحكومات المحلية والإقليمية Taskforce من أجل جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 فيما يخص المرحلة الثالثة للتوطين بقيادة مشتركة للمؤتمر عن جدول أعمال التنمية لعملية التوطين لما بعد عام 2015.

وقد انعقد المؤتمر في مايو 2014 في نيويورك وتم البحث عن الوسائل الجديدة لتنفيذ جدول أعمال التنمية على المستوى المحلي أي فيما يخص أصحاب الشأن والآليات و الأدوات و البرامج و العمليات الضرورية لترجمة جدول الأعمال إلى ممارسة بطريقة فعالة.

تضمن المؤتمر حوارات محلية و دولية في 15 بلداً بالإضافة إلى استشارات دولية وإقليمية و مناقشات عبر الأنترنت (عبر برنامج العالم الذي نريد).

و سيتم عرض الحوارات و المناقشات عبر الأنترنت على الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي ستشكل جزءاً من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

وقد نظمت منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG حواراً عالمياً في ليفربول بحضور المشاركين تضمن الحوار مناقشات مفتوحة حول الأسئلة التالية:

• الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية: هل كانت الأهداف الإنمائية للألفية منسجمة مع الاهتمامات والأولويات المحلية في المناطق؟ هل كانت الأهداف والمؤشرات مناسبة لحاجات المواطنين؟ هل تغيرت سياسات الحكومات المحلية نتيجة الأهداف الإنمائية للألفية؟

• هناك اتفاق على الحاجة لجدول أعمال تنمية مستدامة متكاملة: هل نحن مدركون للأمثلة المتعلقة بسياسات الحكومات المحلية التي أثرت على نحو إيجابي عبر المناطق المختلفة على البيئة أو الاقتصاد أو الصحة أو المساواة بين الجنسين على سبيل المثال؟

• كيف يمكن للحكومات المحلية أن تتعاون على نحو أفضل مع البلديات المجاورة (أفقياً) و مع الحكومات المركزية و الإقليمية (عمودياً)؟

• كيف يمكن أن تساهم الحكومات المحلية و أصحاب الشأن المحليين في تنفيذ منطقة التركيز المدنية (بناء مستوطنات بشرية و مدن مستدامة آمنة وشاملة) والأهداف (الأحياء الفقيرة، النقل، النوعية البيئية، تخفيف الآثار البيئية، الصمود/المرونة، الأماكن العامة والثقافة)؟

• هل يوجد أياً من أصحاب الشأن المحليين تم استثناؤه أو تهميشه من عملية اتخاذ القرار (مثلاً قاطني الأماكن الفقيرة أو النساء أو الأقليات الدينية أو العرقية)؟ لماذا؟ كيف يمكن إشراكهم؟

• ما هي القدرات التي يجب تعزيزها أو أنشائها على المستوى المحلي؟

جانب من الإجتماع

الحكومة المدنية وجدول الأعمال العالمي

تم تقديم محاضرة خاصة عن الحكومة المدنية وجدول الأعمال العالمي حول الحكومة الذاتية المحلية واللامركزية:

ركز المشاركون في المحاضرة على الجوانب التالية:

- تحليل الحكومة الإقليمية والمدنية والطريقة التي تعتمدها المدن لبناء مستقبلها
- الحكومة المحلية وتصميم المستقبل المدني
- القدرات المؤسساتية للحكومات المحلية لمواجهة التحديات الجديدة (الإدارة والتخطيط و تأمين الخدمات الأساسية)
- تحليل مقارن لأنظمة الحكومة المدنية
- تحديد أفضل الممارسات

كما تركزت المناقشات حول الحكومة الإقليمية والمدنية بصورة أكثر دقة:

1) مبدأ الحكومة المدنية

- تعزيز التعاون بين السياسات المحلية و الوطنية: كيف نحقق تعاون أفضل بين المستويات المختلفة للحكومة (حكومة متعددة المستويات) بدون تقويض الحكم الذاتي المحلي ؟
- الشفافية و الإدارة المحلية: ما هي مبادئ المعلومات و المساءلة التي يجب أن توجه أعمال الحكومات المحلية ؟
- الحكومات المحلية و الأزمات: كيف تحافظ على التبعية و الشفافية و تقويها في حالات الأزمات و الضعف المؤسساتي ؟

2) مقابض التغيير

- التقنيات الجديدة و الحكومة المدنية: ما هي الأدوات التي يمكن استخدامها من قبل الحكومات المحلية، في أي مناطق ؟
- مشاركة المواطنين: هل المشاركة هي محرك للتغيير أو عائق للتخطيط ؟
- تطوير المشاركة المحلية: كيف نقيم مشاركات خاصة و عامة من المنظور المحلي ؟

3) الممارسات الجيدة

- مرونة الممارسات الجيدة: كيف يمكن استخدام الممارسات الجيدة في الحكومة المدنية ؟
- أدوات توزيع الممارسات الجيدة: كيف ينبغي توزيع الممارسات الجيدة ؟

أهداف التنمية المستدامة : OWG 12
جدول الأعمال لما بعد عام 2015

1. القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع و تحقيق الأمن الغذائي و تحسين التغذية للجميع.
3. تحقيق حياة صحية لكل الأعمار و للجميع.
4. تقديم تعليم نوعي و شامل و متساوي و فرص التعلم طول الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في كل مكان.
6. تأمين المياه و الصرف الصحي للعالم المرتقب.
7. ضمان الحصول على طاقة حديثة موثوقة و مستدامة بأسعار معقولة للجميع.
8. تعزيز نمو اقتصادي ثابت و شامل و مستدام و عمل لائق للجميع.
9. تعزيز صناعة مستدامة.
10. الحد من عدم المساواة ضمن و بين البلدان.
11. بناء مدن و مستوطنات بشرية مستدامة آمنة و شاملة .
12. تعزيز نماذج إنتاج و استهلاك مستدامة.
13. التصدي لتغير المناخ.
14. الحفظ و الاستخدام المستدام للموارد المائية،المحيطات و البحار.
15. حماية و استصلاح النظم البيئية الأرضية و وقف كل أشكال فقدان التنوع البيولوجي.
16. إقامة مجتمعات شاملة و سلمية و سيادة القانون و المؤسسات النافذة.

تنظيم المعهد العربي وبلدية محافظة عنيزة
ندوة تنسيق الحدائق والشوارع بالمناطق الحضرية

ندوة التشجير السادسة عشرة

نظم المعهد العربي لإنماء المدن، الجهاز العلمي والفني لمنظمة المدن العربية ندوة التشجير السادسة عشرة بعنوان " خصائص الأشجار والشجيرات وتقنيات زراعتها المستخدمة في تنسيق الحدائق والشوارع بالمناطق الحضرية " بمناسبة أسبوع زراعة الشجرة بالتعاون مع جامعة الملك سعود ممثلة في كلية علوم الأغذية والزراعة.

انعقدت الندوة يومي 23 و24 أبريل 2014 بضيافة كريمة من بلدية محافظة عنيزة بالمملكة العربية السعودية.

التوعية بخصائص الأشجار والشجيرات من حيث استخدامها في تنسيق المواقع

تضمنت الكلمات التي ألقيت في حفل افتتاح الندوة التأكيد على أهمية مراعاة خصائص الأشجار والشجيرات المستخدمة في عمليات التشجير وتنسيقها بالشوارع والميادين والحدائق بالمناطق الحضرية، وكذلك الإشارة إلى جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في مجالات التشجير وإنشاء الحدائق والمتنزهات وتنسيق الشوارع والميادين في جميع مناطق المملكة.

شارك في تقديم محاضرات الندوة متخصصون من جامعة الملك سعود وجامعة القصيم، بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة. وبلغ عدد المشاركين في حضور فعاليات الندوة 180 مشاركاً من منسوبي أمانات المناطق و وزارتي الشؤون البلدية والزراعة والتربية والدفاع بالإضافة إلى المعنيين بقضايا التشجير في عدد من الهيئات والشركات والقطاع الخاص.

تضمن برنامج الندوة ثلاث جلسات عمل هي:

1 - جلسة العمل الأولى بعنوان: الأنواع الملائمة من الأشجار والشجيرات ومواصفاتها المطلوبة في تنسيق المواقع.

2 - جلسة العمل الثانية بعنوان: التقنيات الحديثة المستخدمة في عمليات إنتاج وزراعة وصيانة الأشجار والشجيرات في الحدائق والشوارع والميادين.

3- جلسة العمل الثالثة بعنوان: المعوقات والمشاكل التي تواجه زراعة الأشجار والشجيرات واستخداماتها التنسيقية بالمملكة – تجارب أمانات وبلديات المدن.

وقد ألقيت في هذه الجلسات (١٤) محاضرة.

تطبيق التقنيات الحديثة في طرق وأنظمة الري المقننة للمياه

وقد صدر في ختام الندوة التوصيات والمقترحات التالية:

توصيات

• العمل على اختيار أنواع الأشجار والشجيرات الملائمة للظروف البيئية للمملكة وزراعتها حسب طبيعة نموها والغرض من استخدامها بالمواقع المناسبة لها في عمليات التشجير والتنسيق في الشوارع والميادين والحدائق بالمناطق الحضرية.

• إجراء مزيد من الدراسات على الأنواع المختلفة من الأشجار والشجيرات المحلية والمدخلة ومدى ملائمتها للأغراض التنسيقية والجمالية في الشوارع والميادين والحدائق بالمناطق الحضرية.

• عدم التوسع في استخدام أشجار الكونوكاربس في أعمال تنسيق المواقع خاصة الشوارع والميادين بالمملكة والتوعية باستخدام أنواع أخرى من الأشجار والشجيرات الملائمة كبديل لها.

• تشجيع زراعة واستخدام بعض أنواع الأشجار والشجيرات المحلية الملائمة للتنسيق في الشوارع والميادين والحدائق والمنتزهات بالمملكة.

• الاهتمام بأنواع الأشجار والشجيرات المحلية المنتشرة في بيئاتها ومناطقها الطبيعية وجمع بذورها للمحافظة عليها من الانقراض.

التركيز على الأشجار والشجيرات المحلية المنتشرة في بيئاتها ومناطقها الطبيعية

• التوعية بخصائص الأشجار والشجيرات من حيث استخدامها في تنسيق المواقع وتفعيل الاسترشاد بالمواصفات والضوابط المتعلقة بالتشجير وخاصة للشوارع والجزر الوسطية والأرصفة داخل المناطق الحضرية وذلك من قبل القائمين على مشاريع التشجير في الأمانات والبلديات بالمملكة.

• العمل على تطبيق نظم الصيانة الحديثة التي تعتمد على الخرائط الرقمية (نظام المعلومات الجغرافية)، كما ينبغي الاهتمام بعمليات الصيانة الدورية للأشجار والشجيرات المزروعة خاصة من حيث التقليم وإزالة الأجزاء الجافة والميتة بالحدائق والشوارع.

• تطبيق التقنيات الحديثة خاصة طرق وأنظمة الري المقننة للمياه وترشيدها في زراعة الأشجار والشجيرات المستخدمة في تنسيق الشوارع والميادين والحدائق بالمناطق الحضرية.

• حصر الآفات الحشرية والمسببات المرضية التي تصيب أنواع الأشجار والشجيرات المستخدمة في عمليات التنسيق بالمواقع المختلفة وأهمية التشخيص السليم لها وكيفية معالجتها، والعمل على تطبيق برنامج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات.

• إنشاء موقع إليكتروني يحتوي على دليل يتضمن المواصفات النباتية لكل نوع من أنواع الأشجار والشجيرات الملائمة للظروف البيئية بالمملكة وطرق تكاثرها وإنتاجها ورعايتها وصيانتها واستخدامها في تنسيق المواقع.

• عقد الدورات التدريبية المتخصصة بمشاريع التشجير وتنسيق المواقع والتي تتبناها الجامعات بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها من الجهات وذلك للعاملين في مجال التشجير والحدائق بمختلف القطاعات بالمملكة.

• التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين الجامعات والأمانات والبلديات والهيئات الأخرى ذات العلاقة بمناطق المملكة المختلفة والقطاع الخاص بهدف دعم الدراسات والبحوث التطبيقية المتعلقة في مجال التشجير واستخدامها في عمليات تنسيق وتجميل الشوارع والحدائق بالمناطق الحضرية.

المعهد العربي لإنماء المدن يشارك في المؤتمر التدريبي السنوي السابع بمدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية

شارك معالي رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد معالي الأستاذ / عبد الله العلي النعيم في المؤتمر التدريبي السنوي السابع بعنوان (التنافسية العالمية ودورها في تطوير الأداء في إدارة أمانات المدن والبلديات في الوطن العربي « فكّر عالمياً ونفذ محلياً «) الذي عقد في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 15 – 19 /3/ 2014، وافتتحه معالي وزير الشؤون البلدية بالمملكة الأردنية الهاشمية المهندس وليد المصري وحضره عدد من المسئولين والمختصين في البلديات الخليجية والعربية .

وقد تحدث معاليه في الجلسة الافتتاحية، كما قدم ورقة عمل بعنوان (إدارة الخدمات المحلية في المدن الكبرى من خلال تجربة مدينة الرياض) ، وقد حظيت الورقة بمناقشات ومداخلات خصوصاً المشاركين من المملكة العربية السعودية.

شارك في المؤتمر سعادة المهندس / أحمد بن عبد الله التويجري مستشار المعهد بمداخلات في معظم الأوراق التي قدمت في المؤتمر.

لقطة جماعية للمؤتمر التدريبي السنوي السابع

المعهد العربي لإنماء المدن يشارك في قمة الشرق الأوسط الثانية للإسكان الميسر بمدينة المنامة في مملكة البحرين

شارك معالي رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد معالي الأستاذ / عبد الله العلي النعيم في مؤتمر قمة الشرق الأوسط الثانية للإسكان الميسر الذي نظمه المركز الدولي للجودة والإنتاجية IQPC وذلك بمدينة المنامة في مملكة البحرين خلال الفترة 23 – 26 مارس 2014 .

قدم معاليه ورقة عمل بعنوان (مشروعات الإمداد بالمساكن الميسرة في المملكة العربية السعودية) والتي استعرضت تطور الإسكان في المملكة العربية السعودية ، وتناولت جهود الدولة ممثلة في وزارة الإسكان والمؤسسات التابعة لها في معالجة قضايا الإسكان بالمملكة . كما أبرزت الورقة جهود شركات القطاع الخاص وجهود مؤسسات المجتمع المدني في مشروعات الإسكان . وقد حظيت الورقة بمناقشات ومداخلات من الحضور لما تناولت من نقاط مهمة في قضية الإسكان.

مركز البيئة والمعهد العربي لإنماء المدن يبحثان التعاون في تنظيم برامج بناء القدرات البيئية العربية في دبي

في إطار التعاون بين مؤسسات منظمة المدن العربية، استقبل مدير عام مركز البيئة للمدن العربية حسين فردان نائب المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن السيد عبد الله بن محمد السبيل، حيث تم بحث توطيد علاقات التعاون بين المؤسستين في مجالات تنظيم البرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات العربية وكذلك تبادل المعلومات والمطبوعات في كافة مجالات الاهتمام، وتم التطرق لاحتضان مدينة دبي بعض البرامج التدريبية فيما يتم التعاون في تنظيم برامج بيئية متخصصة في مدن عربية مختارة.

جانب من اللقاء

يذكر أن مركز البيئة للمدن العربية قد اختتم مؤخرا برنامج (المدن الخضراء المستدامة) والذي شارك فيه العديد من المختصين العرب فيما يتم التحضير حاليا لندوة علمية بالتنسيق مع إحدى المنظمات الدولية وشملت مباحثات التفاهم التركيز على البرامج البيئية وخصوصا في مجالات المباني الخضراء والتنمية المستدامة والحضرية وتخطيط وإدارة المدن الذكية وغيرها.

المنتدى العربي لنظم المعلومات ينظم دورة تدريبية بعنوان « التخطيط المالي الإستراتيجي»

صورة اثناء الدورة

افتتاح الدورة

تحت رعاية نائب أمين عمان يوسف شوارب نظم المنتدى العربي لنظم المعلومات بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى في العاصمة الأردنية عمّان برنامج تدريبي بعنوان " التخطيط المالي الإستراتيجي " في الفترة ما بين 24 مارس – 2 أبريل 2014 . شارك فيها ممثلون من 21 جهة من البلديات الأردنية الأعضاء في منظمة المدن العربية وأمانة عمان الكبرى ووزارة الشؤون البلدية .

وأكد نائب أمين عمان يوسف شوارب في كلمة ألقاها ... على أهمية دعم تطوير البلديات في المجالات المختلفة وإتاحة الفرصة للمشاركين من البلديات في تبادل المعرفة والخبرة فيما بينهم وخاصة في ظل تباين الإمكانات والقدرات بين تلك البلديات، مشيراً إلى الدور الفاعل للمنتدى العربي لنظم المعلومات في تنظيم وإقامة الدورات التدريبية المتخصصة.

وقال المدير التنفيذي للمنتدى العربي لنظم المعلومات المهندس جميل محمد العملة " أن تنظيم هذا البرنامج التدريبي يأتي في سياق اهتمام منظمة المدن العربية ممثلة بمؤسسة المنتدى العربي لنظم المعلومات في تطوير وتحسين قدرات المدن الأعضاء في مجال تقنية ونظم المعلومات والإدارة الحديثة" لافتاً إلى أن موضوع الدورة يعتبر من المواضيع التي تهم المؤسسات باعتبار أن التخطيط الاستراتيجي يعتبر البوصلة التي ترشدنا الى الطريق الصحيح للوصول إلى الهدف المنشود خاصة وأن الدورة تهدف إلى زيادة الخبرة في القدرة على ربط المواضيع المالية بالتخطيط الإستراتيجي ومساعدتهم على رسم خارطة طريق لأعمالهم وتطوير وتنمية مهاراتهم في التخطيط بشكل عام.

المنتدى العربي لنظم المعلومات ينظم دورة تدريبية للبلديات بعنوان «Adobe Flash Cs5»

نظم المنتدى العربي لنظم المعلومات ،إحدى مؤسسات منظمة المدن العربية ومقره عمّان ، دورة تدريبية في مجال التصميم الإلكتروني "Adobe flash Cs5" .

شارك في الدورة أربعة عشر مختصاً يمثلون ست بلديات أعضاء في منظمة المدن العربية بالإضافة إلى وزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان الكبرى.

هدفت الدورة إلى تدريب المشاركين على أساسيات البرنامج وتطبيقاته التي تعتبر أساسا مهما في عملية التصميم الإلكتروني وخاصة في ما يتعلق بتصميم المواقع الإلكترونية والتي تعتبر النافذة التي تطل منها البلدية على العالم الخارجي، ما يسهم في زيادة مهاراتهم ويساعدهم على التطور في مجال عملهم البلدي بشكل عام .

يذكر أن هذه الدورة جاءت في إطار جهود المنتدى العربي لنظم المعلومات كمؤسسة من مؤسسات منظمة المدن العربية والتي تحظى برعاية أمانة عمان الكبرى في تأهيل الكوادر التقنية في البلديات والمدن العربية الأعضاء في منظمة المدن العربية ليكونوا قادرين على مواكبة كل ما هو جديد وحديث في مجال التصميم الإلكتروني.

جانب من الدورة

أمين عمان يسلم الشهادات لخريجي دورة «الإدارة الحديثة»

تحت رعاية أمين عمان المهندس عقل بلتاجي تم الاحتفال في مركز الحسين الثقافي بتخريج المشاركين في البرنامج التدريبي "الإدارة الحديثة" الذي نظمه المنتدى العربي لنظم المعلومات.

وفي كلمة القاها أمين عمّان خلال حفل التخرج، أشار إلى أن مثل هذه البرامج توفر فرصة لتبادل التجارب والخبرات والاستفادة منها في عمل البلديات وتحسين الخدمات وتطويرها التي تقدمها للساكنين.

وتحدث مدير عام المنتدى العربي لنظم المعلومات المهندس جميل العملة عن أهمية المواضيع والمهارات التي غطتها الدورة و الحاجة الماسة إلى إعداد مدراء وقادة يمتلكون منظومة متكاملة من المهارات والخبرات والمعرفة للتعامل مع العصر الحالي عصر تكنولوجيا المعلومات.

وقال: لقد جاء تنظيم هذا البرنامج في سياق اهتمام منظمة المدن العربية ممثله في المنتدى العربي لنظم المعلومات (إحدى مؤسسات المنظمة) في المدينة العربية وساكنيها ولاتاحة الفرصة امام المشاركين لتنمية مهاراتهم الادارية والقيادية وتعزيزها بالبرامج التدريبية المتخصصة.

شارك في الدورة 36 من المدراء والمسؤولين يمثلون أمانة عمان الكبرى ووزارة الشؤن البلدية و وأربعة عشر من البلديات الأردنية الأعضاء في منظمة المدن العربية واشتملت الدورة التدريبية التي استمرت لمدة أيام على العديد من المحاور منها: مفهوم الإدارة الحديثة وأهميتها،مهام الإدارة التقليدية وغير التقليدية،المهارات الإدارية القيادية المتخصصه، الدور الإداري القيادي المعاصر في المنشآت المتطورة، التحليل المتقن لقدرات وأهداف المؤسسات وخطط العمل، معيار التخطيط المؤسسي الناجح، طرق بناء الخطة الإدارية وعناصر فعاليتها، التخطيط الحديث ببطاقة الأداء المتوازن BSC، خطة تشخيص و معايير قياس الأداء بطريقة ال KPI's .

جانب من الحفل

تسليم الخريجين الشهادات

إدارة الخدمات المحلية في المدن الكبرى
من خلال تجربة مدينة الرياض

الأستاذ / عبدالله العلي النعيم
رئيس مجلس امناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد
أمين مدينة الرياض سابقاً

مقدمة :

تمثل المناطق الحضرية في مختلف بلاد العالم مراكز التجمع البشري والنشاط الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي والحركة الدائبة والتطور العلمي والثقافي والتقني والتقدم العلمي الحديث.

وعمل الإدارة في المدن والبلديات يتمثل في تنسيق جهود المجموعات البشرية والاتجاه بها إلى تنفيذ الخطط المرسومة لتحقيق الأهداف العامة. وأهمية الإدارة اليوم تبدو في كيفية مواجهة أعباء العمل الكثيف والمتنوع والمتزايد والمتطور في المناطق الحضرية حيث الطبيعة المعقدة لعمل الإدارة وسط التقدم التقني الهائل والزيادة المطردة في عدد السكان والطلب المتزايد للخدمات البلدية والمحلية، ومطالب الجماهير الملحة في تطوير تلك الخدمات والمزيد منها، والتطور السريع في حياة المدن ذاتها.

فبالنسبة للسكان يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان العالم سوف يصل إلى ثمانية مليارات ونصف عام 2025م ومعظم الزيادة سوف تكون في البلدان النامية. وفي اطار ضغوط النمو السكاني على المدن يشير عمدة مدينة دلهي في كلمته أمام مؤتمر عواصم العالم في اوتوا بكندا، أن التحضر يعد من أهم الظواهر في عالمنا الحاضر والمستقبل وانه بحلول عام 2025م ستزيد نسبة الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى 63 % ، وأن التحضر والتصنيع وحركة المركبات في الطرق أوجدت وضعاً مربكاً للعقل في المدن الكبرى وبخاصة تلك الكائنة في الأقطار النامية.

وبالنسبة للنمو السكاني في الوطن العربي فإن عدد سكان ا لعالم العربي وصل إلى أكثر من 250 مليون نسمة في نهاية القرن العشرين وأن سكان الحضر قد شكل أكثر من 60% من إجمالي السكان.

ومن خصائص أغلب المدن العربية أنها مراكز خدمات أكثر من كونها مراكز انتاجية ، وأنها قطعت شوطاً بعيداً عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والترويحية والأسواق فضلاً عن المرافق والتجهيزات الاساسية .

الإدارة الحضرية والبلدية:

تمثل الدولة الهيئة العامة الأصلية في نطاق اقليمها .. وقيامها معناه وجود كيان قانوني منفصل عن أشخاص الأفراد المكونين له، وله اكتساب الحقوق وعليه الالتزام بالواجبات .

والحكومة هي الجهة الممثلة لهذا الكيان القانوني .

وتتعدد فروع الحكومة ومصالحها نوعاً واتساعاً لإدارة مختلف الأنشطة التي تزاولها. وقد تنبثق عن الدولة هيئات عامة بقصد معاونتها على تحقيق أهداف الجماعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ..إلخ.

ان التضخم والتعقيد الذي يميز وظيفة الدولة المعاصرة، يضاعف ويعقد وظيفة الإدارة العامة والمحلية فيها بصورة تجعلها وظيفة إنمائية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يجعل العمل على المستوى المحلي عملاً شاقاً ومعقداً يفرض تطوير العمل الإداري وتنشيطه بما يؤهله لمواجهة أية ظروف جديدة أو مستجدة ولمعالجة أي مشكلات ترتبت أو يمكن أن تترتب خلال حركة التغيير المستمر .

ولما كانت الإدارة المحلية والبلدية تهدف أول ما تهدف إلى النهوض بمستوى المجتمعات المحلية وتنميتها على مختلف الأصعدة لأنها في وضع أفضل من وضع السلطة المركزية للوصول إلى هذه المجتمعات ومعرفة مشاكلها والعمل على حلها. فإن ذلك يتم من خلال إحداث التفاعل داخل المجتمع المحلي بشكل يجعل مواطني المجتمعات المحلية يشاركون في أنشطته ، ومن ثم تحقيق المشاركة الوطنية في التنمية مما يجعلها إدارة متميزة .

الزيادة المتنامية للخدمات البلدية والمحلية :

أنها مطلب أساسي بدأ في بعض المدن في اوروبا الغربية وأمريكا وسرى إلى باقي دول العالم تباعاً على مر السنين حتى أصبح سمة العصر في حركية الإدارة في المحليات وتحملها لمسئولياتها المتعددة والمتطورة.

وتواجه الإدارة المحلية متطلبات المدينة الأساسية في المرافق العامة والخدمات البلدية والخدمات العامة والأنشطة المتعددة في الشئون البلدية.

وعن تطور الخدمات وتزايدها وتنوعها في المدن، يمكن الإشارة إلى خطط التنمية وأعبائها، والتطور في المناطق الصناعية ومقتضيات التخطيط الحضري، وشئون الصحة الوقائية ورقابة التلوث البيئي والجوي، ومشاكل جمع النفايات وأحدث الوسائل للتخلص منها، ومقاومة القوارض والحشرات الضارة، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتنقيتها للانتفاع بها، وضبط حركة المرور وتنظيمها الكترونياً، ومراقبة حمامات السباحة، وتطوير وسائل أطفاء الحرائق، وبرامج صحة الإنسان، وعيادات رعاية الأطفال والحوامل، ومراقبة مراكز التجمع السكاني، والمناطق الرياضية كالملاعب والساحات ، والمطارات ومهابط الهليوكوبتر، وشق الطرق وإقامة الانفاق

والجسور ، وإضاءة الشوارع. ثم دور التنظيم الإداري في تسيير عجلة العمل اليومي لمختلف هذه الخدمات والمرافق والتنسيق بينها واعداد ميزانياتها واستخدام أحدث الأساليب الإدارية والتنظيمية في العمل (الكمبيوتر، ميكروفيلم، الآلات الحاسبة، مراكز نظم المعلومات الجغرافية..إلخ).

واقع إدارة الخدمات المحلية (تجربة مدينة الرياض):

يلمس المتتبع لحركة التطوير والتحديث، التي تعيشها العواصم والمدن الكبرى في أنحاء العالم، الدور المهم الذي تؤديه السلطات المحلية والبلديات على وجه الخصوص، لمواكبة هذه الحركة ومواجهة الأعباء العديدة والمتنوعة والمتجددة التي تلازم عمليات التغيير والتنمية وما يتطلبه كل هذا من أجهزة البلديات من استعداد فني وتنظيمي لتطوير أساليب الأداء وتنمية العنصر البشري.

وعن طبيعة عمل أمانة مدينة الرياض نشير إلى المرسوم الملكي رقم 8723 وتاريخ 14/9/1938م الذي حدد طبيعة البلديات في المملكة بوصفها الاجهزة المشرفة على تنظيم المدن على مقتضى القواعد الصحية العامة وعلى تجميل المدن، والعمل على ما يؤدي إلى تحسين منظرها كما حدد الأوضاع الوظيفية للبلديات وواجباتها وطريقة توزيع الأعمال والقيام بها.

هذا النظام جاء بداية للاتجاه إلى التخفيف عن الحكومة المركزية، بأسلوب المركزية النسبية أو المعتدلة التي تسمح بتوزيع العمل، وسلطة البت بين الحكومة وفروعها بالأقاليم ، واختصت بعض هذه الفروع (البلديات) بأسلوب إداري متقدم تشارك به في العملية الإدارية مجالس مكونة من أعضاء منتخبين من المواطنين إلى جانب المسئولين التنفيذيين من قبل الحكومة . ثم صدر المرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 9/2/1977م بنظام البلديات والقرى محدداً طبيعتها ووظائفها. فأضفى عليها الشخصية الاعتبارية ومنحها استقلالاً مالياً وإدارياً ووسع من مجالات نشاطها وأفسح في وظائفها ، ومد في اختصاصاتها وصلاحياتها . وبهذا فقد خطى النظام بالبلديات خطوات نحو اللامركزية الاقليمية .. وأصبح للهيئات المحلية كل في نطاقها الجغرافي مهمة اشباع الحاجات المحلية. والأمانات والبلديات صورة صادقة من صور تطبيق مبدأ اللامركزية . كما وأنه في عملية اتخاذ القرارات ، يقترب التنظيم في أمانة الرياض من اللامركزية حيث تحولت الأمانة إلى أمانة منطقة وأصبحت مسئولة عن المحافظات ، واختص وكيلا الأمين والمديرون العاميون بصلاحيات أصيلة ومفوضة ، واختص وكيل ثالث لشئون بلديات المحافظات ، وهو مسؤول عن تنمية المحافظات وإعداد مخططاتها العمرانية والإشراف على بلدياتها وتنفيذ مشروعاتها الرئيسية والمتابعة ويبقى الأمين مسؤولاً عن ضبط وحدة الايقاع في حركة الإدارة وحسن سير العمل وانتظامه وعدم التنافر بين أساليب وطرق الأداء .

البلديات الفرعية – تجربة متميزة :

في مجال النهوض بمختلف المرافق والخدمات البلدية وتنفيذ المشاريع المتعددة التي تضمنتها خطط التنمية والميزانيات المتتابعة، تصدت الأمانة للمسئولية في تفهم جيد وحركة دائبة، محاولة الأخذ بمختلف الاساليب المتاحة لرفع مستوى الأداء وسرعة الانجاز، ومن بين هذه الاساليب تطبيقات اللامركزية الاقليمية أو الجغرافية على مستوى المدينة في صورة البلديات الفرعية .

ومبدأ اللامركزية الاقليمية يعد من أبرز صور اللامركزية وأهمها، وهو يعني توزيع الواجبات والمسئوليات ذات الطابع المحلي جغرافياً على وحدات تتكون من مجموعها المساحة الكلية للوحدة الكبرى، وتختص كل وحدة بمستوى معين من الصلاحيات داخل حدودها وتعمل تحت الاشراف والتنسيق والتوجيه للوحدة الكبرى (الأم). ولقد لجأت العواصم الكبرى بل وبعض المدن الكبرى والمتوسطة في كثير من دول العالم إلى هذا الاسلوب من اللامركزية تخفيفاً من أعباء قيادات البلديات لتتفرغ لوضع السياسات والخطط والبرامج.

ففي عام 1397هـ (1977م) وبناء على الموافقة السامية تقرر تقسيم مدينة الرياض إلى عشرة اقسام اطلق عليها البلديات الفرعية وإلى هذه الوحدات الجغرافية قدمت الأمانة الدعم والامكانات البشرية والتنظيمية والمادية واحاطتها بمزيد من العناية والتشجيع .

هذه البلديات تمثل أمانة مدينة الرياض. وقد أثبتت جدارتها في إدارة تلك الفروع.. ومع تزايد حركة البناء والعمران التي عمت المدينة العاصمة، اثقلت كاهل البلديات الفرعية، فأجريت الدراسات الميدانية والتحليلية ، وعرض الأمر على المقام السامي وصدرت الموافقة في 1400/2/10هـ برقم 2917 بإنشاء أربع بلديات فرعية جديدة كما تقرر إنشاء بلديتين أخريين في ضواحي المدينة تحت إشراف الامانة ومربوطة بها.

وغني عن البيان أن هذه البلديات الفرعية، وإن جاءت تطبيقاً جيداً من تطبيقات اللامركزية، أثبتت نجاحه، وظهرت الحاجة لإرسائه بزيادة هذه الوحدات كما تقدم .. إلا أن هذه البلديات ليست وحدات مستقلة تماماً ، بل هي بمثابة أجنحة لأمانة المدينة، عدا أن هذه التجربة فرضت نفسها واسترعت انتباه المسئولين وأنتقل تطبيقها إلى أمانات المدن الكبرى : أمانة العاصمة المقدسة بمكة المكرمة وأمانة محافظة جده ثم أمانة المدينة المنورة وأمانة الدمام وأمانة الطائف وأمانة الاحساء التي أصبحت أمانات مناطق لكافة مدن المملكة الرئيسية التي تبلغ حالياً 16 أمانة منطقة ، (وقد استفادت كثير من المدن الكبرى الشقيقة والصديقة من هذه التجربة) .

شواهد التطور العمراني والتنمية المستدامة في مدينة الرياض:

تعد أمانة مدينة الرياض رائدة في تبني الأساليب الحديثة المتطورة في تقديم الخدمات البلدية المتنوعة والمتميزة ، وأسهمت في ترسيخ ونشر المفهوم الجديد والدور الحديث للبلديات في خدمة وتطوير المدن وتلبية الاحتياجات لسكانها والعناية بامتداداتها العمرانية الجديدة ومواصلة الارتفاع بمستوى الخدمات المؤداة إلى احيائها ، ولم تكتف بتقديم الخدمات التقليدية المعتادة من نظافة وجمع للنفايات ورصف للطرق وانارتها واصدار رخص البناء والعناية بصحة البيئة ورقابة الاسواق .. إلخ ، بل أزالت التلال والمرتفعات الصخرية ومهدت الطرق وشقت الانفاق ورفعت الجسور والطرق العلوية وفرشت مسطحات

ضخمة من الطبقات الاسفلتية في طرق وشوارع أحياء المدينة المترامية الاطراف وزودتها بمظاهر التجميل والتحسين من أرصفة وإنارة وزراعة وبستنة ومجسمات جمالية مستلهمة من التراث العربي الإسلامي الأصيل واقامت الحدائق والمتنزهات العامة المجهزة بمختلف المعالم الجمالية والمرافق الترفيهية الجذابة وتقوم الأمانة بإنشاء مائة ساحة بلدية ، تم تنفيذ أكثر من أربعين منها ، هذه الساحات تحتوي على مرافق متعددة ، ملعب كرة قدم ، ملعب سلة ، مضمار مشي ، مقاعد ، مقصف نظيف ، ملاعب أطفال .

كما قامت الأمانة بكثير من الأعمال الإنسانية ومنها الساحات أعلاه وإقامة مضامير مشي في مختلف أنحاء المدينة مرصوفة ومشجرة ومناره ، وآمنه ، يمارس فيها الرجال والنساء رياضية المشي ، ومدت شبكات الري وأقامت الأسواق ومواقف السيارات السطحية ومتعددة الطوابق ، وهذبت الوديان

والشعاب والمجاري الطبيعية لمياه الأمطار واقامت عليها العبارات والجسور ولا يتسع المجال هنا لسرد تلك المشروعات بالتفصيل ، لكننا سنعرض لبعض منها بشيء من الايجاز فيما يلي:

1 - مشروعات الطرق :

تعد شبكة الطرق التي قامت الأمانة بإنشائها من أفضل شبكات الطرق بمدن العالم الحديثة، مزودة ومجهزة بكافة عناصر ومتطلبات الربط والاتصال بين أجزائها ومكوناتها المختلفة من جسور وأنفاق وتقاطعات متعددة المستويات وتقاطعات سطحية متسعة تم تصميمها وتنفيذها بترابط تام يكفل تحقيق أعلى مستوى من السيولة المرورية والكفاءة في الاستيعاب والحركة.

كما قامت الأمانة بإنشاء العديد من الأعمال الهندسية الضرورية لتأمين حركة المشاة بيسر وسهولة وأمان عبر الطرق المتسعة السريعة وذات الكثافة المرورية العالية التي اشتملت على أنفاق وجسور المشاة التي تم تصميمها واختيار مواقعها بما يتمشى مع متطلبات حركة المشاة الحالية والمستقبلية وكثافة الانشطة التجارية والحرفية الراهنة والمتوقعة دون أغفال الجانب الجمالي .

وطريق الملك فهد يقطع مدينة الرياض من شمالها إلى جنوبها ، وطريق مكة المكرمة يقطع المدينة من شرقها إلى غربها واصبحا أهم الشرايين الأساسية للمدينة، حيث يشكل الطريقان مع الطريق الدائري المحاور الأساسية لحركة النقل والمواصلات بمدينة الرياض.

وتقوم وزارة النقل بإنشاء الطريق الدائري الثاني وهو يبعد عدة كيلو مترات عن الطريق

الدائري الأول ، وهو بذلك ينقل حركة المرور التي تأتي من الشرق والغرب أو العكس بعيداً عن وسط المدينة . كما أن وزارة النقل حددت مبدئياً الطريق الدائري الثالث ، بالتعاون مع الأمانة والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

2 - مشروع النقل العام :

وبمناسبة ذكر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، فإنها تقوم بجهود كبيرة في دراسة الاستراتيجية المستقبلية للمدينة ودراسة النمو السكاني ، وأنهت مشروع المخطط الاستراتيجي لمدينة الرياض وكذلك المخطط الإقليمي للمنطقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى مشروع النقل العام في مدينة الرياض وهو مشروع كبير لحل مشكلة النقل والمرور تشرف عليه لجنة عليا برئاسة سمو أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، وسمو وزير الشئون البلدية والقروية وسمو نائب أمير منطقة الرياض ومعالي وزير المالية ومعالي وزير النقل .

وتضمن المشروع نزع ملكية العقارات الخاصة لصالح تنفيذ المشروع وتزويده بالتغذية الكهربائية ، وترسية عقود تصميم المحطات الرئيسية ، وإعداد وثائق تنفيذ مبنى مركز التحكم والتشغيل ، ومتابعة مشروع القطار الكهربائي وشبكة الحافلات .

ويتم تنفيذ المشروع بائتلاف شركات عالمية تتشكل من 20 شركة عالمية كبرى لـ 11 دولة من مختلف قارات العالم لتنفيذ مترو الرياض ويتكون من ستة محاور رئيسية بطول إجمالي يبلغ 176 كيلو متر و 85 محطة تغطي معظم المناطق ذات الكثافة السكانية ، ومشروع شبكة النقل بالحافلات يمتد بطول 1083 كيلو متر لتغطي كامل المدينة وتشمل توريد وتشغيل وصيانة 1064 حافلة مختلفة الأحجام والسعات وتضم 776 محطة انتظار ومواقف عامة بمختلف الفئات والأحجام .

3 - في مجال النظافة :

النظافة احدى أهم واجبات البلديات فكيف يكون البيت نظيفاً والشارع غير نظيف؟ لهذا اهتمت الأمانة بتطوير الخدمة الحيوية (نظافة الشوارع) وذلك بالرقابة الصارمة على مخلفات القاء النفايات بالشوارع من البيوت والمحلات التجارية، ثم التعاقد مع الشركات ذات المستوى العالمي لتتولى النظافة.

وللتخلص من النفايات ، كان الدفن الصحي أفضل الطرق وانسبها للبيئة المحلية. ومن ثم تحويل مدافن النفايات إلى غابات مليئة بالأشجار في أطراف المدينة.

4 - في مجال الاسكان والبناء والتشييد :

تمثل مشكلة الاسكان واحدة من القضايا الاجتماعية التي تواجه المدن الكبرى. ولهذا فقد تم توزيع الأراضي على المحتاجين ومنحوا القروض من صندوق التنمية العقارية بشروط ميسرة وبلا فوائد.

وقد اعتمدت الأمانة التوسع الأفقي رغم تكلفة خدماته، وتم بحمد الله القضاء على ظاهرة المساكن العشوائية إلى حد كبير ، كما قام القطاع الخاص بدور كبير في توفير المساكن للمواطنين والمقيمين، هذا إلى جانب مشروعات الاسكان التي أنشأتها وزارة الاشغال العامة والاسكان في مدينة الرياض، مشروعي اسكان المعذر وطريق الخرج اللذين يعتبران مدينة متكاملة الخدمات والمرافق والمدن السكانية التي أنشأتها الجهات الحكومية مثل الدفاع، الحرس الوطني، الداخلية، الجامعات، مؤسسة النقد، وكثير من الشركات الكبرى.

كما قام القطاع الخاص بإنشاء مجمعات سكنية كبيرة انتشرت في أنحاء مدينة الرياض. ولقد شجعت الأمانة المجمعات السكنية شبه المغلقة في أنحاء كثيرة من المدينة ، وهي مجمعات سكنية ، فيها جميع الخدمات الضرورية .

كما أن وزارة الإسكان المحدثة تتولى الإسكان في جميع أنحاء المملكة ومن بينها مدينة الرياض .

5 - الحدائق والتشجير والتجميل :

تعيش مدينة الرياض واقعاً رائعاً من التقدم والازدهار خاصة في مجال التشجير وإنشاء الحدائق وتحسين وتجميل الشوارع والميادين، حيث تنتشر الحدائق والمنتزهات العامة والأشكال الجمالية في معظم أحيائها، ومن الملفت للنظر الخضرة وقد عمت شوارعها وميادينها، وما تتميز به من تصميم جمع بين الحداثة والتراث، ومن تطويع للعوامل الطبيعية الصعبة التي تحيط بتلك المدينة الرابضة وسط الصحراء حتى صارت الرياض اسماً على مسمى . ولعل أهم مشروعات الحدائق الكبرى مجموعة من مزارع النخيل تم استملاكها وتحويلها إلى حدائق وكذلك يجدر الإشارة بشكل خاص إلى حدائق الملك عبد الله على مساحة مليون ونصف مليون متر مربع، ومتنزه الملك عبد الله في الملز بمساحة تبلغ 300.00 متر مربع، ومشروع حدائق الأمير سلمان في ضاحية بنيان على مساحة تقارب ثلاثة ملايين متر مربع ، متنزه سلام على مساحة ثلاثمائة ألف متر مربع وفيه ما يزيد على ألف نخلة وأشجار أخرى وفيه بحيرة كبيرة مساحتها عشرون ألف متر ، أما وادي حنيفة فقد تم تطويره على مساحة أكثر من عشرين كيلو متر وأصبح منتزهاً كبيراً يجذب الناس في كل الأوقات وهو وغيره من الحدائق الكبرى مزودة بكل ما تحتاجه من مقاصف، وجلسات مريحة ، ودورات مياه ، وملاعب مناسبة لكل حديقة حسب حجمها وغيرها .

هذه فقط نماذج من أنشطة الأمانة في انشاء المراكز الترفيهية ، وهناك المرافق الترفيهية التي أجرتها الأمانة على القطاع الخاص لإنشاء المدن الترفيهية ، وهي منتشرة في أنحاء المدينة .

كما قامت الأمانة بإنشاء الساحات داخل أحياء المدينة وملاعب الأطفال والشباب ، وممرات المشاة لممارسة رياضة المشي وذلك في إطار التوجه نحو ((أنسنة المدينة)) .

6 - الأسواق :

لقد قامت الأمانة بإنشاء العديد من الأسواق المركزية الكبيرة للخضار والفاكهة والتمور وغيرها في أنحاء مدينة الرياض، وزودتها بمواقف السيارات وتم ربطها مرورياً بشبكة الخطوط الرئيسية لمدينة الرياض لتسهيل الوصول إليها والخروج منها.

التنسيق بين الأمانة والجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات خدمية :

تضافرت الجهود في التنسيق بين الأمانة وجميع قطاعات الجهاز التنفيذي للدولة بمعناه الواسع الشامل للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة، حيث زاد التنسيق اهمية في التوفيق بين الأجهزة التي تباشر خدمات اساسية مباشرة للمواطنين ومرافق عامة حيوية في مدينة الرياض مثل الخدمات البلدية المتعددة ومرافق المياه والصرف الصحي، والكهرباء والهاتف، والصناعة والمواصلات، الصحة والتعليم والأمن ..إلخ.

خصخصة أعمال الخدمات :

تعتبر أمانة مدينة الرياض رائدة في تطبيق اسلوب الخصخصة واشراك القطاع الخاصة في تنفيذ وصيانة وتشغيل بعض الخدمات البلدية ومنها على سبيل المثال أعمال النظافة التي اسندت إلى القطاع الخاص منذ أكثر من ثلاثين سنة، انشاء الطرق والجسور والانفاق، اعمال الصيانة، انشاء الحدائق وتشجير الشوارع، صيانة الحدائق واشجار الشوارع، تشغيل الحدائق الكبرى بواسطة القطاع الخاص، انشاء المجازر وأسواق الماشية بواسطة القطاع الخاص، كما قامت الأمانة بتأجير مواقع كثيرة في انحاء متفرقة لهذه الأغراض .

المشاكل والصعوبات التي تواجهها في إدارة الخدمات المحلية :

تعتبر مشاركة القطاع الخاص في التطوير الخدمي تجربة جديدة في العالم بصفة عامة، وهي جديدة كلياً في المملكة العربية السعودية، وكانت احدى مرتكزات خطتي التنمية الخامسة والسادسة في المملكة هي مشاركة القطاع الخاص في أعمال التطوير وتقديم الخدمات .

تمتلك أمانة مدينة الرياض والشركات التي شاركت في تأسيسها ومنها شركة الرياض للتعمير وشركة المعيقلية ،وهما شركتان مساهمتان :

(1) شركة المعيقيلية " شركة مساهمة مقفلة " أقيمت على أرض استملكتها الأمانة بإزالة مجموعة كبيرة من البيوت القديمة ، المتهدمة . ودخلت الأمانة كشريك بشركة المعيقيلية بجزء من قيمة الأرض ، على أن تسدد الشركة المبلغ المتبقي نقدياً للأمانة على عدة سنوات .

(2) شركة الرياض للتعمير ، شركة مساهمة مفتوحة ، أيضاً أقيمت على مساحة من الأرض ، حيث تم إزالة بيوت صغيرة متهدمة .

كما قام عدد من المواطنين أيضاً بامتلاك عقارات متهدمة وإزالتها ، وإقامة مشاريع استثمارية عليها ، كل هذا جزءٌ من تطوير وسط المدينة ، بالإضافة إلى إعادة بناء قصر الحكم ((مركز الامارة)) وأمانة مدينة الرياض ، ومقر شرطة العاصمة ، وإعادة بناء الجامع الكبير ((جامع الإمام تركي مؤسس الدولة السعودية الثانية)) وإقامة ساحات واسعة في قلب المدينة .

هذه المشاريع تجربة غنية نظراً لتنوعها، فقد تطلبت دراسة الفرص الاستثمارية للمشاريع التي نفذتها هذه الشركات والإدارة الحكومية ، التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية سواء بغرض جمع المعلومات أو الاتفاق على أسس التعاون، ونرى بعد تقييم تجارب أمانة مدينة الرياض والشركات التي شاركت معها في تنفيذ المرافق البلدية والمشاريع الأخرى. أن هناك عدداً من المعوقات التي تؤثر على سرعة الاتفاق بين القطاع الحكومي والشركات المستثمرة ، ومن أهم هذه المعوقات :

1 - المعلومات :

تعتبر المعلومات الصحيحة والحديثة والشاملة أحد أهم الأسس لدراسة أي مشروع قبل أتخاذ قرار بالمشاركة في أعمال التطوير لأي مشروع ، وذلك بالقدر الذي يتعادل فيه طرفا التطوير (المطور وصاحب الفكرة) في مستوى المعلومات والنقاش، ومن ذلك التعرف على احصائيات عن المستخدمين المحتملين ، ومتطلبات المستخدمين وأمثلة أو دراسات مشابهة.

وفي معظم التجارب التي مرت بها الشركات لم يكن الحصول على المعلومات متيسراً ، إضافة على انها غير كافية ولا شاملة وتفتقد التنظيم والتحديث. وفي بعض التجارب كانت ا لمعلومات أصلاً غير متوفرة ، مما اقتضى مجهوداً ووقتاً ومبالغ لجمعها وتنظيمها .

2 - الإدارة المتخصصة :

إن التعامل مع القطاع الخاص والتعرف على طرق جذبه، لا يزال يمر بتجارب من قبل القطاع الحكومي. وبالرغم من أن بعض الإدارات الحكومية قد أنشأت إدارات متخصصة للاستثمار، الا انها ما زالت تحتاج إلى مزيد من الإدراك لمتطلبات التكامل مع القطاع الخاص، والتعامل مع الفرص الاستثمارية التي تتم مناقشتها ، لذلك فهي تطلب من المطور القيام بعدد كبير من الإجراءات والخطوات التي يتحمل كلفتها إضافة إلى تحمله لمخاطر الاستثمار، في الوقت الذي تستطيع هذه الجهات أن تكون مصدراً مثالياً للإجابة على عدد كبير من الاستفسارات التي تواجه المطور مما يوفر الوقت والمال والمجهود . وفي المقابل لا توجد في بعض الجهات الحكومية إدارة متخصصة لهذه الأعمال ، وهنا يتطلب من المطور وقتاً أطول ومجهوداً أكبر عند تقديم الاقتراحات التطويرية لإنشاء أو تسيير أي مشروع ومناقشتها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي.

3 - المرونة :

لا توجد أنظمة إدارية مفصلة وواضحة لدى معظم الجهات الحكومية تنظم التعامل مع مطورين من القطاع الخاص.

وما زالت بعض هذه الجهات تحاول إيجاد مثل هذه الانظمة في الوقت الذي تتعرض فيه إلى عدد من المراجعات للاستثمار، من الشركات المحلية والخارجية . وحتى يتم الانتهاء من إعداد هذه القوانين والأنظمة يبقي الوضع يراوح مكانه بين تفسير للأنظمة القائمة واجتهادات المواطنين المتحمسين للتعاون، وهذا يعرض المشاريع إلى صعوبات تؤدي أحياناً إلى التوقف النهائي.

الرؤى المستقبلية (التطلعات والتوصيات):

لمعالجة المعوقات التي تعترض امكانية التوسع في اشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع المرافق المدينية الكبيرة وتحقيق مردود جيد للاستثمار ينعكس في توفير الخدمات والمرافق وتطويرها ، نرى أن هناك حاجة إلى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية والتي من أهمها:

1 - توضيح السياسة العمرانية العامة للمدينة :

من خلال اعداد خطة استراتيجية للمدينة او تطوير وتحديث الخطة القائمة على ضوء المستجدات وتوضيح الامكانيات والفرص التطويرية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وانشاء قواعد معلومات حول معطيات السكان والفعاليات واستعمالات الارض والبنية التحتية، وأن تكون هذه الانظمة المعلوماتية متاحة للقطاع الخاص والباحثين بحيث تشكل قاعدة اساسية للتعاون الاستثماري وتقليل المعوقات وزيادة السرعة في اتخاذ القرار .

2 - تطوير الإدارة وتبني الفكر الاستشاري :

وأن يكون هذا التطوير متمشياً مع مبدأ الكفاءة المالية وتحقيق الاهداف مما سيساعد على تقريب مفاهيم العمل مع القطاع الخاص وتحقيق المرونة في التعامل وفي اتخاذ القرار ، خاصة لدى المؤسسات والإدارات التي تتعامل مع المستثمرين من القطاع الخاص. وأن تأخذ الإدارات زمام المبادرة في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي تفكر في اشراك القطاع الخاص في تنفيذها ، وأن تعد أجوبة تمثل الصالح العام لما يمكن أن تواجه من تساؤلات .

3 - تشجيع وتحفيز المستثمرين :

من خلال وسائل تشجيعية وجاذبة للمستثمرين إلى المشاريع المطروحة، كعقد الاجتماعات والندوات والمعارض لعرض المشاريع الجديدة والاستماع إلى آراء القطاع الخاص حولها وتبني الممكن منها. كما أن القيام بالدراسات السوقية وعرض نتائجها وجمع المعلومات عن أمثلة ناجحة عالمياً يكن أن يشجع القطاع الخاص في تفهم دورة بشكل افضل في ضوء التطورات الجديدة.

4 - معاملة القطاع الخاص من منطلق عملي :

ففي نظر الكثير من المسئولين في الجهات الحكومية، أن المشاريع التي سينفذها القطاع الخاص يجب أن تحتوي على شروط مثالية واحياناً مبالغ فيها لجدوى المشاريع بغض النظر عن عنصر الربح والنفقات التي يتحملها المستثمر. لذلك فإن من الاهمية بمكان أن يعامل القطاع الخاص من منظور عملي بحيث تحقق المشاريع الهدف المطلوب بالمستوى المناسب الذي يرضي جميع الاطراف المشاركة والمستفيدة من المشروع.

5 - ايجاد وتطوير الانظمة المناسبة :

ضرورة إيجاد انظمة وتعليمات واضحة تتناول كل جوانب المشاركة والاستثمار والتعاون مع القطاع الخاص على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة .

الخاتمة :

واقع الحال في كثير من مدن الدول العربية وبشكل خاص مدن الدول غير النفطية أنها تعاني من نقص كبير في الخدمات البلدية والمرافق العامة كما أن الموجود بحاجة إلى التحديث والتطوير. واصبحت الإدارة الحديثة المدخل الاساسي لتحقيق الاستدامة لهذه المدن وأن وظائف المدن أصبحت معنية بتنمية المجتمع المحلي. وأن عملية التطوير والتحديث تجابهها مجموعة من المعوقات وإن كانت تختلف من بلد لآخر. الا أنه عموماً يمكن القول أن عدم وضوح الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للوحدات الإدارية وعلاقاتها الرأسية والافقية وتوزيع الصلاحيات والمسئوليات أحد العوائق. كما أن اختلاف الانظمة والقوانين المحددة لتلك الخدمات له دوره السالب في إدارة الخدمات . هذا إلى جانب القصور في التخطيط والاعتمادات المالية للبلديات وغياب معايير قياس مستوى الأداء وأثره على الخدمات والمرافق.

ومن مجمل هذه المعوقات يتضح اتساع الفجوة بين مستوى تقديم الخدمات بوصفها الحالي وبين المستويات المزمع الوصول إليها لتحقيق تطلعات المواطنين وسكان المدن. ولعل المخرج يكون في معالجة تلك المشاكل والمعوقات وفي تطوير سياسات وتخطيط شامل لتوفير وتطوير الخدمات ومشاركة جميع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني .

المراجع :

1 - المعهد العربي لإنماء المدن (اساليب الإدارة والتنظيم في خدمة المدينة العربية المعاصرة) أعمال وبحوث وتوصيات المؤتمر العام السابع لمنظمة المدن العربية 30/4 – 4 /5 1983م.

2 - د.أحمد كمال الدين عفيفي ، دراسات في التخطيط العمراني ، جامعة الإمارات – العين 1985.

3 - المعهد العربي لإنماء المدن (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية – المشاكل والحلول _ الجزء الأول) الرياض 1989م.

4 - النعيم ، عبدالله العلي ، (إدارة المدن الكبرى – تجربة مدينة الرياض) مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض 1994م .

5 - المعهد العربي لإنماء المدن (المدينة العربية وتحديات المستقبل) ملخصات الابحاث للمؤتمر العام لمنظمة المدن العربية، دبي 1994م.

6 - د. منصور أحمد أبو زيد، الايكولوجيا الحضرية وعلاقاتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدن العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس – القاهرة 1996م.

7 - مجلة تطوير – العدد 68 . 1434هـ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

تطوير الصيغ التعاقدية
لتفعيل خصخصة الخدمات والمرافق العامة

هاشم عوض عبد المجيد
مستشار قانوني – المملكة العربية السعودية
khairyhashim*hotmail.com

إن تبني الخصخصة كتوجه اقتصادي يتطلب مراجعة دقيقة وفاعلة للقوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات ذات الصلة على المستوى المركزي والمحلي لتستوعب أشكال العلاقات القانونية الجديدة التي تفرزها الخصخصة، بحيث تحافظ الدولة على المكتسبات التي تحققت لمتلقي الخدمات طوال عقود طويلة كانت هي من يقدمها له، مع الاهتمام بزيادة كفاءة ومستوى هذه الخدمات ومواكبتها للتطور الذي شمل كل مناحي الحياة، ففي ظل الخصخصة سيتحول دور الدولة تدريجياً من مقدم خدمات مباشر إلى مشرف ومراقب على القطاع الخاص الذي سينوب عنها في تقديم الخدمات للجمهور.

كذلك فإن الاتجاه لتخصيص الخدمات والمرافق العامة ومعظم أنشطة الدولة، يستوجب مراجعة وتطوير صيغ التعاقد، ومن بينها تلك التي تبرمها البلديات أو مؤسسات الحكم المحلي مع القطاع الخاص. هذه الروابط القانونية (العقود) من المحتم أن تكون مغايرة ومتطورة عما هو عليه الحال الآن،ذلك أن الاتجاه لجذب القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة البلدية سيقود إلى تفضيل أنماط تعاقد دون غيرها، كما سيقود إلى مرونة أكثر في الصيغ القانونية بحيث تبتعد عن الشكل التحكمي الذي كان يطغى على العلاقة بين الجهاز الحكومي والقطاع الخاص.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على نظام البوت B.O.T - البناء والتشغيل والإعادة

– وما يتفرع عنه من أنواع عقود ، وابراز تجارب دولية استخدم فيها هذا النظام التعاقدي على المستويين المركزي والمحلي ، كما تهدف إلى تبيان إمكانية تطبيق هذا النوع من العقود على المستوى البلدي في الوطن العربي .

وانتهت الورقة إلى خلاصة مفادها أن الاتجاه لخصخصة المرافق والخدمات البلدية يجب أن يعتمد على مبدأ التدرج استناداً إلى أسلوب الخصخصة الجزئية للمرافق والخدمات. وضرورة مراجعة الأنظمة والقوانين واللوائح على المستوى المركزي والمستوى المحلي لتفي بمتطلبات الخصخصة .وإيجاد نظام أو قانون خاص ينظم التعاقدات المبرمة وفق نظام البوت BOT سواءً على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.

وتعزيز بنيات البلديات وأجهزة الحكم المحلي بحيث تتوفر لديها السلطات والصلاحيات والمقدرات لابتدار والترويج عن مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات وفق نظام البوت، وكذلك دعم هذه البلديات بالكوادر الفنية المؤهلة للإشراف على هذه المشاريع فنياً وقانونياً وإدارياً.

المقدمة:

يعتبر الاتجاه إلى "الخوصصة" أو "الخصخصة" (1) من أهم عناصر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث بات مساراً ستسلكه معظم دول العالم مستقبلاً بغض النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع المفهوم الغربي لعولمة الاقتصاد أو العولمة ككل.

إن الاتجاه لتخصيص الخدمات والمرافق العامة ومعظم أنشطة الدولة، يستوجب مراجعة وتطوير صيغ التعاقد، ومن بينها تلك التي تبرمها البلديات أو مؤسسات الحكم المحلي مع القطاع الخاص. هذه الروابط القانونية (العقود) من المحتم أن تكون مغايرة ومتطورة عما هو عليه الحال الآن، ذلك أن الاتجاه لجذب القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة البلدية سيقود إلى تفضيل أنماط تعاقد دون غيرها، كما سيقود إلى مرونة أكثر في الصيغ القانونية بحيث تبتعد عن الشكل التحكمي الذي كان يطغى على العلاقة بين الجهاز الحكومي والقطاع الخاص. كذلك فإن تبني الخصخصة كتوجه اقتصادي يتطلب مراجعة دقيقة وفاعلة للتشريعات ذات الصلة على المستوى المركزي والمحلي مثل أنظمة الاستثمار والمشتريات والمناقصات والمزايدات والعطاءات الحكومية وغيرها لتستوعب أشكال العلاقات القانونية الجديدة التي تفرزها الخصخصة، بحيث تحافظ الدولة على المكتسبات التي تحققت لمتلقي الخدمات طوال عقود طويلة كانت هي من يقدمها له، مع الاهتمام بزيادة كفاءة ومستوى هذه الخدمات ومواكبتها للتطور الذي شمل كل مناحي الحياة، ففي ظل الخصخصة سيتحول دور الدولة تدريجياً من مقدم خدمات مباشر إلى مشرف ومراقب على القطاع الخاص الذي سينوب عنها في تقديم الخدمات للجمهور.

إن صياغة العقود عملية تخضع للتغيير والتطور حسب الحاجة..وقد لا يلمس التغيير الشكل وإنما ينصرف للمضمون من نصوص وشروط، فالتوجه للخصخصة يتطلب تقليل القيود القانونية والإدارية على أجهزة الحكم المحلي والبلديات أو بالأحرى إطلاق يدها وزيادة سلطاتها بحيث تستطيع إبرام أي نوع من العقود ما دام يحقق المصلحة العامة دون إغفال الضوابط التي تستوجبها هذه المصلحة أيضاً. هذا الأمر يتطلب تسليط الضوء على صيغ التعاقد المختلفة والتركيز على الأنماط التي تدعم توجه الدولة للخصخصة ، كما يتطلب القيام بدراسة وتحليل الأسس النظامية والقانونية التي تستمد منها الإدارات الحكومية والبلديات تحديداً السلطة في إبرام مثل هذه التعاقدات ،

وذلك حتى يتم استيعاب الصيغ التعاقدية الحديثة دون تصادم مع البيئات القانونية والتنظيمية القائمة، وإزالة أي قصور أو عدم مواكبة في النظم واللوائح المتعلقة بالاستثمار والمشتريات الحكومية وإدارة المناقصات والتعاقد مع الغير ، هذا الأمر يتطلب استحداث تشريعات ونظم، وإجراء تعديلات في التشريعات القائمة لتصبح بيئة مناسبة للخصخصة. إن كثيراً من بلدان العالم ومنها الصين والفلبين وتركيا بالإضافة إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة لجأت إلى استصدار قوانين وتشريعات وأدلة وإرشادات تتناول صيغ التعاقد الحديثة مثل نظام البوت BOT - البناء والتشغيل والإعادة – وما يتفرع عنه من أنواع عقود ، حيث اهتمت بمسألة أنماط التعاقد الحديثة وتنظيم المنافسة في العقود الحكومية وكيفية إدارة المناقصات والمزايدات والعطاءات، مما يستوجب إلقاء الضوء عليها للإستفادة من تجاربها والاستهداء بما وضعته هذه الدول والمؤسسات من تشريعات ونماذج وإرشادات مفيدة في هذا المجال .

إن صيغ التعاقد المستخدمة في البلديات حالياً تندرج تحت ثلاث أقسام هي على التوالي: "عقود التوريد والخدمات" ويتفرع منها على سبيل المثال عقود التشغيل الجزئي والتوريد والمساعدة التقنية والتشغيل الكامل، والقسم الثاني وهو عقود "الامتياز" التي يتفرع منها أيضاً على سبيل المثال عقود الإيجار وعقود البناء والتشغيل والإعادة وما يتفرع منها من عقود، والقسم الثالث هو "عقود الخصخصة الكاملة" وهي غالباً ما تتمثل في صيغة البناء والتشغيل والتملك (البو) B.O.O. وما يتفرع منها من ترتيبات تعاقدية، أو صيغة (البيع) حيث تتخلص البلديات من بعض الأنشطة والممتلكات. سنقوم في هذه الورقة بالتركيز على بعضها وتحديداً النوع الثاني من أنواع التعاقد وهو يندرج تحت مفهوم التخصيص الجزئي، كما تعتبر الصيغ المستحدثة منه حديثة الاستخدام على المستويين المركزي والبلدي ، ومن ثم سنعمل على تبيان محاسنه كأسلوب فاعل للخصخصة المتدرجة لأنشطة البلديات وأداة جذب للقطاع الخاص حتى تتطور تجارب خصخصة الخدمات والمرافق البلدية في الوطن العربي على أسس قانونية سليمة.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض وتحليل السمات العامة للتشريعات والقوانين بما فيها تلك الضابطة للتعاقد بين أجهزة الدولة والغير ، ذلك أن الصيغ القانونية والعقود التي تبرمها قطاعات الدولة المختلفة بما فيها البلديات وأجهزة الحكم المحلي تستند على قوانين وأنظمة ولوائح تنظم الاستثمار وعمليات دعوة المتعاقدين وأسس المناقصات والمزايدات والعطاءات والمشتريات الحكومية . ستعمل هذه الورقة على استعراض وتحليل نماذج مما هو قائم الآن من هذه القوانين والنظم واللوائح،

وتبيان مدى تطابقه أو تعارضه مع متطلبات الخصخصة استشرافاً لملامح البيئة التشريعية والنظامية الملائمة للخصخصة حيث تمثل مراجعة هذه التشريعات الخطوة الأساس في الانتقال من أنماط التعاقد التقليدية السائدة إلى صيغ جديدة دافعة ومحفزة للقطاع الخاص.

إن البيئة القانونية والتشريعية للخصخصة والتي تستوعب أنماط التعاقد المستحدثة هي من أهم الآليات التي تشجع وتدفع القطاع الخاص إلى وضع أمواله في أنشطة مرهقة تتطلب الكثير من الضمانات والدعم الحكومي الذي إن لم يكن مالياً فعلى الأقل مؤسسياً وقانونياً ولائحياً بحيث تتحقق النتائج المباشرة المرجوة من الخصخصة، وهي تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين بأسعار معقولة يضمن بها القطاع الخاص تحقيق قدر مناسب من الأرباح وتعود على مؤسسات الدولة بعائد مالي أو استقرار اجتماعي من خلال توفير الخدمات بصورة منتظمة تلبي الحاجات وتدفع بعجلة التنمية للأمام.

إن الكثير من المدن العربية تطمح لجذب رؤوس أموال محلية وأجنبية ضخمة خصوصاً لبناء وتأهيل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية، وحتى تؤتي الخصخصة ثمارها فإن هذه الورقة ستقوم بعمل مقارنة الهدف منها تجسير الهوة بين ما هو قائم الآن من صيغ تعاقد وأنظمة ضابطة لها في الدول العربية وما يتجه له العالم في هذا الجانب،الشيء الذي سيفيد حتماً في تطوير صيغ العقود القائمة ويساعد على استيعاب المستحدث منها، كما سيعزز ويزيد من فاعلية دور أنظمة وقوانين المناقصات والتشريعات ذات الصلة على المستوى المركزي والبلدي (المحلي) في الدول العربية.

انطلاقا من هذه التقدمة فإننا سنتناول موضوع هذه الورقة من خلال مبحثين، في المبحث الأول الذي أسميناه (البيئة القانونية والتنظيمية للخصخصة: الواقع والمأمول) سوف نقوم بدراسة البيئة القانونية للتعاقد ومدى حاجاتها للتطوير وذلك من خلال محورين هما على التوالي:

البيئات القانونية القائمة ومدى استيعابها للخصخصة.

أنظمة العقود والمنافسات والمشتريات الحكومية:إبقاء، تحديث أم تجاوز.

أما في المبحث الثاني الذي أسميناه (تطبيق نظام البوت كآلية للخصخصة على المستوى البلدي) فسنتناول بالبحث نظام البوت كأنموذج لصيغة تعاقدية يمكن استخدامها كآلية للخصخصة على المستوى البلدي وذلك من خلال محورين هما:

نظام البوت BOT، خلفية وملامح أساسية.

استخدام صيغة البوت كأسلوب للخصخصة على المستوى البلدي.

وفي الخاتمة سوف نبين خلاصة ما توصلت إليه الورقة ومن ثم نقدم بعض التوصيات التي خرجت بها الورقة.

إن معظم التعريفات الأكاديمية التي أوردها أهل الاقتصاد للخصخصة تدور برمتها حول تحويل ملكية أو إدارة المؤسسات والمرافق العامة الحكومية إلى القطاع الخاص وفقاً لموجهات الاقتصاد الحر، ومن ذلك أخذت الدول في تطبيقاتها هذا المضمون. ومن التعريفات الرسمية ما جاء في الإستراتيجية السعودية للتخصيص، التي عرفت الخصخصة بأنها " عملية تغيير في الملكية أو الإدارة للمؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص اعتمادا على آليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب متعددة تتراوح ما بين عقود الإدارة والتشغيل، والإيجار والتمويل أو البيع الكلي أو الجزئي إلى القطاع الخاص .

أما عند القانونين فإن الخصخصة تُعرَّف بأنها "الترخيص للخواص بالاستثمار في مجالات كانت تعتبر حكراً على الدولة أو الجماعات المحلية (البلديات).

وهذا التعريف بمثابة تأطير قانوني للخصخصة كعملية اقتصادية، إذ أن عملية التحول من نمط اقتصادي إلى آخر تتطلب تنظيماً قانونياً موائماً للنمط الجديد. إن المنظومة القانونية للدولة بما تحتويه من نظم وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين المركز والسلطات المحلية هي الرحم الذي تتخلق فيه الخصخصة، فإما أن يتمخض عنها مولوداً سليماً أو شائهاً، والخصخصة بوصفها النمط الاقتصادي الذي اتجهت إليه دول العالم بما فيها الدول العربية لتحقيق التنمية والرفاه في ظل اقتصاد السوق والمنافسة الحرة سوف تلاقي فشلاً ذريعاً في حال أن هذه النظم والقوانين قاصرة عن استيعاب هذا التوجه الاقتصادي أو مقيدة له، حيث تتحول هذه البيئة عن دورها الإيجابي لتصبح من المعوقات الأساسية في انطلاقة التنمية. إن مبادرة القطاع الخاص ومشاركته – مهما كان حجمها - في العملية التنموية تحتاج لبيئة قانونية تساعدها على التحرك والانطلاق.كما أن تشجيع الخصخصة على المستوى المحلي يتطلب تسليط الضوء على النظم والقوانين واللوائح التي تحكم علاقة السلطة المركزية بالسلطات على المستوى البلدي لمعرفة مدى جاهزية الصلاحيات الممنوحة للإدارات المحلية لتشجيع هذه المبادرة الفردية وتقديم الدعم لها.

إن تحديد الأنشطة القابلة للتخصيص ، و صلاحيات اتخاذ القرار بتخصيص هذه الخدمات والمرافق، والأدوات المختلفة التي تستخدمها الأجهزة الحكومية على اختلاف مستوياتها من أنظمة وقوانين ولوائح وأنماط تعاقد هو ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال استعراض ما هو سائد من آليات قانونية ولائحية في بعض الدول العربية، وجاهزية القوانين النظم واللوائح القائمة أو ضرورة تعديلها لمقابلة متطلبات الخصخصة بحيث تتم بمرونة وفاعلية.

- أولاً: البيئات القانونية القائمة ومدى استيعابها للخصخصة:

من البديهي القول أن معظم الأطر القانونية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية هي من بقايا مرحلة الدولة المتدخلة، وبالتالي فإن هذه الأطر قد وضعت أساساً لتنظيم العلاقة بين الدولة وأجهزتها المختلفة و بين هذه الأجهزة والمواطنين من جهة أخرى على أساس أن الدولة هي الفاعل الرئيس في تقديم الخدمات وإدارة الأنشطة المختلفة، ومن هنا فإن التحول إلى النقيض، أي تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وانسحابها من أنشطة كانت حكراً عليها يستلزم مراجعة هذه الأطر القانونية للتأكد من استيعابها لهذا التحول.

فالتوجه للخصخصة يبدأ بالإرادة السياسية التي ما إن تنصرف إلى هذا النمط الاقتصادي حتى يتبعها تغيير في القوانين والنظم، فالكثير من الدساتير والأنظمة الأساسية للدول كانت تحفل بقواعد تنص على أن توفير الخدمات العامة وإدارة هذه المرافق هو أمر محصور في الدولة وأجهزتها، وكذلك ما دون الدساتير والنظم الأساسية من قوانين وأنظمة ولوائح حيث تصب كلها في هذا المصب.

سوف نتناول عبر النقاط التالية وبإيجاز السمات التي نرى ضرورة تضمينها في التشريعات القائمة وبمختلف أنوعها لتتماشى مع الخصخصة.

- سمات البيئة القانونية الملائمة للخصخصة وأنماط التعاقدات المستحدثة:

إن التخصيص يتطلب رؤوس أموال كبيرة خصوصاً في حالة بيع أصول الدولة الضخمة أو الاستعانة بالقطاع الخاص في تشييد البُنى التحتية، الشيء الذي يعني ولوج رأس المال الأجنبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة للاستثمار البلد محل الخصخصة وبالتالي يصبح من الضروري بمكان مراجعة وتطوير النظام القانوني للدولة بحيث يستوعب هذا التغيير، فمن جهة فإن تطوير البيئة القانونية هو أداة جذب للمستثمر الأجنبي الذي سوف تملؤه الطمأنينة والثقة لكونه سوف يستثمر أمواله تحت مظلة قانونية تقيه أي مخاطر محتملة، ومن جهة أخرى فإن الدولة محط الاستثمار الأجنبي سوف تحصن نفسها ومواطنيها بسياج من الأنظمة والقوانين التي تضمن عدم المساس بأمنها الاقتصادي. إن الكثير من الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب يهرعون لشراء المرافق العامة والمؤسسات في الدول النامية بغية بيع أصولها والتنفع منها دون أي اهتمام بما تعنيه هذه المرافق من استقرار لمجتمعات هذه الدول ،أو يتجه هؤلاء المستثمرون للمضاربة بالأسهم التي يشترونها معرضين هذه المرافق لتقلبات أسواق المال وما ينتج عن ذلك من مظاهر سالبة.

إن الاتجاه للخصخصة لا يعني أن تترك الدولة النشاط الاقتصادي دون ضوابط وتنظيم، ويستوي في ذلك استمرار البنية القانونية القديمة أو عدم التبصر في تعديلها بحيث تصبح محكمة وشاملة لكل مجالات الحياة الاقتصادية. يجب ألا يفهم من هذا التغيير أنه محض محاكاة للأنظمة القانونية في الدول الأخرى أو ينظر إليه سلباً على أنه انتقاص من هيبة الدولة وسلطتها، بل التغيير ضرورة حتمية تفرضها الطبيعة الأبوية للدولة التي تغير أسلوبها ولم تتغير وظيفتها، فالدولة مع كونها توقفت عن التدخل في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة إلا أنها تبقى مسئولة عن ضبط هذا النشاط بإطار قانوني وتنظيمي محكم يحول دون انهيار منظومتها الاقتصادية وسِلمَها الإجتماعي.

إن المراجعة والتعديل والتطوير تستوجب أن تتضمن الدساتير والنظم الأساسية ما يفيد بأن انتهاج الخصخصة هو من المبادئ المنصوص عليها في النظام الأساسي، وقد اتجهت بعض الدول العربية إلى ذلك بالفعل بتضمين دساتيرها مواد تنص على إتباع سياسة السوق الحر وتبني الخصخصة. كما يستوجب الأمر تحديث قوانين وأنظمة الاستثمار، وهو ما اتجهت إليه معظم الدول العربية التي طورت من أنظمة الاستثمار بحيث تستوعب هذا التغيير ، حيث عمدت معظمها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي ومنحه إمتيازات وصلت حد المساواة مع المستثمر الوطني في الحقوق والواجبات .

كما يجب أن يطال التحديث على سبيل المثال لا الحصر قوانين الرهن والضمانات، حيث أن الكثير من القوانين والنظم في الدول العربية لا تتوفر فيها أحكام مفصلة تنظم مسألة الضمانات والرهن وتحدد الجهات والأجهزة النظامية المختصة بتسجيل الرهون والضمانات وكيفية التنفيذ عليها وانواع الممتلكات الجائز رهنها، ذلك أن النظم القانونية في بعض دول العالم يجوز فيها " إنشاء المصالح الضمانية في جميع أنواع الموجودات تقريباً، بما فيها الملكية الفكرية، في حين أنه في نظم أخرى لا يمكن إنشاء المصالح الضمانية إلا في فئة محدودة من الموجودات، مثل الأراضي والمباني.. ولا يحتاج الأمر منا إلى تفصيل أكثر إذ أن أهمية الضمانات والمرهونات في العمليات التجارية التي يدخل طرفاً فيها ممولين وضامنين

شئ أساسي. كما أنه من الضروري أن يشمل التطوير والتحديث قوانين حماية الملكية الفكرية فهذا النوع من النشاط سواءً كان يمارس لوحده أو يدخل ضمن أنشطة اقتصادية أصبح من الأنشطة المحورية في حياة الإنسان في هذا العصر.

وقوانين العقود والمعاملات، وقوانين وأنظمة الشركات، والقوانين والأنظمة الضريبية، وقوانين وأنظمة حماية البيئة، وقوانين حماية المستهلك، والقوانين والأنظمة الإدارية.

إن أهم السمات التي يجب أن تتصف بها القوانين والأنظمة التي تحكم نشاط اقتصادي يتجه نحو الخصخصة واتباع أسلوب السوق الحر هو أن تواكب هذه القوانين والأنظمة التطور التشريعي الحادث في العالم وتستصحب منه ما يتوافق مع معتقدات مواطنيها وقيمهم الاجتماعية، كما يجب أن تؤمن هذه القوانين المساواة والانتصاف أمام جهات التقاضي والاختصام والتحاكم وأن تتصف بالثبات والاستقرار والبعد عن التغيير المستمر بشكل يجعلها تفتقد الرسوخ الباعث على الاطمئنان لدى المستثمرين سواءً الوطنيين أو الأجانب، وأن تكون ناجزه وباتة.كما يفترض أن تكون هذه الأنظمة على قدر من المرونة بحيث تتيح إمكانية اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية. ومن ناحية أخرى فإن البيئة القانونية للخصخصة يجب أن تحمي المبادئ التي تضمن ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس من النزاهة والشفافية التامة بحيث يقل إن لم ينعدم فيها الفساد الإداري والمحاباة.

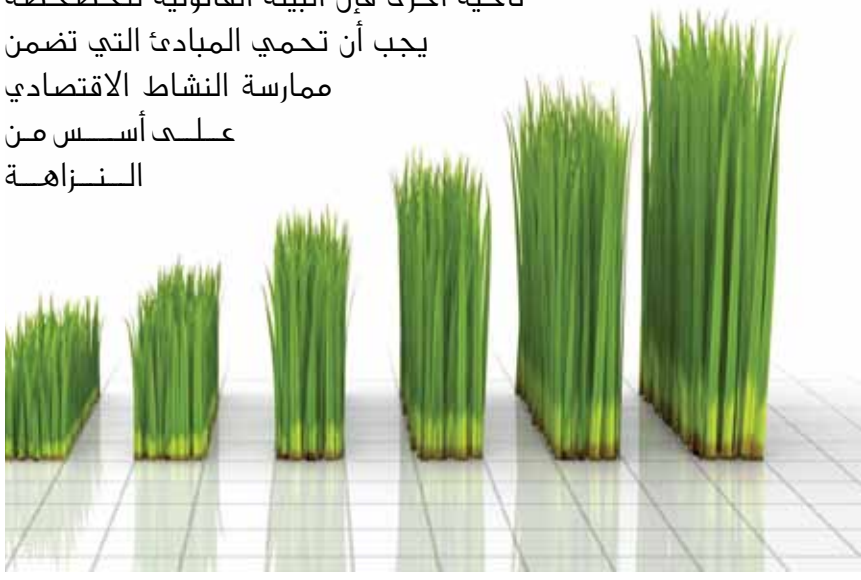

إن هذه القوانين والأنظمة هي الإطار الحاكم لمعظم الأنشطة في الدولة أو على أقل تقدير الأنشطة الاقتصادية وبالتالي فإن النشاط الاقتصادي يتأثر سلباً وإيجاباً بهذه القوانين، ومن نافلة القول أن هذه النظم والقوانين تسري على النشاط الاقتصادي سواءً كان على المستوى المركزي للدولة أو المستوى البلدي والمحلي، بيد أن هناك تشريعات ذات خصوصية فيما يتعلق بخصخصة الخدمات والمرافق العامة على المستوى البلدي، وفي مقدمتها القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة المركز بالأقاليم وكذلك تلك المتعلقة بالعقود والمشتريات الحكومية وهذه الأخيرة في غالب الأحوال قوانين ونظم تطبق على المستويين المركزي والمحلي ولأهميتها فقد أفردنا لها حيزاً خاصاً في هذا المبحث وهو المطلب التالي.

ثانياً: أنظمة العقود والمنافسات والمشتريات الحكومية: إبقاء، تحديث أم تجاوز:

إن القوانين والأنظمة الضابطة للمشتريات والمنافسات والعقود الحكومية من أهم القوانين التي يجب أن تطالها يد المراجعة في ظل الخصخصة. فإذا كانت ملبية لمتطلبات الخصخصة فيمكن الإبقاء عليها، وإن كان هذا نادر الحدوث حيث أن هذا النوع من القوانين والنظم حتماً يحتاج إلى تعديل يواكب التوجه الاقتصادي الجديد وفي بعض الأحيان يحتاج الأمر لأكثر من تعديل إذ يتطلب الوضع تجاوزاً كاملاً للقوانين القديمة واشتراع قوانين جديدة.

يمكن التعامل مع هذا الموضوع من خلال مسارين، المسار الأول يعنى بالتدرج في

تعديل أنظمة العقود والمنافسات الحكومية والمشتريات الحكومية الموجودة حالياً بحيث تلبي احتياجات الخصخصة بصورة عامة.

والمسار الثاني يتعلق بالخصخصة ذات الصلة بمشاريع البنية التحتية والتي يؤمل أن تنفذ بواسطة انماط التعاقد الحديثة وتحديداً نظام البناء والتشغيل والإعادة البوت BOT، وهذه نرى أن تشرع البلدان العربية المهتمة في اشتراع واستصدار أنظمة وقوانين خاصة بها ، فهذا النوع التعاقدات ينطوي على ترتيبات تتطلب تفصيلات قانونية كثيرة قد يصعب تضمينها في قوانينها القائمة ،وبالتالي فإن من الأسلم إيجاد قوانين خاصة تنظم " تمويل وإنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع البنية التحتية عن طريق القطاع الخاص" . بإيجاد مثل هذه القوانين ستكون لدى الأجهزة الحكومية قواعد إجراءات وضوابط واضحة ومحددة تحكم كيفية التعامل مع مثل هذا النوع من التعاقدات تفادياً للإجتهادات المختلفة التي يلجأ إليها التنفيذيون حالياً في التعامل مع مثل هذه المشاريع والتي قد تنطوي على مخالفات إدارية وقانونية وتشوبها ضبابية تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. إن التجربة التركية قد نهجت هذا النهج باستصدارها لقانون "البوت" .BOT Law Act No 3996 ، وقد نحت الفلبين ذات المنحي وأفردت قانوناً منفصلاً للبوت يسمى: Republic Act No 6957 هاتين التجربتين تعضدهم الأدلة والنماذج الصادرة من هيئات الأمم المتحدة المختلفة مثل الأونسيترال UNCITRAL واليونيدو UNIDO كلها تدعم الاتجاه القائل بأفضلية سن واشتراع قانون أو نظام خاص بالبوت.

فيما يلي بعض الملامح والسمات العامة التي نرى أن يشتمل عليها هذا القانون أو النظام والمتمثلة في:

1 - أن يتضمن نصاً يعلن التزام الدولة بدور القطاع الخاص كقطاع أساسي في التنمية الوطنية، وكما سبق واشرنا فإن بعض الدول العربية قد نصت في نظمها الأساسية على هذا الدور، إلا أن هذا القانون المقترح يمكن أن يتضمن تفاصيلاً أوفى عن هذا الدور.

2 - أن يشتمل على تعريفات وافية لماهية مشاريع التنمية والبنية التحتية التي يقوم بها القطاع الخاص وكذلك تعريف لنظام البوت وما يشتق منه من صيغ تعاقدية. وفي هذا الصدد نشير إلى أنه رغم غياب تعريف مماثل في الوطن العربي إلا أن هنالك محاولات متفرقة في بعض القوانين والأنظمة أشارت إلى ذلك من بعيد وتضمنت مصطلحات مثل البناء والتحديث وإعادة التأهيل دون تتحدث بصورة مباشرة عن نظام البوت تحديداً ومنها قانون الاستثمار السوداني لسنة 1998م. إن تعريف هذا النوع من التعاقدات مهم لكونه يحد من الإجتهاد غير المقنن للأجهزة التنفيذية وأجهزة تطبيق القانون من محاكم وهيئات تحكيم وغيرها.

3 - أن يتضمن القانون ما يفيد إمكانية أن يحصل مالك أو مطور مشروع البوت على تمويل من داخل البلد محل الاستثمار أو خارجه وأن يوضح الضمانات التي يمكن لمالك المشروع توفيرها سواءً للجهة الحكومية المتعاقدة معه أو للمولين وكيفية تنظيم مسألة الضمانات هذه بحيث تحفظ حقوق كل أطراف التعاقد.

4- من الضروري والجوهري أن يتضمن القانون أو النظام الشكل القانوني للمنشأة التي سوف تنشئ المرفق الخدمي أو تعيد تأهيله أو تحدثه . إن كثير من التجارب العربية في مجال خصخصة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات ونشير هنا تحديداً إلى التجربة السودانية في مجال البوت لم تتحدث عن شكل قانوني معين يؤطر فيه المشروع المنفذ عن طريق البوت ، ولمزيد من التوضيح نقول أنه يجب التفرقة بين الشكل القانوني

للجهة التي تمنح الامتياز وبين الشكل القانوني الذي سينفذ ويدار به المشروع فالجهة التي منحت الامتياز قد تكون منشأة وفق قوانين البلد محل الاستثمار وقد تكون أجنبية إلا أن الإطار القانوني الذي سينفذ ويدار من خلاله المشروع يجب أن يكون وفقاً لقوانين البلد محل الاستثمار في كل الأحوال. وقد اتجهت بعض قوانين البوت إلى النص على ضرورة أن تكون شركة المشروع - وهي التسمية التي اصطلح إطلاقها على الإطار القانوني لتنفيذ وإدارة المشروع - هذه الشركة يجب أن تنشأ وفق قوانين البلد محل الاستثمار وأن تكون مسجلة في سوق أوراقه المالية ، بل اشترطت بعض التشريعات ومنها التشريع الفلبيني أنه في حال أن المشروع ينطوي على امتياز مرفق عام يجب أن يكون مشغل المشروع – وهو أحد عناصر تعاقد البوت التي سنتحدث عنها لاحقاً – يجب أن يكون فلبينياً أي منشأ وفقاً لقوانين البلد أو أن تكون 60 % من أسهم شركة المشروع مملوكة لمواطنين وأن تكون مقيدة في سوق الأسهم بما يعني أن تكون شركة مساهمة عامة أو ما يدخل في حكمها .

5 - أن يتضمن القانون الحد الأقصى لمدة الامتياز الممنوح للقطاع الخاص للمشروع المعين. وأن يشتمل على أنواع معينة من المشاريع ذات الطبيعة الخاصة أو الاستراتيجية التي يمنع على القطاع الخاص إدارتها وإن كان يمكن الدخول في ترتيبات تعاقدية بشأن بنائها ونقل ملكيتها كما في صيغة الـ B.T وهي اختصار لـ البناء والإعادة (التحويل) .Build – and –Transfer

6- أن يتضمن القانون الجهة والكيفية التي يمكن بها احتساب التعرفة أو سعر الخدمة للمشاريع التي سوف يتعامل فيها المستثمر مع المستهلك أو المستخدم مباشرة. وفي هذا الصدد نشير إلى ضرورة تكوين لجنة أو هيئة مختصة بالتسعير والتعرفة تشكل بموجب هذا القانون وتمنح الصلاحيات الكافية، ويفترض أن تتكون هذه الهيئة من جميع الجهات ذات الصلة ، وزارات المالية، الصناعة،الزراعة، التجارة، الري،السياحة،الأشغال العامة..هيئات المواصفات، البنوك المركزية.. الخ. ويجب أن تمنح هذه اللجنة صلاحية وضع المعايير والحد الأدنى للمواصفات الفنية.

7 - يجب أن يمنح القانون السلطات الحكومية المركزية وأجهزة الحكم المحلي وما في حكمها والمؤسسات العامة حق دعوة القطاع الخاص للتأهيل الأولي لمشروعات البنية التحتية المنفذة عن طريق نظام البوت ، مع وضع الضوابط اللازمة لذلك. هذا يقود إلى ضرورة أن تكون هذه الجهات مؤهلة أساساً لطرح مثل هذه المشاريع من ناحية إعداد دراسات الجدوى الأولية وإعداد المتطلبات النظامية والقانونية .

8 - نرى أن ينص النظام على سقوف مالية تلتزم بها أجهزة الدولة المختلفة وهي تمارس حق دعوة القطاع الخاص للتأهيل لمشاريع البوت ، ويترك أمر إجازة هذه التعاقدات إلى الهيئة التي

أشرنا إليها في الفقرة السادسة أعلاه أو هيئة أخرى تنشأ بموجب القانون. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى ضرورة اشتراك الجهاز التشريعي مع الجهاز التنفيذي في إجازة مثل هذه التعاقدات، بعض القوانين العربية ذات الصلة بالخصخصة منحت الإختصاص المطلق للجهاز التنفيذي دون أي رقابة الشئ الذي يجعل في كثير من الأحيان تصرفات الجهاز التنفيذي محل انتقاد وإن أصابت .

9- كما نرى أن يحتوي القانون نصاً يوجه الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية أن تضمن برامجها التنموية قائمة بالمشاريع ذات الأولوية المقترح تنفيذها عن طريق نظام البوت ، وأن تمنح هذه المشاريع الأولوية في الإعلان عنها ودعوة القطاع الخاص للإستثمار فيها وأن تقوم الجهات الحكومية المركزية والمحلية – وفق ما تنص عليه قوانين البلد المعني – بالإعلان عن المزايا والرعاية الخاصة التي سوف تمنحها لمتولي هذه المشاريع أو بعضها وفقاً لأولويات وضرورات التنمية.

10 - من الضروري أن يتضمن القانون الإجراءات الواجب إتباعها في دعوة القطاع الخاص سواءً للتأهيل الأولي أو إجراءات العطاءات والتعاقد وتنظيم المفاوضات المتعلقة بالتعاقد، وجدير بالذكر أن هذه الجزئية ذات أهمية بالغة إذ من خلالها يتبين المستثمر مدى الشفافية التي يتمتع بها القانون مما يعزز اطمئنانه وثقته، كما أنها تسد المنافذ أمام أي مغريات بالفساد وانتهاك حرمة المال العام.

لقد أفرطنا في تفصيل ملامح وسمات القانون المقترح للمشاريع المنفذة عن طريق البوت: البناء والتشغيل والإعادة وما يتفرع عنها من عقود لأهمية هذا القانون في ضبط نشاط على قدر كبير من الأهمية والفائدة في دوران عجلة التنمية. إن كثير من الأجهزة الحكومية تجتهد في إجراءات التعاقد بشأن هذا النوع من المشاريع ونعتقد أن إيجاد إطار تشريعي ينظم هذا النمط من التعاقدات يساعد في تفادي كثير من التعقيدات القانونية التي يمكن أن تنشأ بعد التعاقد مما يترتب عليه دفع تعويضات كبيرة أو إهدار للمقدرات. كما أن وجود هذا الإطار القانوني يجعله بمثابة السياج الحامي من المستثمرين ذوي النفوس الضعيفة الذين يبحثون عن الثغرات القانونية لحصد الأرباح. إن ما فصلناه آنفاً يجب ألا يكون بمثابة كابح أو معجز لأجهزة البلدية وأجهزة الحكم المحلي عن الاهتمام بهذا النوع من التعاقدات، إذ يعتقد الكثيرون أن هذه الحزم التعاقدية صعبة التطبيق على المستوى البلدي والمحلي وهي ما سنعمد إلى تفنيده في هذه الورقة.

المبحث الثاني : تطبيق نظام البوت كآلية للخصخصة على المستوى البلدي :

بادئاً ذي بدئ نشير إلى أن الخصخصة نوعين إما خصخصة كاملة وإما خصخصة جزئية، ولكل نوع من هذين النوعين محاسنه ومثالبه، فالخصخصة الكاملة هي تحويل المرفق العام من ملكية الدولة إلى ملكية القطاع الخاص نهائياً، ومن الأساليب المتبعة في هذا النوع من الخصخصة أسلوب (البيع) في حالة المرافق القائمة أو نظام BOO في حالة المرافق الجديدة حيث يقوم التعاقد على امتياز يمنح للقطاع الخاص لبناء وتشغيل وتملك مرفق خدمي، ويشتق منه أساليب أخرى منها (ROO) وهي اختصار لـ - Rehabilitate – Operate Owen أي إعادة التأهيل والتشغيل والتملك أو أسلوب (MOO)، وهذه اختصار لـ Modernize – Operate Owen - أي التحديث والتشغيل والتملك، وهذا الأسلوب وما يشتق منه من صيغ يتم بمقتضاها نقل ملكية المرفق إلى القطاع الخاص شريطة أن يقوم بإعادة تأهيله أو تحديثه وبالتالي فإن ملكية المرفق تنتقل تماماً للقطاع الخاص.

أما النوع الثاني فهو الخصخصة الجزئية التي تظل فيها ملكية المرفق العام في يد الدولة أو يُنص في التعاقد على انتقالها إليها بعد فترة محددة، ويمتاز هذا النوع بكونه يقوم على التدرج الذي يمنح الدولة الفرصة لمراجعة قرارات الخصخصة ويمنحها إمكانية التراجع عنها كلياً أو جزئياً متى ارتأت ضرورة ذلك ووفقاً للضوابط العقدية، كما أنه في جميع الأحوال يُبقي المرافق العامة وأصولها مملوكة كلياً للدولة وما يعنيه هذا من أهمية خصوصاً في ظروف بعض الدول النامية التي قد تحتم ضرورات سياسية واقتصادية إبقاء ملكية هذه الأصول في حوزتها. ومن أساليب الخصخصة الجزئية نظام BOT وهو اختصار لـ Build – Operate – Transfer أي البناء والتشغيل والإعادة وما يشتق عنه من صيغ تعاقدية وهو ما سنتناوله بتفصيل فيما يلي.

أولاً: نظام BOT، خلفية وملامح أساسية:

لقد كان ومازال عقد الإيجار يمثل التطبيق الشائع لعقد الامتياز حيث كان تأجير مرافق القطاع العام لمستثمر من للقطاع الخاص بموجب امتياز تمنحه الجهة الحكومية للمستثمر هو النمط السائد خصوصاً في العقود التي تبرمها الإدارات الحكومية مع القطاع الخاص الوطني ، بيد أن التطورات الحادثة في العلاقات الدولية وظهور ما اصطلح على تسميته بالعولمة Globalization وما نتج عنه من سرعة تدفق وانتقال رؤوس الأموال عبر الدول سواءً كان ذلك في شكل استثمارات أجنبية أو قروض خارجية يتحصل عليها مستثمرون وطنيون أدى إلى بروز وتطور صيغة BOT التي بمقتضاها إما أن ينشئ القطاع الخاص المرفق ويخرجه للوجود أو يعتمد على إحدى تطبيقاتها في تحديث مرفق قائم أو إعادة تأهيله وما يتبع ذلك من تدبير للتمويل المتعلق بهذا المرفق.

لقد اتجهت الكثير من دول العالم لاستخدام هذا النمط من التعاقد في بناء وتأهيل وتحديث بنياتها الأساسية ومرافقها العامة سواءً على المستوى المركزي أو البلدي، وقد ظهر مصطلح BOT إلى الوجود لأول مرة في تركيا على يد رئيس الوزراء السابق تورقوت أوزال وذلك في العقد الثامن من القرن الفائت حيث بات يعرف بمعادلة/ وصفة أوزال Ozal Formula. ومن ثم انتشر استخدامه في دول العالم المختلفة. لقد قامت بعض الدول التي شرعت قوانين وأنظمة خاصة بالبوت بتعريفه في متن هذه القوانين ومنها الفلبين التي عرفت البناء والتشغيل والإعادة Build – Ope rate – Transfer في القانون الجمهوري رقم 6957 المعدل بموجب القانون الجمهوري رقم 7718 الذي نص على أنه : (ترتيب تعاقدي يقوم بموجبه متبني/ مقترح المشروع بإنشاء وتمويل وتشغيل وصيانة مشروع البنية الأساسية المحدد، وتتم إدارة المشروع من قبله لفترة زمنية محددة يقوم خلالها بتحصيل تعرفة،رسوم،أجرة، من المستخدمين بما لايتجاوز ما اقترحه في العطاء الذي تقدم به أو تم التفاوض والإتفاق حوله، بما يمكنه من استعادة استثماراته في المشروع وتكلفة تشغيله وصيانته. سيقوم متبني/ مقترح المشغول بإعادة المرفق (تحويل

ملكيته) للإدارة الحكومية أو الوحدة الحكومية المحلية المعنية في نهاية المحددة والتي يجب ألا تتجاوز (50) خمسون عاماً ، شريطة أنه في حالة ما تطلب تشغيل مشروع البنية التحتية أو المرفق إمتياز مرفق عمومي يجب أن يكون مقترح المشروع فلبينياً أو إذا كان شركة أن تكون مسجلة في هيئة الأوراق المالية وأن تكون مملوكة لفلبيين بنسبة 60 % كحد أدنى...إلخ

كذلك فإن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في معرض تعريفها للمصطلحات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية فقد تطرقت للبوت وعرفته بأنه وصفاً يطلق على مشروع البنية التحتية حينما (تختار السلطة المتعاقدة صاحب امتياز لتمويل وتشييد مرفق أو نظام للبنية التحتية، وتعطي هذا الكيان حق تشغيل المرفق على أساس تجاري لفترة معينة، تنتقل ملكية المرفق بعد انقضائها إلى السلطة المتعاقدة).وهنالك تعريفات لهذا النمط من العقود من قبل قطاع يهتم بهذه الصيغة وله سهم في تطويرها وهو قطاع الإنشائيين حيث عرف البعض منهم نظام BOT أو BOOT بأنه " مشروع يقوم على إمتياز يمنح من جهة ذات صلاحية – قد تكون حكومية أو غير حكومية ولكن في الغالب تكون حكومية – إلى متعهد Promoter و يعرف أحياناً بصاحب الإمتياز Concessionaire الذي يكون مسئولاً عن تشييد وتمويل وتشغيل وصيانة المرفق طوال فترة الإمتياز قبل أن يقوم بنقل ملكيته نهائياً وبدون مقابل وبحالة تشغيلية جيدة إلى الجهة ما نحة الإمتياز. خلال فترة الإمتياز يمتلك المتعهد المرفق ويقوم بتشغيله ويتحصل من المستفيدين منه أجر/رسوم ليسترد منها تكاليف التمويل والإستثمار والتشغيل والصيانة وهامش ربح "

من خلال التعريفات السابقة نجد أن نظام البوت كصيغة قانونية تتضمن ترتيبات تعاقدية وعناصر عديدة ، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

• الجهة مانحة الإمتياز أو الرخصة : وهي في الغالب جهة حكومية سواءً من الأجهزة المركزية أو الحكومات المحلية أو أي جهة أو مؤسسة أو قطاع حكومي يمنحه القانون حق الدخول في تعاقدات ومنح امتياز لجهة من القطاع الخاص ،وقد تكون كذلك جهة من القطاع الخاص .

• الجهة صاحبة الامتياز: وهي مستثمر من القطاع الخاص يتم اختياره بأسس معينة تنص عليها القوانين ويمنح امتيازاً من الجهة الحكومية يقوم بموجبه بإنشاء وتشغيل وصيانة وتملك المرفق العام لمدة محددة ونقل ملكيته للجهة الحكومية في نهاية المدة المدة المتفق عليها. وقد يسمى هذا المستثمر أحياناً بالمطور Developer وأحياناً أخرى بمقترح المشروع Project Proponent أو المتعهد Promoter .

• إتفاقية الامتياز: وهي الاتفاق الأساس الذي بموجبه تمنح الدولة أو الجهة الحكومية امتيازا لمستثمر من القطاع الخاص وطنياً كان أو أجنبيا، وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله وصيانته لمدة محددة ومن ثم نقل ملكيته للدولة.

• المشروع: وهو أي مشروع تنموي أو مشروع بنية أساسية أو مرفق خدمي تقترح الإدارة الحكومية أو السلطة المحلية المعنية إنشاؤه أو إعادة تأهيله أو تحديثه بواسطة نظام البوت أو ما يشتق منه من عقود وتوجه الدعوة للقطاع الخاص لتوليه .

• شركة المشروع : وهي الكيان القانوني الذي تنشئه الجهة التي منحت الإمتياز Developer ، ويختلف الكيان القانوني لهذه الشركة حسب النظام القانوني لكل دولة ، كما تؤثر نوعية المشروع في الشكل القانوني للشركة إذ يعمد بعض المطورين إلى إنشاء شركة مساهمة لإستقطاب التمويل من المساهمين.

• إتفاقيات المشروع: وتشتمل على اتفاقية التمويل في حالة أن المطور قد أجرى ترتيبات لقرض مالي مع مؤسسات مالية ، وكذلك اتفاقيات المقاولة في حالة أن المشروع به أعمال مبناء وتشييد وكذلك اتفاق توريد المعدات في حالة أن المشروع يقوم على معدات معينة (محطات الطاقة) وكذلك قد توجد ضمن اتفاقيات المشروع اتفاقيات خاصة باستخدام بحماية الملكية الفكرية.

ويوضح الشكل رقم (1) الترتيبات والعلاقات التعاقدية التي يقوم عليها نظام البوت.

شكل رقم (1)

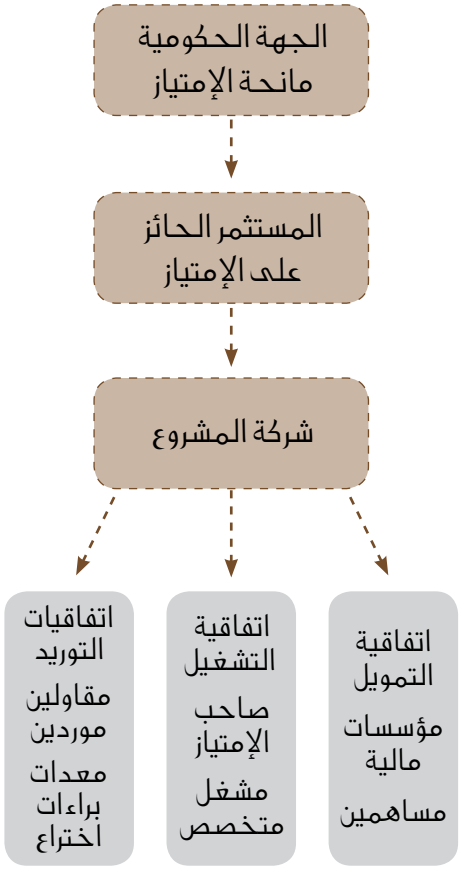

لقد اشتقت من نظام BOT صيغ تعاقدية عديدة نذكر منها على سبيل المثال :

عقد إعادة التأهيل، التشغيل ، الإعادة أي Rehabilitate-Operate - Transfer ويعرف اختصاراً بعقد الـ ROT ، وهذا العقد يعتبر مفيداً جداً في إعادة الحياة للمرافق القديمة التي تحتاج لإعادة تأهيل ، حيث تحتاج الكثير من المرافق

البلدية والمرافق العامة بصفة عامة لإعادة التأهيل بسبب مضي فترة طويلة على إنشاءها مما يجعل مقدرتها أو طاقتها الإستيعابية أقل من الإحتياج الفعلي من قبل المستخدمين أو المستهلكين . وهنالك أسباب أخرى لإعادة تأهيل المرافق مثل الكوارث الطبيعية ، الأمطار ، الفيضانات ،الزلازل أو بسبب أفعال الإنسان من حروب ونزاعات مسلحة.. الخ. وهذا النوع يخدم إحتياجات البلديات في إعادة تأهيل المرافق القائمة فعلاً بحيث تلبي الحاجات الآنية.

عقد التحديث ، التشغيل ، الإعادة : ويعرف هذا النوع من العقود إختصاراً بعقد الـ MOT وهي إختصار لـ : Modernize – Operate – Transfer وتعني : التحديث – التشغيل – الإعادة. ويوظف هذا الأسلوب التعاقدي إلى تحديث مرفق قائم، حيث يقوم المستثمر بالإنفاق على عملية التحديث ومن ثم تشغيل المرفق وتقاضي مقابل هذا التشغيل لحين إعادة رأس المال المدفوع في التحديث مع تحقيق هامش الربح المتفق عليه . ويمكن للبلديات الإستفادة من هذا النوع من التعاقدات في استجلاب التقنية الحديثة أو إدخال أنماط إنشائية جديدة على منشآت قائمة.. إلخ . هذا العقد يماثل عقد إعادة التأهيل الـ ROT مع إختلافات بسيطة .

عقد التمويل ،البناء ،التملك،التشغيل،الإعادة :والذي يعرف بـ FBOOT وهي اختصار لـ Finance – Built – Own – Operate – Transfer وفي هذا العقد تكون الجهة الممنوح لها الترخيص هي الجهة الممولة ابتداءً وبالتالي يكون التمويل متوفر سلفاً عند منح الإمتياز ، كما أن هذا العقد يختلف عن العقود الأخرى في كون ملكية المشروع تكون بالكامل للمطور ومن ثم تنتقل إلى الجهة ما نحة الإمتياز بعد إنتهاء الفترة المتفق عليها في العقد.

عقد البناء ،التشغيل، التأجير : وهذا النوع من العقود الذي يعرف إصطلاحاً بـ BOL وهي إختصار لـ Built – Operate – Lease يقوم على فكرة مؤداها أن تقوم الجهة التي منحت الإمتياز بإنشاء المرفق عقد التصميم ،البناء ،التشغيل،الإعادة :وفي هذه الحالة فإن المشروع محل الإميتاز يكون ذو طبيعة خاصة تعتمد على التصميم حيث يقوم المطور بالتصميم ومن ثم البناء والتشغيل والإعادة ، وستخدم عادة في المشاريع الإنشائية التي تتطلب جهداً كبيراً في التصميم أو في حالة إمتلاك المطور لبراءة إختراع تصميم معين أو لرغبة الجهة مانحة الإمتياز في التشديد على مسئولية المطور عن التصميم . ويعرف هذا النوع من التعاقدات بـ Design – Built – Operate - Transfer وتختصر بـ DBOT عقد ،البناء، التملك، التشغيل، الدعم، الإعادة : وفي هذا الأسلوب تلتزم الدولة أو السلطة مانحة الإمتياز بتقديم دعم للمشروع بعد تنفيذه من قبل المطور حيث يعرف بـ (BOOST) عقد البناء، الإعادة ،التشغيل : وفي هذا النوع من التعاقدات فإن ملكية المشروع بعد إنشاؤه " تصبحاً ملكاً للسلطة المتعاقدة مباشرة حال إكماله ، مع منح صاحبالإمتياز الحق في تشغيل المرفق لفترة معينة " ويصطلح على تسميته بـ BTO وهي إختصار لـ Built - Transfer- Operate ويقتضي المطور رأسماله وأرباحه من عائدات تشغيل المشروع ، وفي هذا الشكل من التعاقد تلتزم الجهة مانحة الإمتياز بالقيام بأعمال الصيانة والتأمين على المشروع خلال فترة التشغيل.

عقد البناء والتأجير والإعادة : الذي يعرف بـ BRT اختصار لـ Built – Rent – Transfer وفي هذا الأسلوب يتفادى المطور مخاطر تقلبات الأسعار وأي مخاطر أخرى تتعلق بالتشغيل حيث يعمد بعد بناء المشروع إلىتأجير المشروع إلى الجهة مانحة الإمتياز لفترة محددة تقوم خلالها بتشغيل المشروع ومن ثم ينتقل إلى ملكيتها .

وهنالك الكثير من صيغ العقود المشتقة من نظام البوت عدا ما ذكرنا، كما يمكن للجهات المعنية أن تستنبط ما تراه مناسباً من صيغ مستمدة من نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT.

ثانياً: آليات استخدام BOT كأسلوب للخصخصة على المستوى البلدي:

إن أجهزة الحكم المحلي – على اختلاف مسمياتها في الوطن العربي – بتوجهها نحو استخدام نظام BOT كوسيلة للخصخصة فإنها تجني مزاياه العديدة. ذلك أن الكثير من الدول العربية حتى الغنية منها تتجه لتقليل الاعتماد على الموازنة العامة في تقديم الخدمات للمواطنين وتوظيف المقدرات في مجالات أشد إلحاحاً، كما أن هذا النظام يحقق عدالة إجتماعية في توزيع الأعباء الضريبية حيث أن المستخدم المباشر هو من يدفع التكلفة وبالتالي يتحمل جزءاً من تكاليف المشروع بينما في المشاريع الممولة من قبل الدولة يتحمل جميع دافعي الضرائب تكلفة المشروع بغض النظر عن استخدامهم له من عدمه ، حيث يستبين بشكل أوضح الفارق من خلال حجم الخدمات التي تقدمها الدولة للمدن والحضر مقابل ما تقدمه للريف مع تساوي ما يدفعه المواطن الحضري والريفي من ضريبة ، وقد أوردت إحدى الإحصائيات أن القطاع الزراعي في السودان والمنتشر عبر الريف قد استهلك في العام 2000م ما مقداره 30 ميقاواط فقط من الطاقة الكهربائية بينما استهلك القطاع السكني وغالبه في الحضر والمدن 761 ميقاواط ،هذا مع تساوي الضرائب المستقطعة من المواطنين في الحضر والريف. ومن مزايا هذا النظام أيضاً أنه يلقي العبء الإداري عن كاهل الدولة ويحملها للقطاع الخاص الذي سيقوم بتشغيل المشروع على أسس تجارية بعيدة عن البيروقراطية، وبالإضافة لذلك فإن استخدام هذا النوع من التعاقدات يؤدي إلى تنشيط قطاع المقاولات والصناعة الوطنية وتشغيل أيدي عاملة بشروط عمل أفضل.

ومن جهة أخرى فإن الدول العربية النامية أو المتخلفة تعاني من شح في الإمكانيات والقدرات على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ، الشيء الذي يجعل نظام البوت أسلوباً ناجعاً في سد احتياجاتها من الخدمات عن طريق القطاع الخاص . وعلى صعيد آخر فإن صيغة البوت تعتبر جاذبة للقطاع الخاص لاعتبارات كثيرة أهمها أنها نظام تعاقدي مركب يختلف عن النمط التقليدي للعقود التي تبرمها الدولة مع القطاع الخاص ، كما أن هذا النوع من التعاقدات طويل الأمد مما

يوفر قدراً من الاستقرار للاستثمار الشيء الذي يجعل القطاع الخاص مطمئناً لتحصيل قدر معقول من الأرباح حتى في حالة تعثر الاستثمار في مرحلة من المراحل،بالإضافة إلى أن هذا النوع من التعاقدات يحصل على ضمانات حكومية ومساندة من الممولين أكثر مما تحصل عليه المشاريع المنفذة بأساليب التعاقد التقليدية بين الدولة والقطاع الخاص .

رغم ماسبق فإن الكثير من التنفيذيين في أجهزة الحكم المحلي والبلديات يستبعدون تطبيق نظام البوت على المستوى المحلي لأسباب كثيرة منها :

أ - أن هذا النظام التعاقدي يشتمل على متطلبات نظامية وقانونية ربما لا تتوفر لصاحب الصلاحية على المستوى المحلي: قد تكون هنالك بعض الصحة في هذا الافتراض حيث أن كثير من الأنظمة والقوانين كما سبق وذكرنا تقيد المبادرة الخاصة ولا تمنح الإدارة المحلية الصلاحيات اللازمة لإبرام مثل هذا النوع من التعاقدات، الشيء الذي يتطلب كما سبق وفصلنا في المبحث السابق اشتراع وسن نظام خاص بالبوت على المستوى الوطني يمنح الأجهزة المحلية السلطات والصلاحيات اللازمة لابتدار واقتراح والتعاقد – ما أمكن - على إبرام عقود البوت ، وفي هذا الصدد نشير بإيجاز إلى بعض المتطلبات القانونية والنظامية لتطبيق صيغة البوت على المستوى اللامركزي (المحلي والبلدي) والتي تتمثل في :

1 - متطلبات قانونية : ويدخل فيها الاختصاص حيث يجب أن تنص النظم والقوانين التي يدار بها جهاز الحكم المحلي على اختصاص وصلاحية الجهاز المعني على إعداد الدراسات واقتراح إبرام مثل هذه التعاقدات ،ويجب أن يراعي في منح الاختصاص صلاحية إبرام مشاريع ذات قيمة عالية أو على أقل الفروض صلاحية اقتراحها على السلطات المركزية أو التوصية بها ، إذ أن بعض التشريعات تغل يد الإدارات المحلية وتقيد صلاحياتها بسقوف محددة ، الشيء الذي يحد من قدرة هذه الإدارات في حالة رغبتها في إبرام تعاقد بقيمة مالية كبيرة، وكذلك خلق صلة بين الحزم القانونية المختلفة بما يمكن السلطات والأجهزة المحلية أن تعالج الجوانب المالية والقروض والضمانات وغيرها مما يتصل بهذا النوع من التعاقدات . كذلك يجب أن تتوفر البنية القانونية على المستوى المحلي سواءً بتوفير التشريعات ذات الصلة لهذا النمط من العقود مثل تشريعات الاستثمار والتشريعات المتعلقة بالملكية والحيازة للعقار والمنقول أو تضمين التشريعات الوطنية نصوصاً توضح صلاحيات أجهزة الحكم المحلي فيما يدخل في اختصاصها. كذلك يجب تأهيل أجهزة تطبيق القانون على المستوى الحلي مادياً وبشرياً لمقابلة مثل هذا النوع من التعاقدات ويدخل في ذلك نظم التقاضي ونظم تسجيل الملكيات والضمانات.

2- متطلبات إدارية: ويدخل في هذه المتطلبات إنشاء إدارات أو لجان أو أي أجسام إدارية تكون مختصة في مثل هذا النوع من التعاقدات ،وتوكل لها مهمة تحديد القطاعات الخدمية التي ترغب الإدارة في خصخصتها بهذا الأسلوب وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والدراسات القانونية الأولية المتعلقة بكل مشروع على حدا حتى تكون في متناول يد المستثمر الراغب في التعاقد، وبالإضافة لذلك يمكن

لهذه الأجسام الإدارية أن تمنح صلاحيات تخولها متابعة كافة إجراءات المشروع إبتداءً من دراساته الأولية وبدء تنفيذه من قبل القطاع الخاص ومروراً بالإشراف عليه أثناء التشغيل وانتهاءً بالوقوف على إجراءات تسلمه من القطاع الخاص و تحويله إلى ملكية الدولة.

ب - إعتقاد مسئولي الحكم المحلي والبلديات بأن هذا النظام التعاقدي من التعقيد بحيث لا يمكن تطبيقه في مناطقهم الإدارية الصغيرة:

وهو اعتقاد لا يقوم على أسس علمية أو موضوعية ، حيث يمكن تطبيق نظام البوت على المستوى المحلي والبلدي بكل يسر إذا توفرت له المقومات التنظيمية والقانونية، وهنالك تجارب دولية كثيرة في هذا الصدد.

وعلى المستوى الإقليمي العربي فإن بلديات المملكة العربية السعودية لها تجربة رائدة في إنفاذ بعض التطبيقات المبسطة لنظام البوت حيث تقوم بتأجير أراضيها بعقود طويلة الأجل وبأجرة رمزية لمستثمر من القطاع الخاص يقوم بتطوير الأرض المؤجرة بإنشاء مرفق عام وتشغيله وتحصيل عوائده طوال مدة عقد الإيجار الذي ما أن ينتهي إلا وتعود الأرض بما عليها من مرافق ومبان إلى ملكية البلدية . هذا الأسلوب يضمن للبلديات تطوير رقع جغرافية غير مستغلة وجعلها جاذبة لأنشطة أخرى ، كما ينمي عائدات البلدية بإيجاد أنشطة مختلفة تتحصل منها البلديات رسوم وعوائد وفوق ذلك زيادة أصول وموجودات البلدية.

وعلى ذات النسق يمكن للأجهزة المحلية إنشاء شبكات طرق ومياه أو صرف صحي أو محطات طاقة أو مجمعات ووحدات سكنية ..إلخ . يعتمد الأمر كله على توفر البنية التنظيمية والقانونية والصلاحيات الإدارية والبيئة الموائمة للخصخصة.

خاتمة :

إن الخصخصة باتت توجهاً عالمياً عززته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO والتي تحتم على الدول المنضمة إليها إيجاد بنية اقتصادية داخلية مهيئة للمنافسة الشاقة التي ستواجهها من الدول الأخرى، مما يتطلب خلق البيئة الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في جميع الأنشطة التي كانت حكراً على أجهزة الدولة، ابتداءً من أصغر وحدة إدارية وانتهاءً بالسلطة المركزية للدولة . البيئة الجاذبة للاستثمار هي التي تشتمل ضمن مكوناتها الأخرى حزمة من الأنظمة والقوانين المتجانسة والمحكمة ، كما تستوجب بنية تنظيمية وإدارية مؤهلة ومرنه وقادرة على استيعاب هذا المتغير الاقتصادي.

لقد قمنا في هذه الورقة بتحليل البنية القانونية القائمة حالياً والتي تنظم العلاقات التعاقدية التي تكون السلطات المحلية طرفاً فيها وخلصنا إلى أن هذه البنية تحتاج إلى تطوير وتعديل ، كما قمنا باستعراض نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT كمنط تعاقدي مستحدث يمكن للبلديات والسلطات المحلية استخدامه كآلية لجذب التمويل وبينا بشكل شبه مفصل التركيبة والبناء القانوني لهذه العقود ، والأدوات المطلوبة لتوظيفها على المستوى البلدي ، وخلصنا إلى إمكانية استخدام هذا النمط من العقود على المستوى البلدي والمحلي حال توفر البيئة القانونية والتنظيمية الموائمة .

التوصيات :

يمكننا تلخيص ما خرجت به هذه الورقة من توصيات فيما يلي:

1-التدرج في خصخصة المرافق والخدمات البلدية بحيث يتبع أسلوب الخصخصة الجزئية للمرافق والخدمات ،واستخدام نظام البوت كإحدى وسائل الخصخصة الجزئية .

2-مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح على المستوى المركزي والمستوى المحلي لتفي بمتطلبات الخصخصة،وإزالة أي تعارض أو تناقض في البنية القانونية والتنظيمية وصولاً لإيجاد حزمة متناسقة من القوانين والنظم موظفة لخدمة التنمية والرفاه .

3- أن يبدأ تجريب الأنماط التعاقدية المستحدثة مثل نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT في قطاع بلدي أو جهوي أو داري محدد ،على أن يزود هذا القطاع الإداري بفريق ذو كفاءة عالية من أهل التخصصات المختلفة للإشراف على هذه التجربة بالكامل ودراستها وتقويمها في كافة مراحلها ،ومن ثم تعميم التجربة على الوحدات الإدارية الأخرى في حال نجاحها .

4- الإستعانة بخبرات الدول التي طبقت نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT والإستفادة من هذه التجارب لتفادي السلبيات التي صاحبت تطبيق هذه الأنظمة التعاقدية.والإستعانة بخبرات المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة لتطوير البنيات القانونية والتنظيمية الوطنية لموائمة التوجه نحو الخصخصة .والإهتمام بتدريب العاملين في أجهزة الحكم والبلديات للتهيوء للإنتقال من مقدمي خدمات إلى مشرفين على القطاع الخاص الذي يؤمل أن يقدم هذه الخدمات مستقبلاً.

5- الإعتماد على القطاع الخاص كمصدر تمويل للخدمات والمرافق البلدية بسن قانون أو نظام خاص يحكم وينظم التعاقدات المبرمة وفق نظام BOT على المستويين المركزي و المحلي .

6- منح البلديات وأجهزة الحكم المحلي السلطات والصلاحيات اللازمة لإبرام التعاقدات وفق نظام البوت والصيغ الأخرى المشتقة منه.

7-منح أجهزة الحكم المحلي والبلديات السلطات والصلاحيات اللازمة لإبرام التعاقدات وفق نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT ،و تعزيز بنية البلديات وأجهزة الحكم المحلي بحيث تتوفر لديها المقدرات والكوادر المؤهلة لابتدار والترويج عن مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات وفق نظام البوت،وكذلك دعم هذه البلديات بالكوادر الفنية المؤهلة للإشراف على هذه المشاريع فنياً وقانونياً وإدارياً.

المصادر:

أولاً: المراجع العربية:

(1) القوانين:

1 - قوانين السودان – المجلد التاسع – قوانين مناخ الإستثمار – الطبعة السادسة - مطبعة جامعة الخرطوم – 1993م.

2 - الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية – إعداد المحامي والمستشار سليمان بن عبداللطيف الشايقي – الطبعة الثالثة- 2001م

(أ) الكتب:

(1) االناشف انطوان ، الخصخصة (التخصيص) ، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة – - منشورات الحلبي الحقوقية.

(2) دليل الحكم الإتحادي – رئاسة جمهورية السودان – ديوان الحكم الإتحادي – الإصدارة الثالثة – سبتمبر 1998.

(3) هيئة الأمم المتحدة- دليل (الأونسيترال) التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص – إعداد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)- الأمم المتحدة ، نيويورك 2001م (النص العربي) .

(2) الندوات:

-1 مجموعة أوراق عمل مقدمة إلى: ندوة الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودي– الشراكة بين القطاعين العام والخاص التخصيص والتسعير والتنظيم –المملكة العربية السعودية – وزارة التخطيط - 13-17 شعبان 1423هـ.

2 - أوراق عمل مقدمة ندوة /دور القطاع الخاص في تنمية المدن العربية - من جزئين (أوراق العمل والتجارب) – دمشق – الجمهورية العربية السورية – تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن.

3 - أوراق عمل مقدمة إلى ندوة : تنمية وتخطيط مصادر التمويل المحلي – الخرطوم – السودان – المهد العربي لإنماء المدن 2001م.

4 - أوراق عمل مقدمة إلى مؤتمر تقييم وتقويم تجربة الحكم الإتحادي – جمهورية السودان – قاعة الصداقة 28-30 أبريل 2002م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects, UNIDO, Vienna,1996.

(2) Robert Taylor – International Finance Corporation – BOTs and Concessions – Presentation to a Symposium on Investment in Government Projects on BOT Contracts – Jeddah , Saudi Arabia , April,2000.

(3) N.J Smith – ENGINEERING PROJECT MANGMENT –Blackwell Science – Forth Edition , 2000- U.K .

ثالثاً: مواقع ذات صلة بالبحث على شبكة الإنترنت:

(1) http://www.gurcanlaw.com/under5.htm

(2) http://www.chanrobles.com/default7.htm#BUILD-OPERATE-TRANSFER%20LA

(3) www.fhwa.dot.gov/bolbob.htm

تطوير الخدمات البلدية والمرافق العامة

المهندس/ نضال برجس الحديد
أمين عمان سابقاً – المملكة الأردنية الهاشمية
mogamman*go.com.go

أصبحت الإدارة الحديثة للمدن، في القرن الحالي، المدخل الواسع لتحقيق الاستدامة لهذه المدن، وأن وظائف المدن (بتنمية المجتمع المحلي) اصبحت، أيضاً ، عنصراً من عناصر الاستدامة لهذه المدن، بعد أن كانت تشكل الهدف والوظيفة الرئيسية لها .

• وإن تحقيق هدف الاستدامة للمدن لا يتأتى إلا بتطوير الآلية والقدرة على إدارة هذه المدن آخذين بالاعتبار التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في كافة مناحي الحياة.

• فالاهداف والأغراض من إنشاء المدن قد تطورت كما المشاكل وقضايا السكان والمرور والبيئة والموارد الطبيعية والمالية والبشرية أيضاً قد تفاقمت.

• وبالرغم من أن مهام المجالس البلدية، خاصة في الوطن العربي ،تكاد تكون واحدة وثابتة،الا ان اسلوب وآلية وحجم أداء هذه المهام يجب أن يكون في تطور مستمر حتى تستطيع هذه المجالس الاضطلاع بمسئوولياتها لتحقيق هدف الاستدامة المنشود لمدنها.
• إذ لا بد من تطوير في أدوات وأسلوب وآلية العمل البلدي يواكب تطور اعداد السكان ومتطلباتهم وتطور مساحة المدينة وعناصرها التي تبقي قلبها نابضاً بالحياة.

• وضمن هذه المفاهيم سوف اعرض عليكم تجربة أمانة عمان الكبرى في إدارة المدينة،ومن خلال المهام التي تضطلع بها لتقديم الخدمات والمرافق البلدية والتي نص عليها قانون البلديات الاردني رقم (29) لعام 1955م، كما وسأعرض رؤيتي لمقومات ومعوقات الأداء لتوفير هذه الخدمات والعوامل المؤثرة في تراجع هذا الاداء أو تحسنه.

أولا : الخدمات والمرافق البلدية :

وفق قانون البلديات الاردني فقد تم تحديد المهام والصلاحيات للمجالس البلدية والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات والمرافق البلدية لسكان المدينة، وتقوم أمانة عمان الكبرى بتقديم هذه الخدمات والمرافق على ضوء ما نصت عليه مواد القانون المذكور وتشمل هذه الخدمات والمرافق ما يلي:

خدمات في مجال التخطيط المكاني:

ويندرج ضمنها الخدمات والمرافق المباشرة التالية:

• منح رخص الأعمار والتي تشمل رخص البناء واذونات الاشغال ورخص تقسيم الأراضي ورخص المهن ومخططات الموقع التنظيمية.

• الرقابة على النشاطات العمرانية والمهنية والتأكد من اتفاقها مع احكام الانظمة والقوانين والتعليمات المرعية.

• تثبيت لوحات التسمية والترقيم، وفق المخططات المعدة لذلك، على الشوارع والمباني في كافة احياء المدينة.

• استملاك وتطوير الأراضي لغايات النفع العام.

• إعادة النظر وتطوير الأنظمة المتعلقة بأحكام التنظيم كي

تتفق وتطلعات السكان ومتطلبات المرحلة وبما لا يتعارض مع المعايير التي توفر وتؤمن الرفاهية والسلامة والأمان للسكان.

خدمات في مجال البيئة والصحة العامة:

• وتسعى أمانة عمانة في هذا الشأن إلى تحقيق التوازن البيئي في المدينة من خلال تقديمها الخدمات المباشرة التالية:

- تخصيص واستملاك وزراعة وسقاية ورعاية الحدائق والمنتزهات ورفدها بكافة وسائل الترفيه والتسلية، بما في ذلك الحدائق المتخصصة كحدائق الطيور والحدائق المرورية.
- زراعة وسقاية ورعاية الأرصفة والجزر الوسطية للشوارع.
- مراقبة المكاره الصحية والقضاء عليها ضمن حدود المدينة.
- جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة والسائلة.
- تخصيص واستملاك مكاب النفايات والاشراف المباشر على عملها.
- القيام بحملات الرش تباعاً للقضاء على الحشرات والقوارض حفاظاً على الصحة العامة ومنعاً لانتشار الأوبئة والأمراض السارية.
- مراقبة الأغذية واللحوم والمطاعم والتأكد من تقيدها بشروط الصحة العامة بما في ذلك منح الرخص الصحية للعاملين في المطاعم.
- بناء وتشغيل والاشراف على المسالخ ومراقبة الذبائح صحياً وصلاحيتها لاستهلاك السكان.
- رقابة وفحص مياه الشرب المخصصة لاستهلاك السكان.
- الرقابة على اسواق المواشي وتخصيص المواقع لها وتنظيم عملها .
- انشاء اسواق الخضار المركزية وتنظيم عملها.
- انشاء الأسواق الشعبية الموسمية (اسبوعياً) وتنظيم عملها في الاحياء.

خدمات في مجال البنية التحتية:

• وتختص أمانة عمان الكبرى دون بلديات المملكة الأخرى، في هذا الصدد، بعدم مسؤوليتها عن انشاء شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وشبكة الهاتف والكهرباء والمدارس والمساجد إذ أن هذه الخدمات هي مسؤولية الوزارات ذات العلاقة ويتمثل دور الأمانة في هذا المجال بالتنسيق مع هذه الوزارات .

• بينما تقدم أمانة عمان الكبرى في هذا المجال الخدمات المباشرة التالية:

• فتح وتعبيد وتزفيت شوارع والطرق والممرات والساحات العامة وعمل الصيانة الدورية اللازمة لها.

• إنشاء الأدراج العامة وصيانتها.

• إنشاء الجدران الاستنادية.

• إنشاء خطوط تصريف مياه الأمطار بما في ذلك العبارات الصندوقية وصيانتها .

• إنشاء أرصفة الشوارع وصيانتها.

• وتحرص أمانة عمان في هذا الصدد على القيام بتنفيذ معظم هذه المشاريع من خلال كوادرها ومواردها المالية والبشرية أو عن طريق متعهدين محليين .

خدمات النقل والمرور:

• إذ تقوم أمانة عمان الكبرى بهذا الصدد بتطوير النموذج المروري الرياضي لمدينة عمان لينسجم مع العدد المتزايد للمركبات.

- وتؤدي الأمانة في هذا المجال الخدمات المباشرة التالية:

- إنشاء الجسور والانفاق بدلاً من الإشارات الضوئية عند نقاط الاختناقات المرورية.

- استملاك المواقع وانشاء الابنية والبنية التحتية لمجمعات السفريات Bus & Taxi Terminals والاشراف على تنظيم عملها.

- استملاك وتخصيص مواقع مواقف السيارات والمركبات الأخرى الخاصة وتنظيم عملها.

- توزيع الإشارات الضوئية على التقاطعات وحيثما تطلب الأمر ذلك.

- توزيع الشواخص المرورية الارشادية والتحذيرية على التقاطعات والشوارع في احياء ومناطق المدينة.

- دهان الشوارع والاطاريف حفاظاً على انسيابية المرور والسلامة العامة.

- إنارة الشوارع والحدائق والمتنزهات والساحات العامة وبالتنسيق مع شركة الكهرباء .

- تنفيذ ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة في الشوارع والساحات العامة.

- وتحرص أمانة عمان، أيضاً وفي هذا الصدد، على القيام بتنفيذ معظم هذه المشاريع من خلال كوادرها ومواردها المالية والبشرية أو عن طريق متعهدين محليين.

في مجال الخدمات الرياضية والثقافية واحياء التراث :

فبالرغم من وجود المؤسسات العامة ذات العلاقة بالنشاطات بأعلاه فإن أمانة عمان الكبرى تساهم وبشكل فعال في تقديم الدعم المباشر لهذه النشاطات وذلك من خلال تقديم الخدمات المباشرة التالية:

• بناء المدن الرياضية لتوفير المكان المناسب للشباب لقضاء أوقات فراغهم وبشكل منتج.

• بناء المكتبات العامة وتوزيع معظمها على الحدائق في المدينة ورفدها بالحديث والهادف من الكتب والمجلات، خاصة مكتبات وكتب الأطفال.

• إنشاء المراكز الثقافية والتعليمية في الحدائق

باحياء المدينة لاستقطاب ابناء الحي في ممارسة النشاطات الادبية والثقافية ومهارات استخدام الحاسوب.

- تشجيع الأدباء والشعراء والفنانين وإقامة الامسيات الفنية والشعرية والمعارض الفنية ومعارض الكتب.
- إنشاء المسارح والقاعات لممارسة النشاطات الثقافية والادبية والفنية المختلفة للسكان.
- المشاركة في المناسبات القومية والوطنية والدينية واحياء التراث.

في مجال الخدمات الأخرى:

- تخصيص واستملاك مواقع المقابر والاشراف المباشر عليها.
- المساهمة والمشاركة في أعمال الطوارئ في الظروف الجوية والطبيعية غير العادية.
- انشاء الأسوار والجدران الاستنادية حول قطع الأراضي المنحدرة لمنع انجراف تربتها.
- تجميل المدينة ومواقع الانحدارات الشديدة بالجداريات.
- احياء والمحافظة على الموروث من التراث من خلال تشجيع وتبني الفرق الشعبية واستملاك المباني والمواقع ذات الطابع التاريخي والمعماري والتراثي.

ثانياً: آلية التنفيذ للمهام:

أن أمانة عمان الكبرى وتعمل ،وكما ذكرت سابقاً وفقاً لقانون البلديات رقم (29) لعام 1955م والذي عرفها بأنها: (مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي). وهذا التعريف يلقي عليها عبئاً كبيراً في تطوير مداخلها حتى تستطيع تنفيذ المهام الموكولة لها في القانون المذكور.

وتضطلع الأمانة بأداء وتقديم خدماتها المباشرة لسكان المدينة،والتي هي جزء من مجموع المهام الموكولة لها من خلال القنوات التالية:

الخطط والبرامج التنفيذية للخدمات:

- وتنبثق هذه الخطط والبرامج من سياسات واستراتيجيات مقررة سلفاً من مجلس الأمانة المكون من أربعين عضواً.
- تقوم الدوائر المختصة، وعددها 38 دائرة، حسب المخطط الهيكلي للأمانة، كلًا في مجال اختصاصها باعداد الدراسات والتصاميم والكلفة والبرنامج التنفيذي لأي جانب من جوانب الخدمات المذكورة.
- ويتم عرض هذه الدراسات على اللجنة المختصة والمنبثقة عن مجلس أمانة عمان الكبرى، وعددها ثلاث عشرة لجنة، وتعرض هذه الدراسات بعد ذلك على المجلس لأقرار تنفيذها.
- الاشراف المباشر من أجهزة الأمانة في الدوائر المعنية ورقابة تنفيذ هذه الخدمات بما يتفق مع المواصفات والجدول الزمني.
- المتابعة والرقابة والتفتيش المستمر على

كافة الخدمات المقدمة والتأكد من مطابقتها للمعايير والمتطلبات المعتمدة. وإلا اقتراح الخطط التطويرية. وهذا يتم من خلال مناطق الأمانة العشرين.

الخطط والبرامج الانفاقية:

• إذ يجب في هذا المجال أن يخضع تخطيط البرامج التنفيذية للخدمات لمعيار وواقع القدرة المالية للأمانة وتوضيح مصادر وأبواب الانفاق.

ويمكن في هذا المجال تقليص الأنفاق إلى الحد الأدنى إذا كان لدى البلدية القدرة المالية والموارد البشرية للقيام بتنفيذ هذه المهام بكوادرها.

تدعيم وتطوير العمل في كافة مجالات الخدمات البلدية من خلال:

• استقطاب الكفاءات ورفع مستوى قدراتهم بالندوات والمحاضرات والدورات والمؤتمرات.

• تطوير الموارد البشرية بما في ذلك توسيع قاعدة استخدامات الحاسوب ونظام المعلومات البلدية والجغرافية.

• تطوير اسلوب العمل من خلال اعتماد آلية للانجاز يرافقها آلية للمتابعة والمراقبة والتطوير.

• تطوير الانظمة والقوانين ذات العلاقة بالعمل البلدي وفي كافة المجالات لتواكب متطلبات العصر.

ثالثاً: مقومات تطوير الخدمات البلدية:

• لا بد لتطوير الخدمات البلدية من نظرة شمولية تأخذ في الاعتبار القواعد والأسس التالية:

- وضوح الأهداف والنتائج من تأدية الخدمة ومدى اهميتها للسكان وأولوية هذه الخدمة بين الخدمات الأخرى.

- وجود ووضوح المعايير للمستوى الذي يقاس به اثر الخدمة وجودة تنفيذها.

- قدرة البلدية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة سواءاً على المستوى البشري وأقصد الكفاءات أو على المستوى المالي أو على مستوى الموارد البشرية،لمشاريع تطوير خدماتها المقدمة للسكان.

- الاستقرار للحدود التنظيمية والإدارية للبلدية وضبط التوسع لهذه الحدود وضبط الانتشار الافقي للسكان وبمعنى آخر برمجة هذا التوسع وهذا الانتشار حتى يكون أثرالخدمات المقدمة فاعلاً وملموساً .

-اعتماد البرامج التنفيذية الزمنية لأعمال التطوير والصيانة لكافة مناحي الخدمات البلدية.

- توعية السكان ببرامج البلدية في تطوير خدماتها المقدمة لهم وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة بعملية التطوير والمحافظة على مكتسبات المجتمع المحلي.

رابعاً: معوقات تطوير الخدمات البلدية:

• تختلف معوقات تطوير الخدمات البلدية من مدينة لأخرى ومن بلد لآخر ومرد هذا الاختلاف يكمن في :

- عدم وضوح الهيكل التنظيمي للبلدية والوصف الوظيفي لوحداته الإدارية وعلاقاتها الافقية والرأسية وتوزيع الصلاحيات والمهام والمسؤوليات لكوادره وبما يتفق مع أهداف وسياسات المجلس البلدي ووظيفته تجاه المجتمع المحلي، ومع قدراته وموارده المالية والبشرية على تنفيذ هذه الاهداف والسياسات.

- اختلاف الأنظمة والقوانين التي تحدد هذه الخدمات واختلاف مستوى الصلاحيات والواجبات لأداءها بين المدن.

تداخل الصلاحيات بموضوع الخدمات بين البلديات والمؤسسات الحكومية، مما يضعف مستوى الخدمة ومستوى المسؤولية.

- عـدم وضـوح وظائـف المـدن والتـي تعتـبر الموجـه لنـوع الخـدمـة ومستواها وأثرها .

• الا ان البلديـات في مـختلـف الاقطـار تشـترك في وحـدة معوقـات عامة تؤثر على مستوى التطوير لخدماتها وتشمل:

- غيـاب مهمـة التخطيـط لـدى المجالـس واعتمادهـا علـى اسـلوب المعالجة الآنية لقضايا الخدمات اللازمة للسكان.

- عـدم وجـود واعتمـاد برامـج وخطـط تنفيذيـة وبرامـج صيانـة لدى المجالس البلدية للقيام بأداء وتنفيذ خدماتها حيال السكان.

- غيـاب المعايير لقياس مسـتوى الأداء ومسـتوى واثـر الخدمة البلدية على السكان.

- غيـاب المعايير لقياس مسـتوى الأداء ومسـتوى وأثـر الخدمة البلدية على السكان.

- القصور المالي لدى البلدية مما يسـاهم في عـجزها عن القيام بتنفيذ الخدمات المطلوبة منها.

- عـدم التـوازن بـين الإيـرادات والنفقـات ممـا يربـك الخطـط والبرامـج التنفيذية.

- ضعف قـدرة المجلس البلدي على تحصيل الأموال البلدية من عوائد ورسـوم وضرائـب ومـخالفـات وانعكاس ذلك سـلبياً علـى أداءها وعلى مستوى الخـدمات المقدمة، وضعف الأدوات القانونية للتحصيل.

- تراجـع الموارد البشـرية من أجهـزة وأدوات وآلات وآليات ومركبات لدى البلديات للقيام بأداء الخدمات المطلوبة منها.

- نقص الكفاءات والاعداد البشرية والخبرة في الاجهزة الفنية والإدارية لـدى البلديـة ممـا يؤخـر في تنفيـذ المهـام ويؤثـر سـلباً على مسـتوى الخدمات المقدمة للسكان.

- عـدم اعتماد برامـج متطـورة للمتابعـة والمراقبة للخدمـات البلدية وبرامج تنفيذها وصيانتها مما يؤثر سـلباً على مسـتوى الأداء ومستوى وأثر الخـدمة المقدمة.

- الانتشار غير المبرمج للأعمار والسكان مما يستنزف قدرات وموجودات وميزانية البلديات.

- التوسـع الاعتباطـي وغـير المـدروس في حـدود البلديـة ممـا يترتب تبعـات ماليـة وبشـرية إضافية علـى كاهـل البلدية لإيصـال الخـدمات لمناطق التوسع.

واخـيراً نطمح ومـن خـلال هذه الـنـدوة ضـرورة تـبـني بـرنـامـج للتنسيق بيـن المجالس البلدية في المـدن العربيـة الرئيسيـة على الأقـل يتيح تبادل الخبرات فـي مـجـال إدارة المـدن. وفقنا الله لخدمة مدننا العربية وبما يعود بالخير على مواطننا العربي .،،

إستطلاع

إقليم التفاح / لبنان

الدكتور / محمد دهيني

مواطن الجمال تأسرك بسحرها وتجذبك ، فانغام الشبيه في قلبك ترتقي ببصرك نحو شبيهها، نحو احدى عشر كوكباً هي على خريطة الوجود كالنجوم تضيء حلكة الليل المظلم ، وبها يهتدى الى ايات الخالق وإعجازه في خلقه وإبداعه ، هي قرى وبلدات إتحاد بلديات إقليم التفاح التي تشمخ مجداً وعزاً تطاول السماء رفعة وكبرياء عند حدود المدى على قمة جبل صافي الذي يضمها شرقاً على ارتفاع 1400 م عن سطح البحر حيث تتكسر على سفوحه الغمام كما ارزاء الدهر وغدراته . وتنحني امامه بخشوع الايمان ساجدة للباري الذي صور فأحسن ، والذي وهب فأنعم قرى الاتحاد وبلداته كقطعاً من الجنان الابدية وهي جباع ، عين بوسوار ، جرجوع ، عربصاليم ، حومين الفوقا ، عين قانا ، كفر فيلا ، صربا ، رومين ، حومين التحتا وعزة . في اقرب نقطة فيه تصل الى ارتفاع 400 م عن سطح البحر .

يقع مركز إتحاد بلديات إقليم التفاح والذي يرأسه الدكتور محمد سامي دهيني في بلدة جباع التي تعتبر عروس الاقليم وتضم عدد من الادارات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني حيث تبعد عن العاصمة بيروت حوالي 68كلم وعن مركز المحافظة في النبطية حوالي 16 كلم ،وعن مدينة صيدا بوابة الجنوب حوالي 23كلم .

ورغم صغر مساحة الاتحاد الجغرافية والتي تقارب 6000 هكتار الا ان تنوع تضاريسه بين جبل وتل ووادٍ اضفا على جمال وجوده وموقعه المشرف على المحيط مناخاً معتدلاً ساهم في تميزه وروعته هذا الغطاء السندسي الجميل الذي تتشحه اشجار الصنوبر والسنديان والملول وتفترش الارض تحتها سجادها المزركش بالوان الحياةٍ واملها ،عدا عن الاشجار المثمرة كالزيتون والتفاح والعنب وخلافها فضلاً عن كثرة الينابيع التي تفيض عذوبة كأن ميزاجها كافور وقلما تجد بلدة في قرى الاقليم لا تستقبلك بنهر او نبع ماء يتفجر أو ينساب تحت شجرٍ وارف ظلها ليروي ظمأ القادمين اليها بعد طول سفر وعناء مسير .

ولأن الطابع العام للاقليم هو الغطاء الاخضر المميز واغلب الاهالي المقيمين تساهم الزراعة في مدخولهم بل هي المصدر الرئيسي لرزقهم ، كان لا بد من الاهتمام بهم ومساعدتهم في تحسين إنتاجهم عبر توزيع نصوب مثمرة عليهم وتوعيتهم على سبل الاهتمام بمزروعاتهم ومكافحة الافات التي تصيبها ودعم التعاونيات الزراعية الموجودة وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة ومؤسسة جهاد البناء الانمائية .فضلا عن القيام بأعمال تشجير دورية لمداخل قرى الاتحاد والطرقات الرئيسية فيه .

كما عمد الاتحاد وضمن خطط سنوية الى الاهتمام وبشكل يلحظ حاجات القرى الانمائية وحاجات الفرد الحياتية اليومية كجزء من المجتمع الذي نصبو الى الارتقاء به نحو الافضل وصولاً الى الانماء المتوازن الذي يطال البشر كما الحجر ،فالى جانب توسيع الطرقات وتأهيلها وبناء جدران الدعم وتمديد خطوط الصرف الصحي للحد من إنتشار التلوث نتيجة تسرب المياه المبتذلة من الحفر الصحية ودخولها الى خزانات المياه الجوفية ،وتشجير مداخل قرى الاتحاد وبناء الملاعب الرياضية، والتخلص من مكبات النفايات العشوائية عبر تلزيم جمع ونقل النفايات الى خارج قرى الاقليم ،قام الاتحاد بتأهيل الكادر البشري لديه ولدى البلديات الاعضاء و مستخدميها عبر إقامة دورات تدريبية حول سبل إستخدام المعلوماتية في العمل البلدي الادراي بالاضافة الى ورش عمل حول قانون البلديات والتخطيط الاستراتيجي ، وورش عمل حول إدارة الكوارث .

وكان من نشاطات الاتحاد الى طالت الافراد والمجتمع تنظيم المهرجانات الرياضية ، ودورات تدريبية للسيدات على تعلم الاشغال اليدوية والحرفية لتحسين وضعهم المعيشي وزيادة مدخولهم ومساعدتهم بتسويق منتجاتهم عبر تنظيم معارض لهم (معرض الاونسكو ملتقى بلديات لبنان ، معرض

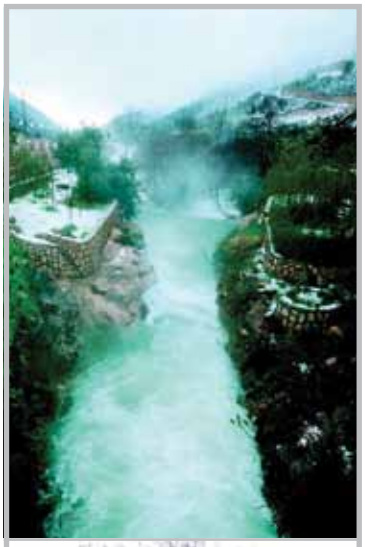

مليتا السياحي) بالاضافة الى العديد من دورات محو الامية بمستويات عدة ، هذا فضلاً عن دعم القطاع التربوي وتزويد المؤسسات التربوية بما يلزم لتمكينها من مواكبة التطور والحداثة وتوجيه الطلاب في المرحلة الثانوية نحو الاختصاصات التي يحتاجها السوق والمتاحة في الجامعات والمؤسسات الرسمية الموجودة لتعزيز دورها في خدمة الفرد عبر الاستعانة بمراكز متخصصة .

إن الموقع الطبيعي المميز لقرى الاقليم جعل منها محط رحال ليس فقط للطيور المهاجرة التي يطيب لها المكوث بين خيراتها ، بل كانت موطناً للكثير من الحضارات القديمة التي تركت اثارها بين وديانها وعلى قمم تلالها وجبالها ، لذا فتجد اثارات تحاكي جميع الحقبات التاريخية تقريباً منذ الانسان القديم وصولاً الى الاثار الرومانية والسلجوقية والعثمانية كالكهوف والمغاور والقلاع والحصون وبعض النوواويس واقنية جرى المياه التي حفرت في الصخور . وقد قام الاتحاد بتأهيل عدد من الاماكن والمنشآت الاثرية بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي .

في هجرتها نحو المدنية لا تزال قرى الاقليم تحتفظ بالكثير من الاصالة والعذرية واهلها الطيبون مازالو معالماً للكرم وحسن الضيافة ، تتهادى على ربوع الاقليم عدد من المؤسسات السياحية والمطاعم تشكل محط نزول الكثير من الزائرين الذين يطيب اليهم الجلوس في رياضها بين حفيف الصفصاف وتغريد الطيور وخرير المياه ليطربوا بعزف سمفونية ربانية تريح النفس وتعزز صفاءها وتساهم مع الهواء العليل في التخفيف من ضغط الحياة وهمومها ، فضلاً عن وجود عدد من الفنادق ابرزها المجمع السياحي التراثي الذي يشيده الاتحاد على هضاب بلدة عربصاليم وسيتم الانتهاء منه قريباً ليستعمل من قبل السياح كمسكن مؤقت .

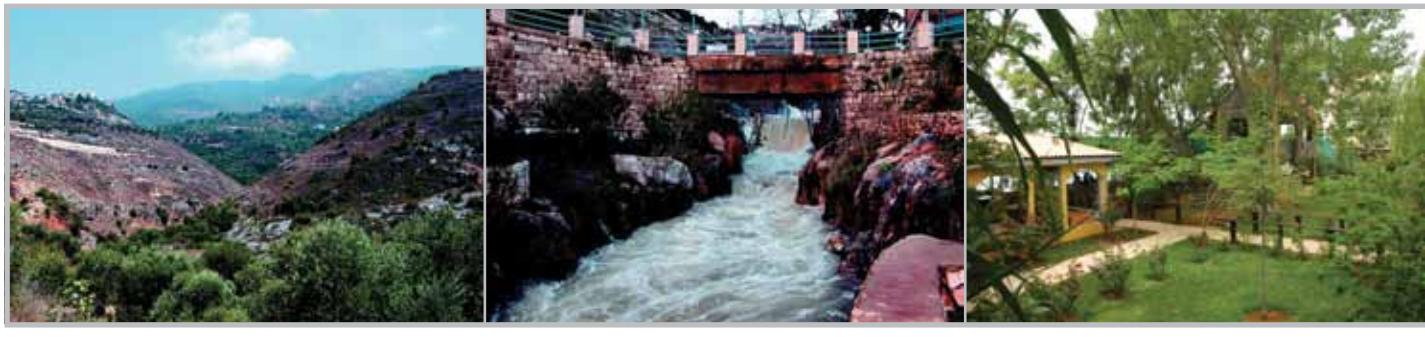

الاحتباس الحراري والسرد المشوش

حقيقة قضية الاحتباس الحراري عكس ما يروجه السياسيون وأنصار البيئة تماماً: فنحن نعلم الآن أن تكاليف الأضرار قد تبلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين قد تتجاوز تكاليف سياسات المناخ في نهاية المطاف 11 % من الناتج المحلي الإجمالي.

في تقرير بيورن لومبورغ "أستاذ مساعد في كلية كوبنهاغن لإدارة الأعمال، ومؤسس ومدير "مركز إجماع كوبنهاغن"، و مؤلف كتاب «حماة البيئة المتشككون»، وكتاب «اهدؤوا»، ومحرر كتاب «كم تكلف المشاكل العالمية العالم؟" أراد الوقوف على قضية الاحتباس الحراري من خلال هذا التقرير فيقولعندما يحدثنا الساسة في أنحاء العالم المختلفة بقصة الاحتباس الحراري العالمي، فإنهم يصوغونها وكأنها التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية، ولكنهم يعدوننا أيضاً بأنهم قادرون على التصدي لهذا التحدي بتكلفة زهيدة، في حين يعملون على تحسين العالم بطرق أخرى لا حصر لها، ونحن نعلم الآن أن كل هذا محض هراء.

يطلق أصحاب الثقل والنفوذ في عالم السياسة من وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على تغير المناخ وصف "التحدي الأعظم في جيلنا"، وكما يقول كيري، فإذا فشلنا في التصدي له فإن التكاليف ستكون "مأساوية". والواقع أن هذا كان التأكيد المعتاد على لسان الساسة منذ صدور ما يسمى "تقرير مراجعة شتيرن" بتكليف من الحكومة البريطانية عام 2006.

وحسب التقديرات الشهيرة التي خرج بها علينا ذلك التقرير، فإن الضرر الناجم عن الاحتباس الحراري العالمي يتراوح بين 5% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي- وهو إخلال كبير "على نطاق أشبه بذلك المرتبط بالحروب الكبرى والكساد الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين".

ويُقال لنا إن معالجة قضية تغير المناخ تحمل تكاليف أقل كثيراً، وقد بشرنا رئيس المفوضية الأوروبية بأن تكاليف سياسات الاتحاد الأوروبي المناخية، رغم أنها "لا تخلو من التكاليف"، لن تزيد على 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والواقع أن الساسة من المشارب والانتماءات المختلفة يرددون نتائج تقرير مراجعة شتيرن بأن الاحتباس الحراري العالمي يمكن تقليصه بالاستعانة بسياسات لا تتجاوز تكلفتها 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويُقال لنا فضلاً عن ذلك إن سياسات المناخ من الممكن أن تساعد على أكثر من نحو، فقد وعد الرئيس الأميركي باراك أوباما أن سياسات مكافحة الاحتباس الحراري العالمي قد تخلق خمسة ملايين وظيفة خضراء جديدة، وزعم الاتحاد الأوروبي أن الطاقة الخضراء من شأنها أن تساعد في "تحسين أمن الاتحاد الأوروبي في ما يتصل بإمدادات الطاقة".

ومع الانتهاء من أحدث تقرير صادر عن فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بات بوسعنا الآن أن نرى أن هذا السرد غير صحيح في أغلبه، فقد أظهر الجزء الأول من التقرير أن المشكلة المناخية حقيقية وقائمة بالفعل، ذلك أن الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري، خصوصاً ثاني أكسيد الكربون، تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة، وهذا في حد ذاته من شأنه أن يتحول في نهاية المطاف إلى مشكلة عالمية. وقد حظيت هذه النتيجة بتغطية إعلامية مكثفة.

بيد أن التقرير أظهر أيضاً أن الاحتباس الحراري العالمي تباطأ بشكل كبير أو توقف بالكامل في العقد ونصف العقد الأخيرين، وكل نماذج المناخ تقريباً تسجل درجات حرارة أعلى كثيراً من الحقيقة، وهذا يعني أن التحدي الحقيقي المتمثل بالاحتباس الحراري العالمي كان موضع مبالغة كبيرة، وقد دعت ألمانيا وغيرها من الحكومات إلى حذف الإشارة إلى التباطؤ.

وقد أظهر الجزء الثاني من تقرير فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ارتفاع درجات الحرارة الذي من المتوقع أن نعانيه في وقت ما من الفترة 2055 - 2080 سيؤدي إلى صافي تكلفة تتراوح بين 0.2% و2% من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل أقل من تكاليف عام واحد من الركود؛ لذا، ففي حين يقرر فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح أن الاحتباس الحراري العالمي يمثل مشكلة، فمن الواضح أن التكلفة أقل كثيراً من تكاليف الحربين العالميتين في القرن العشرين وأزمة "الكساد العظيم" في الثلاثينيات.

ومرة أخرى، لم يكن من المستغرب أن يحاول الساسة حذف هذه النتيجة أيضاً، فقد وجد المسؤولون البريطانيون أن التقدير الذي خلصت إليه عملية مراجعة الأقران "خال من أي معنى على الإطلاق"، وطالبوا هم والمسؤولون من بلجيكا والنرويج واليابان والولايات المتحدة بإعادة كتابته أو شطبه، ووفقاً لتكهنات أحد الأكاديميين فربما استشعرت الحكومات "بعض الحرج" إزاء تقويض الأمم المتحدة لمزاعمهم السابقة المبالغ فيها.

ثم أظهر الجزء الثالث من تقرير فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن السياسات المناخية القوية سوف تكون أكثر تكلفة من مزاعم الحكومات، حيث قد تصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، ثم 6% في عام 2050،

ونحو 11 % بحلول عام 2100. ومن المرجح أن تكون التكلفة الحقيقية أعلى كثيرا، لأن هذه الأرقام تفترض سياسات ذكية يتم تفعليها على الفور بالاستعانة بتكنولوجيات أساسية تتاح على نحو أشبه بالسحر.

ومرة أخرى حاول الساسة حذف أو تغيير الإشارة إلى هذه التكاليف الباهظة، وشرح لنا المسؤولون البريطانيون أنهم يريدون خفض تقديرات التكاليف هذه لأنها "من شأنها أن تعطي دفعة قوية لأولئك الذين يشككون في ضرورة التحرك".

ولم تُخلَق الوظائف الخضراء إلا بفضل إعانات الدعم الكبيرة، وهو ما يتكلف خسارة عدد مماثل من الوظائف في مكان آخر، والواقع أن كل وظيفة إضافية تم خلقها تكلف أكثر من 11 مليون دولار في الولايات المتحدة، والواقع أن المزاعم السطحية بأن المصادر المتجددة من الممكن أن تعزز أمن الطاقة تبدو الآن أقل إقناعاً بعد اندلاع الأزمة في أوكرانيا؛ والآن تدرك أوروبا أن إمدادات الطاقة الضخمة المستقرة فقط هي التي تشكل أي أهمية.

لقد صور لنا البعض أن تغير المناخ كارثة ضخمة قد تبلغ تكاليفها 20 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن الساسة الشجعان قادرون على التصدي لهذه الكارثة بتكاليف لا تتجاوز 1 % من الناتج المحلي الإجمالي، والحقيقة هذه العكس تماماً: فنحن نعلم الآن أن تكاليف الأضرار قد تبلغ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين قد تتجاوز تكاليف سياسات المناخ في نهاية المطاف 11 % من الناتج المحلي الإجمالي.

والأمر الذي يجعل هذه القصة أكثر إذهالاً أن الخبراء كانوا يعرفون كل هذه الحقائق تقريباً لفترة طويلة، فقد أُنتِج تقرير مراجعة شتيرن بواسطة بيروقراطيين ولم يخضع قط لمراجعة الأقران، وكان خبراء الاقتصاد يعلمون أن تكاليف الأضرار كانت موضع مبالغة شديدة، وأن التقديرات كانت شاذة مقارنة بالأبحاث الأكاديمية، وكانت التوقعات البالغة الانخفاض لتكاليف السياسات ذات نتائج زائفة ناجمة عن تجاهل أغلب الالتزامات، ومرة أخرى تتناقض مع العمل الأكاديمي.

وتتحمل وسائل الإعلام، اللاهثة وراء عناوين مبهرة، جزءاً من المسؤولية مع الساسة عن هذا الوضع، ففي أعقاب صدور تقرير شتيرن، كتبت إحدى الصحف البريطانية: "تحركوا الآن وإلا فإن العالم كما نعرفه سوف يُفقَد إلى الأبد"، إن تحري الدقة أقل جاذبية ولكنه أكثر تنويراً وفائدة للناس.

نحن نعيش في عالم يرجع السبب وراء وفاة من كل ست وفيات فيه إلى أمراض معدية يسهل علاجها؛ وتنجم وفاة من كل ثماني وفيات عن الهواء الملوث، المنبعث غالباً من الطهي داخل المنازل باستخدام الروث وأغصان الأشجار كوقود؛ ويعيش مليارات من البشر في فقر مدقع، وبلا كهرباء وقليل من الطعام، ولا يجوز لنا أبداً أن نتقبل فكرة مفادها أن أعظم تحديات العالم قد يتمثل بالحد من ارتفاع درجات الحرارة في جيلنا بما لا يتجاوز جزءاً صغيراً من الدرجة المئوية.

والحل يتلخص في الكف عن التصفيق والتهليل للساسة الذين يحذروننا من الكارثة ويروجون لسياسات هزيلة، فبدلاً من تخصيص إعانات الدعم للطاقة الشمسية وطاقة الرياح مع تحقيق فوائد لا تُذكَر، يتعين علينا أن نستثمر في إبداع الطاقة الخضراء للأمد البعيد، وينبغي لنا أن نعطي المزيد من الاهتمام لكل المشاكل الأخرى، ولعل هذا يكون أقل تسلية وإمتاعاً، ولكن المنفعة المترتبة عليه سوف تكون أعظم كثيراً.

بيانات ضخمة لطلاب الفقراء

تحتاج الدول إلى أشخاص مهرة وموهوبين لاستحداث أفكار مبتكرة تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأجل، وينطبق هذا على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن أمراً كهذا لن يتحقق دون استثمار في التعليم والتدريب، فإذا كنا نسعى إلى القضاء على الفقر والحد من البطالة ووقف التفاوت الاقتصادي المتزايد، فيجب أن نجد طرقاً جديدة للتعليم تكون أفضل وأقل تكلفة، مع قابلية تطبيقها على نطاق واسع.

في تقرير جين يونغ كاي " نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول بمؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي" الذي نشر في "بروجيكت سنديكيت بالاتفاق مع «الجريدة" يقول أن هذا الهدف قد يبدو بعيد المنال حتى بالنسبة إلى الدول الأكثر ثراء، لكن التجميع والتحليل والاستخدام الذكي للبيانات التعليمية يمكن أن يحدث اختلافا كبيراً، ولحسن الحظ فإننا نعيش في عصر تمنحنا فيه تكنولوجيا المعلومات الأدوات المناسبة لإفساح المجال للحصول على تعليم عالي الجودة ميسور التكلفة، فالبيانات الضخمة- ويقصد بها مجموعات البيانات الهائلة المعقدة التي تستخدمها الشركات لتحليل سلوك المستهلك والتنبؤ به- يمكن أن تزود المعلمين والشركات بكميات غير مسبوقة من المعلومات عن أنماط تعلم الطلاب، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المدارس في إضفاء طابعها الخاص على العملية التعليمية بأساليب أكثر تطوراً وحنكة. وتحاول مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية- وهي ذراع البنك المختصة بإقراض القطاع الخاص- تسخير هذه الإمكانية لدعم النظم التعليمية الوطنية، وقد أُطلقت مؤخراً مبادرة تسمى نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم (SABER) بهدف جمع ومشاركة البيانات المقارنة حول السياسات والمؤسسات التعليمية من دول من مختلف أنحاء العالم.

ويمكن أن تكون للقدرة على جمع المعلومات حول تفاعل المعلمين والطلاب والتفاعل بين الطلاب ونظم التعلم في القطاع الخاص تأثير عميق، ففي كينيا على سبيل المثال، تطبق

أكاديميات بريدج الدولية منهج التعلم التكيفي على نطاق واسع، وتدير بريدج، وهي عميل لمؤسسة التمويل الدولية أسسها ثلاثة ممولين أميركيين، 259 مدرسة للروضة والمرحلة الابتدائية، بمتوسط رسوم شهرية لا يتجاوز ستة دولارات، وتعد هذه المدارس معملاً ضخماً للتعلم للطلاب والمربين على السواء. وتختبر بريدج أساليب مختلفة في تعليم المهارات والمفاهيم القياسية، وذلك بعرض نسختين من الدرس الواحد في عدد كبير من الفصول في وقت واحد، ويشرح المعلمون الدروس وفق خطط موحدة ومفصلة، وعبر حواسب لوحية تقوم بتقصي الوقت المستغرق في شرح كل درس. وتُسجل نتائج الامتحانات على الحاسب اللوحي الخاص بالمعلم، حيث يتم تسجيل أكثر من 250 ألف علامة كل 21 يوما، ووفقاً لهذه البيانات يقوم فريق التقييم في بريدج بتحديد الدرس الأكثر فعالية وتوزعه على باقي شبكة المدارس التابعة للأكاديمية.

ونحن ندرك أن هناك عوامل قد تتسبب في انخفاض أداء الطالب، منها على سبيل المثال لا الحصر حرارة الصيف اللافحة في فصول غير مكيفة الهواء، ووجود مشاكل في البيت، وضعف مستوى بعض المعلمين، لكن عندما يجمع المرء النتائج على نطاق واسع، تتساوى المتغيرات وتبرز الاختلافات المهمة، وهنا تكمن القيمة العظيمة للبيانات الضخمة.

وتمثل سابيس SABIS حالة أخرى في هذا السياق، وهي شركة تقدم خدمات التعليم من مرحلة الروضة إلى المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقوم سابيس باستكشاف كميات هائلة من البيانات لضمان تطبيق معايير عالية وتعزيز الأداء الأكاديمي لما يزيد على 63 ألف طالب. ويسفر التتبع المستمر للأداء الأكاديمي للطلاب عن أكثر من 14 مليون نقطة بيانات يتم استغلالها في صياغة شكل العملية التعليمية وتحقيق أهداف التعلم وضمان الاتساق والترابط بين شبكة المدارس التي تديرها الشركة في 15 دولة.

وتعد نيوتن Knewton، وهي منصة للتعلم التكيفي تضفي الطابع الشخصي على الدورات الرقمية باستخدام التحليل التنبؤي، شركة أخرى رائدة في ثورة البيانات. فباستخدام محتوى وتوجيه مصممين خصيصا، يمكن حتى للفصول التي تفتقد إلى موارد المدارس الخاصة توفير التعلم الفردي، وبالتالي يقضي المعلمون أوقاتهم بطريقة تعد الأكثر فعالية في تلك الحالة- وهي حل المشكلات مع الطلاب- بدلاً من شرح دروس غير متمايزة.

لكن مع هذه الفوائد لا يخلو الأمر من المخاطرة، فقد بدأنا نصطدم بتحدي كيفية الاستفادة من الإمكانية الهائلة للبيانات الضخمة في التعلم مع الحفاظ على خصوصية الطلاب في الوقت ذاته، ففي بعض الحالات تتجاوز تكنولوجيا جمع البيانات قدرتنا على تحديد كيفية جمع هذه البيانات وتخزينها ومشاركتها. ومهما بلغت الدقة في تأمين البيانات، تظل الحاجة قائمة إلى هيكل واضح لإجازة استخدامها، وفي كثير من الدول النامية، لا توجد قواعد منظمة تضمن خصوصية البيانات على الإطلاق.

وتبشر الواجهة المشتركة بين البيانات والتعليم بمنتجات تعليمية جديدة لتحسين التعلم، مع فوائد كامنة هائلة للفقراء خاصة، ولإدراك هذه الفوائد - وتحقيق ذلك بشكل مسؤول - يجب ضمان ألا تكون عملية جمع البيانات مبالغاً فيها أو غير مناسبة وأن يكون هدفها تدعيم التعلم. وينبغي للقطاع الخاص والحكومات والمؤسسات مثل مجموعة البنك الدولي صياغة قواعد تنظم كيفية جمع ومشاركة واستخدام المعلومات الحساسة بشأن أداء الطلاب، فهذا أقل ما يستحقه الآباء والطلاب.

إصدارات

مركز البيئة للمدن العربية يطلق العدد الثامن من مجلة بيئة المدن والثالث لمجلة بيئتي للأطفال

المدن الذكية المستدامة عنوان العدد الثامن من مجلة بيئة المدن الالكترونية التي يصدرها مركز

المدن الذكية المستدامة هذا هو التحدي الأكبر لمخططي المدن وهو العنوان الذي إختاره مركز البيئة للمدن العربية الذي أطلق على العدد الثامن من المجلة الإلكترونية بيئة المدن ليركز العدد على أفضل الممارسات العالمية في مجال تطبيقات المدن الذكية.

استهدفت المجلة والتي يتم توزيعها إلكترونيا من خلال الموقع الإلكتروني التعريف بالتطبيقات في مجال الري الذكي وكذلك التحكم بنظم الإنارة وترشيد استهلاك معدلات الطاقة وإلقاء الضوء على تطبيق الامارت البيئي "دليلك الى الاستدامة" كما تم تسليط الضوء على نماذج لمدن عالمية نجحت في أن تقدم نفسها كمدينة متكاملة تتزاوج فيها التقنيات الحديثة بالسياسات البيئة وإرادات المخططين لتنتج نموذجا مثاليا لمدينة نظيفة خالية من الملوثات مع الحفاظ على ترشيد أعلى لمستويات استخدام الطاقة وحكما نية في السلوك البيئي الرشيد كما هو معمول به في مدينة تويوتا وفيجاساوا اليابانيتين.

يجدر الإشارة إلى أن مجلة بيئة المدن قد حققت معدل رضا متميز من قبل القراء والمتابعين من مختلف دول العالم اذ تم قياس أربعة عناصر هي المحتوى العلمي والتصميم وسهولة الوصول للمعلومات وكذلك الموضوعات التي يتم تغطيتها من خلال المجلة الإلكترونية وجاءت نسبة الرضا العام لجمهور المستفيدين 95%.

تم إصدار العدد الثالث من مجلة "بيئتي" للأطفال التي توزع بشكل مجاني للاطفال وطلبة المدارس بعنوان "الحفاظ على الثروة المائية" وتثقيف الناشئة بكيفية الإستخدام الأمثل للماء وترشيد إستهلاك المياه في المنازل والمدارس وغيرها ... يذكر أن مجلة بيئتي تحظى برعاية من شركة إتصالات وهيئة كهرباء ومياه دبي المؤسستين اللتين حرصتا على أن تكون مجلة بيئتي للأطفال جزءا من رسالتهما الإجتماعية ومبادراتهما تجاه البيئة المحلية.

بعد سلسلة من الاجتماعات الناجحة بين مركز البيئة للمدن العربية ووزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات فقد اتفق الجانبان على أن يتم توزيع مجلة بيئتي على جميع طلبة المدارس من خلال المناطق التعليمية على أن يتم وضع نسخ من المجلة في مكتبات المدارس وتوزيع بقية الأعداد الورقية على الطلبة وتحفيزهم للاطلاع على الموقع الإلكتروني لها.

(الإسلام ولقاء الحضارات في القرون الوسطى)

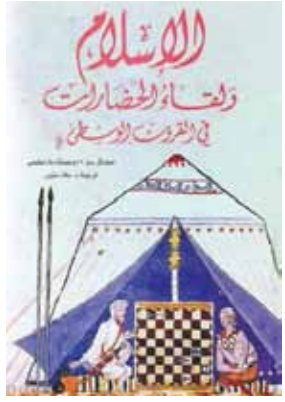

الإسلام ولقاء الحضارات

(الإسلام ولقاء الحضارات في القرون الوسطى)، كتاب جماعي، أشرف على تحريره كل من دومينيك بارتيلمي وميشال سو، وترجمه جان ماجد جبور. صادر عن المكتبة الشرقية في بيروت.

يضم الكتاب مقدمة وعشرة فصول وخاتمة كتبها عدد من الباحثين المتخصصين. كتب المقدمة ميشال سو تحت عنوان (إسلام القرون الوسطى، أبو ظبي اليوم: ملتقى الحضارات)، وساهم في المقدمة بيار توبار الذي تحدث عن فضل الإسلام على الغرب في القرون الوسطى.

يتناول الجزء الأول في الكتاب (الفتح الإسلامي: صدامات ومبادلات أولى ،من القرن السابع الى القرن العاشر)، حيث كتب ميشال سو عن شارلمان وهارون الرشيد: (اللقاءات الأولى بين العالم الإسلامي والغرب المسيحي)، ومحمد الطاهر المنصوري عن (المبادلات الأولى بين بيزنطة والشرق الإسلامي)، وفلورا بلانشون عن (صدام النخب الحربية العربية والصينية والتركية في آسيا الوسطى)، وشو - إيشي ساتو عن (المبادلات البحرية بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى من خزينة كنوز شوسو - إن، وأديث باربيه - رينو عن (البيروني والهند: حوار الثقافات). أما الجزء الثاني فجاء بعنوان (مواجهات في الغرب وحروب صليبية (القرن العاشر - القرن الثاني عشر)، حيث تحدث كل من جان كلود شاينيه عن (الإمبراطورية البيزنطية والقوى الإسلامية الكبرى)، وآن - ماري اده عن (الشرف لدى الفرسان الإفرنج في المصادر العربية زمن الحملات الصليبية)، ودومينيك بارتيلمي عن (من بروسيلياند الى بغداد ؟ المغامرة الشرقية لخمسة فرسان إفرنج). أما الجزء الثالث ديون الغرب (القرنان الثاني عشر والثالث عشر)، حيث تحدث ايف ساسييه عن (التعرّف إلى الإسلام ونقده لدى مثقفي القرن الثاني عشر)، وجاك فيرجييه عن (العلوم العربية في القرون الوسطى)، واليزابيت كروزيه - بافان عن (مغامرات تجارية إيطالية في الشرق). وتناول دومينيك بارتيلمي في خاتمة الكتاب مسألة (التقاء الحضارات).

تكمن أهمية الكتاب في تسليط الضوء على التأثير المتبادل بين العالمين الإسلامي والغربي في القرون الوسطى، ولكن أبحاثه سلطت الضوء أكثر على المجهولات المعرفية خصوصاً في الغرب، عن موقع ودور الحضارة العربية الإسلامية.

(الفوائد في أصول علم البحر والقواعد)

الفوائد في إصول علم البحر

صدر عن دار الكتب الوطنية في هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة نسخة محققة جديدة لمخطوط (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد) لأستاذ علم الملاحة العربي شهاب الدين أحمد بن ماجد، وضعها المؤرخ الجغرافي حسن صالح شهاب قبل وفاته.

يلفت المحقق في مقدمته، إلى أن المخطوط تم نشره بوسائل النشر الحديثة في أوروبا قبل بلاد العرب، فقد عثر الباحث والمستشرق الفرنسي غابرييل فرّان على نسخة من الكتاب عام 1912 مع مخطوطة أخرى في المكتبة الوطنية بباريس، وبهذا عرف العالم دور العرب الحضاري والمهم في مجال الملاحة العالمية.

ويقدّم المحقق نسخة قيّمة من الكتاب بعد مقارنته بعدة نسخ من المخطوطة التي وجدت في المكتبة الظاهرية بدمشق، ومكتبة الأستاذ علي التاجر في البحرين، ومكتبة الشيخ عبدالله خلف الدحيان في الكويت، بالإضافة إلى نسخة موجودة في مكتبة البودليون في أكسفورد في بريطانيا. وصحح المحقق في هذا الكتاب أجزاء من المخطوطة وردت في كتب سابقة.

يحتوي الكتاب على مقدمة للمحقق ومقدمة أخرى للمؤلف ابن ماجد، يقول فيها «إن العلوم في الدنيا أسمى مخفرا وأربح متجرا، وأجل مرتبة وأشرف منقبة: فعلوم البحر هي من العلوم التي تُعرّف قبلة الإسلام بأصحّ منها، فما أوتي بالمراكب من الهند والشام والزنج وفارس والحجاز واليمن وغيرها. بقصد لا يميل عن الجهة المطلوبة بأموال وأرواح، يُعدّ دليلا مؤكدا على أن هذا العلم يدل على معرفة القبلة، فيحتاج إليه أهل الفرائض».

يصنف هذا الكتاب المختصر لركاب البحر وربابنته فوائد كثيرة تتناول ظواهر وغوامض تتعلق بعلوم الفلك والملاحة والطبيعة.

(تاريخ فن العمارة العراقية في مختلف العصور)

أصدر المهندس الباحث شريف يوسف كتاب بعنوان (تاريخ فن العمارة العراقية في مختلف العصور)... وهو أحد كبار رواد العمارة المعاصرين، عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أشرف على تحرير وطباعة هذا الكتاب المعماري أستاذ العمارة الدكتور إحسان فتحي. ويقع المجلد في 656 صفحة من القطع الكبير، ويعتبر من الكتب التي تبحث في تاريخ العمارة، بكونه يغطي للمرة الأولى أكثر من خمسة آلاف عام من فن العمارة العراقية، وذلك من خلال توثيق وتحليل مفصلين لعدد كبير من الآثار والمنجزات المعمارية، ابتداء من أولى الحضارات في تاريخ الإنسانية وهي الحضارة السومرية، ومرورا بالأكادية، والآشورية، والبابلية، والاخمينية، والإغريقية، والساسانية، ثم العربية، والبويهية، والسلجوقية، والايلخانية، والعثمانية، وحتى نهاية فترة الانتداب البريطاني عام 1932.

تاريخ فن العمارة العراقية

الكتاب بمثابة موسوعة متخصصة في العمارة العراقية القديمة، ومن المراجع الأساسية في تاريخ العمارة في الوطن العربي.

(تاريخ الثقافة العالمية) عرض للثقافات والحضارات عبر العصور

تاريخ الثقافة العالمية كتاب للباحثين الروسيين دينيس تشيكالوف وفلاديمير كوندراشوف، تم ترجمته إلى العربية عن الروسية عماد محمود طحينة وصادر عن مشروع (كلمة) للترجمة في أبو ظبي.

تتمثل أهمية كتاب (تاريخ الثقافة العالمية) في أن القارئ يستقل قطار الزمن ليجوب بالزمان والمكان بقاع العالم التي شهدت ثقافات وحضارات متنوعة في عصور مختلفة، فيتوقف في كل محطة ويدرس ويتمعن في ثقافة أهلها وثروتهم الروحية. مؤلفا الكتاب أكاديميان روسيان من أشهر الروائيين الروس المعاصرين، وهو صاحب مؤلفات في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، من بينها (القاموس الفلسفي الحديث)، و (تاريخ الأديان) إضافة إلى عدد من القصص والروايات والأبحاث من أهمها (الثقافة الأثنية - التاريخ والنظرية)، و (الدراسات الثقافية بصفتها منظومة معارف).

يبرز الكتاب أهمية الثقافة بأنها وعاء يصب فيه أفراد أي أمة عصارة فكرهم وجهدهم، وتمثل الإنجازات الثقافية الكنز الأمثل والأكثر ديمومة وحيوية في تاريخ الأمم، وهي أسلوب الحياة الذي يتشربه الأفراد منذ ولادتهم عادات وتقاليد وإبداعاً، وينقلونه من جيل إلى آخر، ومن هنا تأتي مفاهيم (الهوية الثقافية) و (التفرد الثقافي) و (تنوع الثقافات). كما يتم تسليط الضوء من خلال الكتاب على تباين آراء الفلاسفة والمفكرين على مر العصور في شأن تاريخ الثقافة العالمية، من خلال استعراض شامل ومفصّل للظروف التاريخية

كتاب الثقافة العالمية

التي واكبت نشأة الثقافة وتطورها، فجاءت فصول الكتاب مرتّبة وفقاً للتسلسل الزمني لمحطات تاريخ البشرية.

سيارات ذاتية القيادة لتخفيف الازدحام

أشارت تقارير حديثة عن معهد ماساتشوستس للتقنية الأميركية بأن السيارات ذاتية القيادة يمكن أن تحد من التكدس المروري بواقع أربعة أخماس على طرق المدن المزدحمة بآسيا، وذلك مع استخدام برامج المشاركة أيضاً.

وأظهر التقرير أن الجمع بين برامج المشاركة والسيارات ذاتية القيادة يمكن أن يسمح للمدن في آسيا وأماكن أخرى بالوفاء بمتطلبات التنقل مع وجود 20% من الحركة المرورية حالياً في شوارعها المكدّسة.

أعلى وأطول تلفريك بالعالم

تم في بوليفيا افتتاح أول خط من شبكة (التلفريك الحضري) الأعلى والأطول في العالم بين لاباز وإل ألتو بتكلفة مالية قدرها 234 مليون دولار لربط (لاباز) بـ (إل ألتو) على علو يتراوح بين 3200 و4000 متر في قلب جبال الأنديز.

يسمح هذا الخط للركاب بالانتقال من مدينة إلى أخرى في أقل من 10 دقائق، علماً أن الرحلة تستغرق بالسيارة أو بوسائل النقل العام أكثر من نصف ساعة.

تمتد شبكة التلفريك على حوالى 10 كيلومترات، مع 2,6 كيلومتر للخط الأول و7,3 كيلومترات للخط الثاني المرتقب تدشينه في نهاية العام. وسعمل هذا النظام لمدة 17 ساعة في اليوم على مدار السنة، ويتسع لنقل 18 ألف شخص في الساعة الواحدة، بحسب التقديرات الرسمية.

وتباع تذكرة النقل الواحدة في مقابل 3 بوليفيانو (43 سنتاً من الدولار)، بينما يستخدم التلفريك الآخر المتوفر في وسط بوليفيا لأغراض سياحية لا غير.

إزالة الغابات تؤدي إلى تراجع كميات الغذاء المتوفرة للأسماك

ذكرت دراسة علمية حديثة أن إزالة الغابات تؤدي إلى تقليل كميات أوراق الشجر التي تسقط في مياه الأنهار والبحيرات على نحو يفضي إلى تراجع كميات الغذاء المتوفرة للأسماك.

وخلص الباحثون إلى أن كمية الطعام المتوفرة أثرت على حجم الأسماك الصغيرة في الأنهار والبحيرات، وكذلك على حجم الأسماك التي استطاعت البقاء وصولا إلى مرحلة البلوغ،

وقال فريق البحث الذي أجرى الدراسة التي نشرت في مجلة (نيتشر كوميونيكيشن) البريطانية إن النتائج أوضحت وجود صلة بين حماية البرك التي تكونها مياه الأمطار وعدد الأسماك السليمة في المياه العذبة.

وقال أندرو تاننتساب من قسم علوم النبات بجامعة كامبريدج والمشرف على الدراسة، أن نحو 70 % من المادة الحيوية للأسماك تتشكل من الكربون الناتج من الأشجار والأوراق بدلا من مصادر السلسلة الغذائية الموجودة بالمياه. وتتميز العوالق التي تتغذى على كربون الطحالب بأنها ذات قيمة غذائية أعلى. كما يعد الكربون العضوي الذي يأتي من الأشجار وينجرف إلى البحيرات مصدرا غذائيا مهما بالنسبة للأسماك في المياه العذبة، ويعزز نظامها الغذائي لضمان نموها من حيث العدد والقوة.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن المناطق الغنية بالعوالق الحيوانية تعد أكثر الأماكن الغنية بالأسماك من حيث الحجم والامتلاء.

أكبر متحف للأحياء المائية في العالم

افتتح أكبر متحف للأحياء المائية في العالم بجزيرة هينجين الصينية، بالقرب من إقليم ماكو جنوب البلاد، وأكدت موسوعة جينيس للأرقام القياسية أن المتحف، الذي يحمل اسم (أوشن كينجدوم)، وتعني (مملكة المحيط) قد حطم 5 أرقام قياسية عالمية. وتشمل هذه الأرقام القياسية الموجودة بالمتحف كميات من المياه تعادل 50 مليون لتر تقريبا، كما توجد به أكبر قبة للمشاهدة تحت الماء في العالم، وأكبر مستودع مائي، وأكبر نافذة مائية وأكبر سياج من مادة الأكليريك.

ندوات ومؤتمرات

المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث
مدينة شرم الشيخ 14-16 سبتمبر 2014

يعقد المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في مدينة شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 14-16 سبتمبر 2014.

تكمن أهمية المؤتمر بإلقاء الضوء على التقدم المحرز في جهود الحد من مخاطر الكوارث وتتبع تنفيذ إطار عمل هيوغو 2005 – 2015 في المنطقة العربية. كما سيتم خلال المؤتمر تحديد الأولويات الإقليمية نحو اطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

لمزيد من المعلومات وللتسجيل الاتصال على:

الموقع الإلكتروني: www.unisdr.org/arabstates

المؤتمر الدولي الرابع (إدارة النفايات الصناعية والخطرة)
كريت – اليونان 2-5 ديسمبر 2014

يعقد المؤتمر الدولي الرابع حول (إدارة النفايات الصناعية والخطرة) في كريت باليونان خلال الفترة 2 – 5 سبتمبر 2014.

سيتم خلال المؤتمر مناقشة أفضل السبل للحد من التلوث والطرق الأمثل للتخلص من النفايات وانعكاساتها الخطرة على المدن.

لمزيد من المعلومات والاستفسارات والتسجيل الاتصال على:

هاتف: 00302821037790 فاكس: 00302821037850

البريد الإلكتروني: hwm.conferences@enveng.tuc.gr

الموقع الإلكتروني: www.hwm-conferences.tuc.gr

المؤتمر السنوي الثامن
(المهارات القيادية والإشراقية ودورها في تحسين وتطوير الأداء في أمانات المدن والبلديات في ظل استخدامات تكنولوجيا المعلومات)
عمّان – الأردن 24-28 أغسطس 2014

يعقد المؤتمر السنوي الثامن (المهارات القيادية والإشراقية ودورها في تحسين وتطوير الأداء في أمانات المدن والبلديات في ظل استخدامات تكنولوجيا المعلومات) في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 24 - 28 أغسطس 2014.

سيتضمن المؤتمر عدة محاور من بينها: القيادة الإدارية والعالمية، الإدارة والتخطيط واستشراف المستقبل، التغير والمتغيرات، التكنولوجيا المعاصرة ودورها في إدارة وتخطيط المدن والبلديات.

لمزيد من الاستفسار الاتصال على : مديرة التدريب السيدة / أميرة السمهوري

نقال: 00962796663357 أو هاتف : 0096265563860 - فاكس : 0096265563861

البريد الإلكتروني: info@petraconf.com

اجتماع فريق الخبراء / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)
بيروت 4 – 5 نوفمبر 2014

يعقد اجتماع فريق خبراء - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) حول « التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية» خلال الفترة من 4-5 نوفمبر 2014 في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

سيتناول الاجتماع احد المكونات الهامة لبرنامج عمل الإسكوا الحالي في تعيين الأولويات الإقليمية للتنمية الاجتماعية في اطار تطوير أهداف التنمية المستدامة التي من شانها أن تشكل الأرضية الأساسية في صياغة أجندة الأمم المتحدة بعد عام 2015.

للمزيد من المعلومات الاتصال على السيدة / نائلة حداد - مسؤول أول تنمية اجتماعية / شعبة التنمية الاجتماعية

هاتف: 00061978460 - البريد الإلكتروني : haddad8@un.org

السيدة / سلوى محمد هاتف: 00961978416 - البريد الإلكتروني: mohamed1@un.org

مدن حول العالم

كلوج الرومانية تفوز كأفضل مدينة في الاتحاد الأوروبي

كلوج رومانيا

اختيرت مدينة (كلوج-نابوكا) الرومانية كأفضل مدينة في الاتحاد الأوربي على رأس 100 مدينة أوربية من حيث جودة الهواء ونقائه. المدينة تقع في وسط إقليم (ترانسيلفانيا) التاريخي، وهي ثالث أكبر مدينة في رومانيا واحتلت المرتبة الأولى على كل هذه المدن.

وتعتبر واحدة من بين اثنتين فقط من المدن الكبرى في أوربا التي يبلغ فيها متوسط عدد أيام تلوث الهواء الذي يتجاوز المعدلات العادية، هو صفر، أما المدينة الأخرى فهي (أدنبرة) في إسكتلندا، ولكن (كلوج) فازت بالمرتبة الأولى لانخفاض المعدل المتوسط في مؤشرات تحليل تلوث الهواء.

كلوج الرومانية تفوز كأفضل مدينة في الاتحاد الأوروبي

افتتحت أعلى حديقة تزلج في العالم في جبال الإنديز البوليفية، وتقع الحديقة البالغة مساحتها 1000م^2 في المحمية الطبيعية (بورا بورا) شمال لا باز على ارتفاع 3600م فوق سطح البحر. وساعد نحو مئة متطوع من 17 دولة في بناء الحديقة في الشهور القليلة الماضية. يذكر أن جميع المتطوعين متزلجون وعلى دراية بالهندسة المعمارية والبناء. وبخبرتهم كمتزلجين يعرفون كيف يجب أن تكون المنحنيات والحواجز و هذا ما يجعل هذا المكان شديد التميز.

إسبانيا الأولى عالميا في «الصحة» وبريطانيا في «التكنولوجيا»

قدم موقع economist رسمًا توضيحيًا بأفضل الدول، وترتيبها في كل مجال، حيث استند مستشار الاقتصادي الدولي، سيمون أنهولت، الذي قام بعمل هذا المؤشر، على 35 من المجموعات البيانية، ويتم تقسيمها إلى سبع مجالات، مثل التكنولوجيا، والصحة، والثقافة وغيرها. احتلت إسبانيا وهولندا المرتبة الأولى في مجال الصحة والأفضل عالمياً. وفي مجال التكنولوجيا والعلوم احتلت بريطانيا وأستراليا المرتبة الأولى. أما الثقافة فجاءت بلجيكا وهولندا في المقدمة، وفي مجال الازدهار احتلت إيرلندا وسويسرا المقدمة.

من أخبار المدن العربية

مدينة قسنطينة
عاصمة للثقافة العربية سنة 2015

•• الجزائر

تستعد مدينة قسنطينة (450 كيلومترا شرق العاصمة الجزائرية) لتكون عاصمة للثقافة العربية سنة 2015، وذلك وذلك بعد أربع سنوات من استضافة مدينة تلسمان (450 كيلومترا غرب العاصمة) عاصمة للثقافة الإسلامية، وبعد الجزائر عاصمة للثقافة العربية سنة 2007.

مدينة قسنطينة أو (سيرتا) التي بنيت فوق صخرة كبيرة تعتبر واحدة من أجمل المدن الجزائرية، الجسور السبعة التي تربط بين جنباتها أعطتها صبغة جميلة غير موجودة في أي مدينة أخرى من المدن الجزائرية، إضافة إلى جسر ثامن أطلق عليه اسم (جسر الاستقلال)، أو (الجسر العملاق) والذي يفوق طوله الـ 750 مترا، وهذا المشروع قيد الإنجاز، وسيفتتح أمام حركة المرور قريبا، وسيربط ضفة المدينة الشمالية مع الشرقية، وسيخفف عن المدينة الازدحام.

تزخر مدينة قسنطينة بمعالم أثرية وتاريخية عديدة وأحياء قديمة ومراكز ثقافية متنوعة تستقطب العديد من الزوار في كل عام. وتقوم حالياً بالاستعدادات والتحضيرات الخاصة لهذه الفعالية من خلال عروض مسرحية وافتتاح دار للشعر في قصر أحمد باي، ودار للموسيقى، وقاعة أخرى للفنون التشكيلية، وقاعة لعرض الكتب الأجنبية. كما سيتم إنجاز 20 فيلماً سينمائياً وتنظيم 14 ملتقى دوليا، و 8 معارض كبرى، و 11 معرضا للفنون البصرية، وتنظيم 15 مهرجانا يتم تنظيمها بصفة دورية ابتداء من سنة 2015.

مدينة قسنطينة

مدينة جدة على قائمة التراث العالمي للبشرية

•• السعودية

أدرجت مدينة جدة التاريخية في المملكة العربية السعودية، على قائمة التراث العالمي للبشرية بإعلان لمنظمة اليونسكو خلال اجتماع للجنة التراث في الدوحة.

جاء هذا الاختيار على أن مدينة جدة شكلت اعتبارا من القرن السابع احد اهم المرافئ على الطرقات التجارية للمحيط الهندي، فكانت تصل اليها البضائع الموجهة إلى مكة وكانت اللجنة أدرجت في وقت سابق قلعة أربيل في العراق وقرية بتير الفلسطينية على القائمة.

مدينة جدة

اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة

•• الكويت

شاركت دولة الكويت في أعمال الدورة الأولى لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة التي انعقدت في نيروبي من 23 – 27 يونيو 2014.

ناقشت الدورة سبل تعزيز النمو الاقتصادي للحفاظ على البيئة بما في ذلك التوجه نحو تشديد القوانين البيئية. ويعتبر اجتماع نيروبي منتدى جديد لجميع البلدان يضم وزراء البيئة وقادة الأعمال والمجتمع المدني على مستوى العالم.

ناقش الاجتماع استراتيجيات مهمة من شأنها أن تساعد في حل المشكلات البيئية وأن تسهم في تعزيز التعاون المشترك للتصدي للأخطاء التي تهدد البيئة ومن بينها تغير المناخ.

وقال اكيم شتاينر رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة «لدينا في الغالب تشريعات بيئية حسنة النية لكنها غير مؤثرة وأن بلدان كثيرة وقعت على المعاهدات البيئية لكنها متباطئة في التصديق عليها ولم تطبقها على قوانينها المحلية في قضايا تتراوح بين حماية الحيوانات والنباتات من الانقراض إلى حظر المواد الكيماوية الخطرة وإدارة المخلفات الخطر». وقال شتاينر أن التوقيع على التزام هو ببساطة خطوة واحدة وجعل التمويل والتكنولوجيا والقوانين موضع التنفيذ عوامل حاسمة.

وقال نائب المدير العام للشؤون الفنية ونائب المدير العام للرقابة البيئية بالوكالة في الهيئة العامة للبيئة المهندس محمد العنزي أن معالجة قضايا البيئة أصبحت ضرورة ملحة بعد أن تجاوزت تأثيراتها صحة الإنسان وباتت تهدد اقتصادات دول العالم. ودعا العنزي إلى تعزيز التعاون مع الشركاء والاستفادة من الخبرات المتبادلة لاسيما في مجالات نقل التكنولوجيا وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية منخفضة التكاليف. وقال العنزي أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة دخل مرحلة جديدة في العمل بعد منح عضويته للدول الأعضاء في الأمم المتحدة العام الماضي.

الكويت: شبكة للمعلومات البيئية من أربع مراحل

نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية ورشة عمل لمشروع "شبكة المعلومات البيئية المتكاملة لدولة الكويت" بهدف عرض مخرجات المشروع وإمكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرار في قطاعات الدولة المختلفة وسبل التعاون مع جهات وطنية أخرى والذي يأتي متزامناً مع البدء بالمرحلة الأخيرة في إنجاز المشروع. وقال الدكتور حسام العميرة المدير التنفيذي – لقطاع العلوم والتكنولوجيا في معهد الكويت للأبحاث العلمية أن مشروع "شبكة المعلومات البيئية المتكاملة لدولة الكويت" هو مشروع وطني يهدف إلى إمداد الجهات الوطنية لدعم سبل اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. ومشروع "شبكة المعلومات البيئية المتكاملة لدولة الكويت" هو ثمرة للتعاون بين كل من معهد الكويت للأبحاث العلمية والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت.

وأوضح أن الأهداف الاستراتيجية لشبكة المعلومات البيئية المتكاملة لدولة الكويت تتضمن العمل كشبكة وطنية لنشر المعلومات البيئية داخل الكويت وخارجها ودعم متخذي القرار وراسمي السياسات والمخططين في الكويت بالمعلومات الجيوبيئية في الوقت المناسب والمساهمة في تنمية الموارد البشرية للكوادر الوطنية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات المرتبطة بها.

وأوضح أنه تم تصميم المشروع ليكون متعدد المراحل(أربع مراحل) وقد أنجزت ثلاث منها واستهدفت المرحلة الأولى بناء قاعدة بيانات جيو بيئية لكافة عناصر البيئة البحرية والبيئة الساحلية. واستهدفت الثانية لاستكمال بناء قاعدة بناء الجيو بيئية وتزويدها بعناصر البيئة الهوائية. واستهدفت الثالثة إضافة عناصر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية إلى قاعدة البيانات الجيو بيئية للشبكة وبناء عدد من التطبيقات التي تسهل الاستفادة من عناصر قاعدة البيانات الجيو بيئية الشاملة. والمرحلة الرابعة تهدف إلى تعظيم الاستفادة مما هو متوفر من عناصر قاعدة البيانات الجيو بيئية التي تم تجميعها والتي تغطي فترة زمنية تتعدى ربع قرن وذلك لإنتاج المؤشرات البيئية وتوزيعها وعرضها جغرافيا من خلال بوابة الإلكترونية متقدمة تمكن الجميع داخل المعهد وخارجه من تشغيل نموذج قياس المؤشرات البيئية والحصول على النتائج موزعة جغرافيا ولحظيا دون تدخل تقني من المستخدم.

المدن: فكّر عالمياً ونفذّ محلياً

عبد الله العلي النعيم
رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي لإنماء المدن

اتفق مع كثيرين غيري من الخبراء والباحثين المعنيين بقضايا المدن بأن التحضر المستدام له متطلبات لابد من الوقوف عندها ونحن نتحدث عن مدن مستدامة وقابلة للعيش.

أن عالم المدن يشهد تطورات سريعة في مجالات اللا مركزية وتطوير الإدارات الإقليمية والمحلية والاهتمام باستراتيجيات تنمية المدن والاستثمارات البلدية وتطوير الخدمات والمرافق المحلية واستخدامات التقنيات الحديثة في إدارة وتخطيط المدن وتبني مفاهيم الأعمال الإلكترونية لإنجاز أعمالها اليومية وتقديم خدماتها.. الأمر الذي أصبح يفرض نفسه على التعامل في مختلف المجالات الوظيفية والخدمية، وكل هذه التوجهات تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية والمستدامة للمدن .

ونحن في منظمة المدن العربي، وتحديداً جهازها العلمي والتقني المعهد العربي لإنماء المدن، نهتم بالتحضر والتنمية المستدامة ونركز في ندواتنا و ورش عملنا على القيادة الإبداعية وتطوير الأداء واستخدامات التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات البلدية وتطوير الخدمات والمرافق المحلية .. وكلها عناصر أساسية تصب في مجال التنمية المستدامة للمدن.

وقد شاركت مؤخرا في المؤتمر التدريبي السنوي السابع حول التنافسية العالمية ودورها في تطوير الأداء في إدارة أمانات المدن والبلديات في الوطن العربي الذي انعقد في عمّان بتنظيم من مؤسسة البتراء للمؤتمرات، حيث تركزت الأبحاث والدراسات التي طرحها الباحثون والمشاركون على قضايا إدارة المدن والبلديات ومعالجة المشكلات التي تواجه السكان وتخطيطي المدن وأساليب إعمارها باستخدام أساليب تخطيط وتصميم المدينة الإلكترونية والرقمية والمعرفية وتطبيقات التكنولوجيا في إدارة المدن والبلديات واستراتيجيات تنميتها. وقد هدف المؤتمر إلى تشكيل رؤى واضحة وتحديد موجهات تساعد متخذي القرار والمعنيين من إداريين ومخططين وخبراء ومهتمين بقضايا البيئة والتنمية العمرانية والحضرية بشكل خاص على تنسيق الجهود في كافة هذه المجالات وابتكار الحلول للمشكلات والقضايا التي تواجه المدن والبلديات.

و المعهد العربي لإنماء المدن، الجهاز العلمي والفني لمنظمة المدن العربية ومدنها الأعضاء ، انطلاقاً من أهدافه في دعم جهود المدن والبلديات في توفير الخدمات وتطويرها لخدمة السكان وراحتهم ، والارتقاء بمستوى المدينة وتطوير أساليب الأداء ، وإدراكاً منه بأهمية التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية والمستدامة بالمدن ، ركز نشاطاته في مجال التدريب بهدف رفع كفاءة العاملين في البلديات ومرافقها وإعدادهم علمياً ومسلكياً وفنياً لدعم برامج التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل وحلقات النقاش بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة .

كما تتواصل جهود المعهد بتنفيذ برامج ومشروعات رائدة بالتعاون مع بعض المؤسسات التنموية والعلمية الإقليمية والدولية رافعاً شعار «فكّر عالمياً ونفذّ محلياً».